

رضا هلال

تحديث التخلّف

الدولة والمجتمع والإسلام في مصر

سينا
للنشر



الكتاب : تحديث التخلّف

الدولة والمجتمع والإسلام في مصر

الكاتب : رضا هلال

الطبعة الأولى ١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : سينا للنشر

المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني -

القاهرة - جمهورية مصر العربية -

تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٢٠٢.

الغلاف : عماد حليم

الخراج الداخلي : إيناس حسني

الصف : سينا للنشر

مقدمة ٩

مدخل : فى تفكيك أيديولوجيا التحديث ١٥

القسم الأول: تحديث مصر بين الدولة والتدويل ٢١

(١) فى أطروحة «النموذج الدولتى» ٢٣

(٢) النظام الدولى والدولة المصرية ٣٣

القسم الثانى : تحديث مصر بين التخلف والتنمية ٥١

(١) سياسات تنمية أم أساطير أيديولوجية ٥٣

(٢) فخ الاستدانة ٦١

(٣) مآزق التكنولوجيا ٧٥

(٤) صناعة الجوع ٩٣

القسم الثالث: تحديث مصر بين السلفية والتغريب ١٠٥

(١) الإصلاحية الإسلامية والتحديث ١٠٧

(٢) السلفية والدولة الوطنية ١٢٣

(٣) الأصولية الإسلامية الجديدة والدولة المعاصرة ١٣٧

(٤) من تحديث الإسلام إلى منازعة الحداثة ١٤٧

القسم الرابع : الحصاد : تحديث التخلف ١٥٩

(١) نمو الفقر ١٦١

(٢) مقومات السياسة : عسكر وحرامية وأصوليون ١٨١

(٣) منازعة الشرعية .. وانفجار العنف ١٩١

خاتمة : تحديث مصر ونهاية التاريخ ٢٠١

ملحق : خطاب الإخفاق ٢٠٧

(شهادات فكرية معاصرة) ٢٠٩

"ليست الحضارة بالشيء الذى ينتقيه المرء كما يشاء، وهى ليست بالشيء الذى يستطيع المرء أن ينقله بنقل القوانين أو المظاهر، فليست هذى سوى أشكال يتخذها جوهرأ دفيناً، وهذا الجوهر لا يمكن الوصول إليه إلا بمعالجة مقومات حياة الشعوب، نعنى عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، معالجة لا تغفل فيها الظروف القائمة ومقدماتها، ومدى قابليتها للتحويل، ولا تغفل فيها طبيعة الجوهر الذى يرااد نقله ومقوماته ومدى قابليته للنقل "

صبحى وحيدة

.من كتاب " فى أصول المسألة المصرية "

إهداء

إلى رفاعة رافع الطمطاوى

وكل السائرين على طرجه :

« لك تكون مصر مكان سعادتنا

أجمعين .. نبنيه بالحرية والفكر والمصنع »

تراعى لى قبل سنوات، أن العامل الاقتصادى، وإن كان متغيراً حاكماً فى فهم الأزمة المصرية المعاصرة، إلا أنه يعجز عن احتضان الأزمة فى كل مظاهرها. وأن التبعية، وإن كانت تمثل إطار الإشكالية التى تعوق النهضة المصرية منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن للإشكالية جوانبها السياسية الثقافية^(*).

وكان لابد من الانطلاق من الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى، وتاريخ تكوينه، من خلال أدق تفاصيله، لفهم طبيعته وقوانين حركته وآلية إعادة إنتاجه التى تجعل الانحباس الحضارى قائماً ومستمراً.

وبدا الافتراض الأساسى، كيفية فهم إخفاق نظريات وتجارب التحديث فى مصر، فى تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية وبناء قاعدة اقتصادية حديثة قادرة على إشباع الحاجات الأساسية للمصريين، وتأكيد هوية حضارية للمجتمع المصرى وترسيخ الشرعية الدستورية الديمقراطية. وبمعنى آخر، لماذا استمر استيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) ؟ ولماذا ظل الاقتصاد عاجزاً ومعتمداً على الخارج فى التمويل (القروض) والتزود بالغذاء، ويعكس أداؤه تزايد الفقر والبطالة والتضخم ؟ ولماذا أصبح المجتمع المصرى مقسماً على صعيد الهوية بين السلفية والحداثة ويواجه صراعاً بين الماضى والحاضر.. بين الأنا والآخر (الغربى) ؟ ولماذا استمرت الدولة، دولة للاستبداد الشرقى ؟ وأصبحت منفصلة عن المجتمع المدنى، تستند على مشروعية القمع، فكان رد قسم متزايد من المجتمع المدنى يرفع الدين كشرعية بديلة ؟

وفى الحق، أن ذلك الإخفاق، ليس لأن النخب المصرية على امتداد القرنين الأخيرين، لم تأخذ بالحداثة، بل بالعكس، يمكن القول إن الدولة المصرية، كانت سباقة فى الأخذ بأفكار ونظم الحداثة (قبل اليابان مثلاً). غير أن أفكار ونظم الحداثة، التى أدخلتها مصر، لم تنتج

(*) انظر : رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧

نفس القيم والمؤسسات والأدوار، التي أنتجت الحداثة في الغرب، والتي كانت منتظرة منها في مصر.

وهكذا تصبح فرضية البحث، لماذا أصبحت " الحداثة " المصرية معوقة لا تنجز مثل ما أنجزته الحداثة في الغرب، أى التقدم ؟ بل لماذا أصبحت الحداثة الغربية، بنسختها المصرية، معوقة مفقودة قيمة للاقتصاد والمجتمع والسياسة، وتعيد إنتاج الانحباس الحضارى ؟

وتطلبت دراسة إخفاق الحداثة في مصر، القيام بمهمتين :

المهمة الأولى ، بحث منهجية نظريات التحديث، من خلال كشف جانبها الأيديولوجى - الأسطورى، الذى جعل منها وصفة سحرية أو صنماً معبوداً من أجل اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، فى حين أنها (نظريات التحديث) تحولت لأن تكون أداة لإلحاق البلدان المتخلفة بالدول الصناعية الرأسمالية، من مواقع هامشية، مع تحول الرأسمالية إلى نظام كبرى. وهنا، لم تختلف نتائج تطبيقات النظريات المتمركزة عن تلك التى أخذت منحى ليبرالياً، فقد تبنت النظريات، جميعها، رفض قيم المجتمعات والثقافات خارج المركزية الغربية، وربطت التحديث بتبنى القيم الغربية (الماركسية أو الليبرالية). ومن حيث هى أيديولوجيا، ارتكزت نظريات التحديث على رفض الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، للمجتمعات الواقعة تاريخياً وثقافياً وجغرافياً خارج المركزية الغربية.

أما المهمة الثانية، فهى فهم الخصوصية المصرية فى التطور الاقتصادى والاجتماعى..

إن لكل نظام اقتصادى - اجتماعى مدخلاً لفهم الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية له، تلك الصيرورة، لا يتأتى اكتشافها، بفرض النماذج النظرية الجاهزة على الواقع، وإنما بالرجوع إلى حقائق الماضى دون الانكفاء على الحاضر، وربط الاقتصادى بالسياسى والثقافى من جانب، والداخلى بالخارجى من جانب آخر.

قبل ذلك وبعده، لابد من الأخذ فى الاعتبار، اختلاف الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية فى الشرق - العربى الإسلامى خصوصاً - عنها فى الغرب الأوروبى خاصة، نون إنكار أو حتى تجاهل المشتركات الإنسانية فى المجتمعات البشرية المختلفة.

وإذا انتقلنا إلى تفسير تطور الاقتصاد والمجتمع فى مصر، نجدنا أمام بدائل نظرية متعددة، ونقابل ترابط Correlation الداخلى بالخارجى والاقتصادى بالسياسى، ونلاحظ : الخصوصية المصرية، أى دور الدولة فى الحالة المصرية.

ولذلك، كان اختيارنا للتعدد المنهجى.

وتمثل هذا الاختيار - أولاً - فى بناء مفهوم " النموذج الدولى " - نسبة إلى الدولة - كنموذج يتضمن سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية، ووجود سلطة سياسية مركزية. وهو مفهوم يعتمد فى بنائه على منهجية ابن خلدون (الدولة الكلية) والمنهجية الغربية (ويتفوجل، ماركس، فيبر، تيرنر...).

ولأن " النموذج الدولى " غير كاف لتفسير التطور الاقتصادى والاجتماعى فى " مصر الحديثة " بعد تكون النظام الدولى، كان لابد من دراسة العلاقة بين النظام الدولى والدولة المصرية.

بيد أن مقولات مدرسة التبعية لم تتجاوز كونها دراسات حالات محددة لتصبح نظرية منهجية، فضلاً عن أن مقولة التبعية ذاتها مازالت دون تعريف جامع مانع ولا تخضع للقياس الكلى. غير أننا يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائى للتبعية عبر عدة خطوات. الخطوة الأولى، أن النظام الدولى يضم وحدات متفاوتة فى القوة تنخرط فيما بينها فى علاقات قوة توجد تقسيماً لولياً للعمل. والثانية، أن علاقات القوة غير متكافئة، فبينما توجد وحدات قادرة على فرض وظائف الوحدات الأخرى فى النظام وردعها، توجد وحدات تتميز بعدم الحصانة تجاه، تعرض الوحدات الأقوى لها (Vulnerability) (*). والثالثة أن علاقات القوة ليست فقط اقتصادية وإنما سياسية أيضاً.

على أن التبعية ليست - دائماً - ظرفاً خارجياً مفروضاً، فهناك أحياناً " القابلية للتبعية ". والتبعية - كذلك - غير مسئولة بالضرورة عن التخلف، كما أن التبعية ليست مرتبطة - على نحو مطلق - بنفى النمو (*) .

J. Caporasio, Dependence, Dependency, and Power in the Global System, (Int. Organization, Vol. 32, Winter 1978), PP. 13 - 14.

(*) درس كاربوزو وقالتو التغيرات فى النظام الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية، وتأثير ذلك على تنمية أمريكا اللاتينية .. واستنتج أن التصنيع والتبعية لم يعودا نقيضين. كما أن مقولة جندر فرانك إن التبعية تؤدي إلى " تنمية التخلف " قد تبدو غير صحيحة فى بعض الحالات. فهناك حالات تبرز أن ضعف العلاقة بين المركز وبعض وحدات النظام الدولى لم يؤد بالضرورة إلى التنمية. كما أن العوامل الداخلية فى عدد من الحالات قد تكون هى سبب بقاء النموحتى فى حال غياب أى سيطرة خارجية.

نشير فى ذلك إلى الدراستين الهامتين :

د . إبراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٧، يوليو ١٩٨٠.

د . محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، المستقبل العربى، العدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤.

ولدراسة العلاقة بين الإسلام والحداثة، اعتمدنا التفسير الثقافي، لبيان كيفية عودة الإسلام كنيولوجيا سياسية انقلابية، استجابة لإزاحة الإسلام بواسطة دولة الحداثة والغرب، وتهميش دوره في حياة الجماعة اقتصادياً وسياسياً.

وهنا يبدو دور الإسلام في إخفاق الحداثة، ليس لأنه يتنافى مع قيم الحداثة، ولكن لأن التحديث بواسطة الدولة تم باستبعاد الجماعة وقيمتها من عملية التحديث، وباستمداد القيم وأنماط الحياة والسلوك والإنتاج والاستهلاك الغربية، وبالتالي، كان اعتصام الجماعة بالإسلام في عصره الذهبي - عصر النبوة والخلافة الراشدة - للرد على الاستبعاد والتغريب. وكانت النتيجة، التفسخ الثقافي، باعتماد مفهوم اميل دوركهايم.

والذلك، كان تقسيم الكتاب، كالتالي :

مدخل

: في تفكيك أيديولوجيا التحديث

القسم الأول : تحديث مصر بين الدولة والتبويل

ويعالج نشأة دولة الاستبداد الشرقي، واستمرار إعادة تكوينها، وعلاقاتها بالنظام الدولي، بما يفسر تسلط الدولة المصرية في الداخل وتبعيتها للخارج في آن معا.

القسم الثاني : تحديث مصر بين التخلف والتنمية

ويناقش سياسات التنمية كأسطير أيديولوجية، اعتمدت على استيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) لكون تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية، وتمويل ذلك من خلال الاستدانة الخارجية، مع الاعتماد على الخارج في التزود بالقداء.

القسم الثالث : تحديث مصر بين السلفية والتغريب

ويبحث التفاعل بين الإسلام والحداثة من خلال الإصلاحية الإسلامية بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم علاقة التصادم بين الأصولية الإسلامية ودولة الحداثة المعاصرة.

القسم الرابع : الحصاد : تحديث التخلف

ويبين كيف أصبح مآل التحديث نمو الفقر من خلال مؤشرات : الدخل، حيث تقع أكثر من ٤٠ ٪ من الأسر الحضرية المصرية تحت حد الفقر، والبطالة، والتضخم، وتدني إشباع الحاجات الأساسية. وعلى المستوى السياسي، كيف أصبح المال إعاقة الديمقراطية وغياب الشرعية.

ولا يدعى الكتاب - مطلقاً - أن بإمكانه تقديم وصفة Prescription حلول جاهزة، بصدد الموضوعات التي طرحها، حتى لا يحول مسئولية البحث إلى مهمة دعائية أيديولوجية. علاوة على أن في تقديم أى حل، مصادرة لخيار المجتمع، وإغفال للشروط الموضوعية الداخلية والخارجية. ولكن الكتاب - في ذات الوقت - يؤكد على الديمقراطية وإعلاء حقوق الإنسان كأساس لنفى التخلف والنهضة، وهو الأساس الذى دونه أى حل " تمويه "، ولن تكون نتيجته إلا إعادة إنتاج التخلف أو " تحديث التخلف ".

لقد امتدت الفترة، التى كتبت فيها فصول هذا الكتاب، إلى ما يزيد عن خمس سنوات (٨٧ - ١٩٩٢)، لأننى لا أحظى بنعمة التفرغ للبحث، بسبب السعى على المعاش.

وقد مثلت تلك السنوات منعطفاً - بل تحولاً - تاريخياً عالمياً وإقليمياً، له انعكاساته داخل مصر. وذلك، ما فرض على إعادة مناقشة بعض الفرضيات وإدخال إضافات فى مواضع من الكتاب، والإطناب فى مواضع أخرى.

ولا يفوتنى هنا، شكر الصديق الأستاذ نبيل عبد الفتاح، على إفادة الكتاب، من خلال المناقشات المستفيضة الممتدة بيننا.

كما أفدت من الملاحظات الثاقبة للدكتور إبراهيم سعد الدين على الجزء المتعلق بنظريات التحديث والنموذج الدولى فى مصر. وأدين للراحل الدكاترة حامد ربيع، الذى علمنى طرائق البحث الاجتماعى، والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والراحل الدكتور زكى شافعى، تعليمى البحث الاقتصادى. وآخرين، اختاروا إنكار جميلهم وعونهم، بالغ امتنانى وتقديرى وإعزازى.

وأتحمل، وحدى، مسئولية كل نقیصة بالكتاب.

والله وراء القصد

رضا هلال

المريوطية، يناير ١٩٩٣

مدخل

فى تفكيك إيديولوجيا التحديث

بدءاً، يوصف التحديث بأنه مقابل للتخلف، بما هو مسار خطى فى الزمن، تنتقل خلاله المجتمعات من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور. فتخلف البلدان النامية - حسب نظريات التحديث - هو تأخر عن اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

وانتهاءً، ليس التحديث إلا أداة إلحاق، مع تحول الرأسمالية إلى نظام كونى، للعالم غير الحديث (غير الغربى) بالعالم الرأسمالى الحديث (الغربى).

وهنا، لن يختلف الماركسيون مع أنصار ماكس ثيبر، فالرأسمالية عند ماركس، كما عند ثيبر، قادرة على تغيير البنى التقليدية المتخلفة إلى بنى حديثة متطورة.

يقول ماركس فى البيان الشيوعى "إن البرجوازية ستقرب الجميع حتى تلك الشعوب المتخلفة إلى المدنية والحضارة، وسوف تفرض على جميع الأمم نمط الإنتاج البرجوازى، باختصار ستخلق البرجوازية عالماً من وحى تصوراتها" (١).

ملاحظة ماركس هنا، هى أن الرأسمالية السائدة فى أوروبا، ستدفعها القوانين الداخلية إلى الانتشار المستمر على الصعيد العالمى. وفى إطار توسع الرأسمالية خارج أوروبا، تلعب دوراً تاريخياً وثورياً فى المجتمعات غيز الأوروبية. هذا الدور له وجهان : الأول تحطيمى، والثانى بنائى. أى تحطيم البنى الاجتماعية التقليدية والجامدة، وبناء نمط الانتاج الرأسمالى. وتقابل ملاحظة ماركس عن الدور الثورى، ملاحظة ثيبر عن دور الرأسمالية فى العقلانية والرشادة Rationalization الذى يحول البنى المتخلفة إلى بنى حديثة (٢).

وفى هذا السياق، تصح مقولة العالم الأنثروبولوجى الفرنسى، كلود ليفى - شتراوس "أعتقد أن الأيديولوجيا الماركسية الشيوعية والشمولية السلطة، ليست إلا حيلة من التاريخ لتشجيع التفرنج (Occidentalisation) المعجل للشعوب التى بقيت خارج هذه الحركة حتى

زمن حديث" (٣)، وهنا، تتبدى ضرورة تفكيك نصوص أيديولوجيا التنمية، والهدف فك شفرات نظريات التحديث والقيم الثقافية والفرضيات والأيديولوجيا التي انتجتها لكشف المسكوت عنه (٥).

إن تعبير التحديث ينطوى على دلالات شتى، باستخدامه فى منهجيات يمكن أن تكون متناقضة مثل الماركسية والفبرية والوضعية والبنوية .. إلى غير ذلك، ويشموله حالات متعددة من العقل إلى الاقتصاد إلى المجتمع إلى الفلسفة والآداب والفن، ويتداخله مع اشتقاقات مفهومية مثل الحداثة، والحداثة .. ولذا، تتبدى ضرورة ضبط المفهوم ..

إن التحديث Modernization هو عملية الانتقال الاقتصادى والاجتماعى من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور، على نحو ما حدث فى الغرب.

أما الحداثة Modernity فهي الأفكار والقيم والعلاقات التي تميز المجتمعات الحديثة عن المجتمعات التقليدية أو السابقة (٥).

والحداثة Modernism هي الأيديولوجيا المتضمنة لأفكار ومفاهيم وتصورات الانتقال من الحالة المتخلفة إلى الحالة الحديثة.

ولذلك، اعتبرت سوزان بودينهايمر أن نظريات التحديث تشكل فى مجموعها أيديولوجيا تنموية. Ideology of Developmentism، تقول: "إن الأيديولوجيا التنموية هي التي تمنح الإجماع والاتفاق بين تعدد نظريات التحديث وهي التي تجعل من هذه النظريات موقفاً نظرياً وفلسفياً شمولياً أكثر منه تصوراً علمياً، إن هذا التطابق واللغة المشتركة بين كتاب التحديث لا يأتي من قبيل الصدفة. لأنه ينبع من صميم هذه النظريات وهو ضروري لفهمها مجتمعة أو كل منها على حدة (٤).

وفى الحق، أن نظريات التحديث يربطها إجماع واتفاق على فرضيات أساسية.

الفرضية الأولى، أن التحديث مسار خطى فى الزمن نحو الرأسمالية الصناعية الحديثة، ومن ثم فإن البلدان المتخلفة (غير الغربية) هي فى نقطة متأخرة على ذلك المسار، هي نقطة ما قبل الرأسمالية الصناعية التي أنجزتها الدول المتقدمة (الغربية).

(*) تطور التفكيك ليصبح فلسفياً وليس أدبياً فقط. وقد ارتبط بأعمال جاك دريدا الذي أعطاه منحى بعد - بنوي، فى حين ركزت المدرسة الأمريكية (جامعة ييل) على النصوص الأدبية.

(**) لذلك يعتبر جان بودريارد أن الحداثة «... صيغة مميزة للحضارة تعارض صيغة الحالة التقليدية .. تعارض جميع الثقافات السابقة أو التقليدية .. تفرض نفسها متفردة، مهيمنة، مشعة من الغرب، على العالم .. وتتضمن دلالتها، إجمالاً، تطوراً تاريخياً بأكمله وتبدلاً فى الذهنية» الموسوعة الكونية، المجلد ١٢، ص. ٤٢٤ - ٤٢٦.

والفرضية الثانية، إن إنجاز الرأسمالية فى البلدان النامية (التحديث) مرتبط بنشر قيم الرأسمالية وأهمها (العقلانية) فى تلك البلدان، ومن ثم فإن تغفل الحداثة الغربية فى البلدان النامية كفىل بإنجاز التحديث فيها.

أما الفرضية الثالثة، فهي مرتبطة على الفرضية الثانية، فيما أن الغرب استبق البلدان المتخلفة فى التحديث، ولأن الحداثة غربية، تبدو "ضرورة التعاون الدولى من أجل تعميم التقدم والسماح للبلدان النامية أن تستدرك التأخر .. ولهذا السبب غدا الإنماء والتعاون فكرتين متلازمتين، إذ أن الإنماء لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة التعاون، والتعاون لا يمكن أن يهدف إلا إلى تعميم الإنماء وبالتالي هذه البشرية (٥).

وبالنتيجة تصبح، الفرضية الرابعة، رفض المجتمعات والثقافات خارج المركزية الغربية، وإحاقها بالنظام الاقتصادى والنظام المعرفى للمركز الغربى كهوامش، سواء بواسطة النخب المحلية المتغربة، أو بواسطة الاستعمار، وأخيراً بواسطة الدولة المحلية التابعة.

ونظريات التحديث، بما هي أيديولوجيا تنموية، تخضع النظرى - المعرفى للعملى - الاجتماعى، بعكس العلم الذى يغلب النظرى على العملى.

ويكشف لويس ألتوسير، فى تعريفه للأيديولوجيا، هذه الحقيقة بجلاء .. يقول: "الأيديولوجيا نظام (له منطق ودقته الخاصين) من التمثلات (صور، أساطير، أفكار، أو مفاهيم حسب الحالة) ذو وجود ودور تاريخى فى مجتمع معين (٥) نقول إن الأيديولوجيا كنظام للتمثلات تتميز عن العلم فى أن الوظيفة العملية - الاجتماعية تتقلب فيه على الوظيفة النظرية المعرفية (٦).

وكما قال كارل ياسبرز فإن " رؤية الفكر كأيديولوجية تساوى كشف الخطأ، رفع القناع عن الشر، والاشارة إليه على أنه أيديولوجيا، وهذا يرجع إلى اتهامها بالكذب وعدم الامانة، وليس هناك أعنف من هذا الهجوم (٧).

إن أيديولوجيا التحديث تتأسس، على الفكرة الرئيسية، لما كان يسمى أولاً "بفلسفة التنوير"، ثم أصبح يعرف بفلسفة التقدم خلال الفترة من القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين، وتتمثل تلك الفكرة فى الانتصار المطرد للعقل والعقلانية واستبعاد المعتقدات وأشكال التنظيم الاجتماعى (التقليدية). وقد أعطى مذهب المنفعة لهذه العقلانية فى القرن التاسع عشر معنى الانتصار على السعى إلى المصلحة الاقتصادية الفردية، وإلى جانب النظرة الاقتصادية الفردية، كانت فكرة الدعوة إلى العلمانية وإلى الفصل بين المؤسسات، وكذلك المغالاة فى التركيز على الرفض التدريجى لكل مبدأ علوى يقوم بدور فى تحقيق تكاملية حياة المجتمع أو يسيطر عليها (٨).

غير أن تجارب التحديث، خارج النطاق العربي، كشفت عن الجوانب الأيديولوجية - الأسطورية في نظريات التحديث.

صحيح أنه لا يمكنه إنكار أو حتى تجاهل، مظاهر الترشيح العقلانية التي دعت إليها نظريات التحديث. ولكن، جاء تبني النخب المحلية - في مرحلة الاستعمار - في الدولة الحديثة، لدعوى التحديث وأهمها العقلانية. ليخلف على الجانب الآخر أكثرية من المهزومين والمجروحين والهامشيين.

ما حدث هو أن قطاعات اقتصادية وفئات اجتماعية دخلت " فردوس " التحديث فيما ظلت أغلبية القطاعات والفئات خارج ذلك الفردوس. وفي حين تبنت الدولة مبدأ العلمانية، ظل الدين يلعب دوره التكاملي ويمثل الهوية في حياة المجتمع. وبعد أن تأكد انفصال الدولة عن مجتمعها، خرج مجتمع المهزومين والمحرومين والهامشيين على دولة "التحديث".

وقد شددت أفكار " ماكس شير " على إبراز الدور الذي لعبته بعض المعتقدات الدينية في التحديث الرأسمالي، حيث أكد على أن " البروتستانتية " كانت أداة لتغيير الاقتصاد والمجتمع.

وتدل الوقائع التاريخية على أن الاختراق الاستعماري الغربي للشرق العربي الإسلامي، منع تجديد دور الإسلام كأداة لتغيير الاقتصاد والمجتمع.

وتدلنا التجربة اليابانية على أن بلداناً غير حديثة كان من الممكن أن تكون أكثر تحديثاً من البلدان الغربية. فالتجربة اليابانية استندت على التعبئة أكثر مما قامت من العقلانية، واهتمت بالمعطيات الثقافية والاجتماعية المحلية أكثر من اهتمامها بموضات التحديث الغربية.

ولعل أكبر وأهم نقد لفكر التحديث، ذلك الذي تبناه فكر ما بعد الحداثة^(*)، فاهم

(*) تبدو إشكالية «ما بعد الحداثة» (Postmodernism) في أنها بقدر ما تمثل ثقافة فإنها تعبر عن أزمة ثقافية عميقة. ولئن ظهرت في البداية ذات طابع جمالي خاصة في مجال العمارة، فقد امتدت إلى المجالات الثقافية المختلفة، وانتهت بشمولها المجال السياسي الاجتماعي ففي مجال العمارة، جاءت ما بعد الحداثة مضادة للعمارة الحديثة حيث حلت الزخرفة محل الكتل الصلبة والزجاجية التي تتناطح السحاب. وفي مجال الرواية، كان التحرر من تسلسل الحكاية والتمرد على قواعد القص ومحاكاة الواقع. وفي الفلسفة، استوعبت ما بعد الحداثة الأفكار ما بعد البنية كالفكر جاك دريدا وميشيل فوكو. أما من الناحية الاجتماعية فقد عبرت ما بعد الحداثة عن المجتمع ما بعد الصناعي.

وقد توصل فرديريك جيمسون إلى أن ما بعد الحداثة هي محاولة لتنظير المنطق الممدد للإنتاج الثقافي لرأسمالية إيامنا، الرأسمالية متعددة الجنسيات أو الاستهلاكية. فالرأسمالية في مرحلتها الأولى (الكلاسيكية أو التنافسية) كانت نظيرتها الثقافية هي «الواقعية»، وفي مرحلتها الثانية (الاحتكارية) كانت «الحداثة» ولزيد من التفاصيل انظر New Left Review, 146, 1984

الصفات المميزة لفكر ما بعد الحداثة، كما يقول المفكر المصري الأمريكي إيهاب حسن : إنه فكر يرفض الشمولية على جميع أنواعها، ويرفض خصوصاً النظريات الكلية في التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية مركزاً على الجزئيات والهوامش المحدودة والمحلية. وهو في الوقت نفسه ينبذ اليقين المعرفي، مؤكداً تشككه الدائم بالنسبة إلى الأشياء والأفكار والأعمال والأقوال^(٩).

ولئن كان فكر التحديث يركز على " موت الإله "، فإن فكر ما بعد الحداثة يؤكد على موت أية سلطة ثقافية معرفية بقيودها ونظامها الترميزي^(١٠).

ومفاد كل ذلك، أن نمط التحديث الغربي، ليس النمط الناجح المجرب في كل زمان ومكان، بل أن تجريبه في مجتمعات كثيرة انتهى لأن يكون " تحديث التخلف ". كما أن هناك مجتمعات عديدة كانت لها وسائلها وطرائقها التي جعلت منها مجتمعات حديثة لها شخصيتها الحضارية.

وحين تقدم وصفاً نظرية جاهزة، باسم العقل، على أنها طريق للتحديث ومراحل للنمو الاقتصادي، فإن ذلك يعد أكبر امتحان للعقل .

(١) كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، موسكو : دار التقدم، ١٩٧٤ .

(2) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit Of Capilalism, translated by Talcott Parsons, with boreword by R-H. Tawney, New York : Scribners, 1958.

(3) Le monde, 12 / 12 / 1979.

(4) S. Bodentheimer, The Ideology of Developmentalism, Barkeley Journal Of Sociology 15, 1970.

(٥) د. جودج قرم، التنمية المفقودة : دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية، دار الطليعة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥، ص ١٤٧.

(٦) ميشيل فادية، الأيديولوجية : وثائق من الأصول الفلسفية، ترجمة د. أمينة رشيد وسيد البحراوي، دار التنوير، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٧) ميشيل فادية، المصدر السابق ذكره، ص ٢٣.

(٨) آلان تورين، الحداثة والخصوصية الثقافية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، نوفمبر ١٩٨٨، ص ٣ - ١٨.

(9) Ihab Hassan: Postmodern Prospective. Critical Inquiry, No. 12, spring 1980, pp. 503-520.

(10) Ihab Hassan, Op. cit., p. 505.

القسم الأول :

تحديث مصر بين الدولة والتدويل

" إني أنا الذى أوجدت الشعير والحنطة، والذى أطعم الآلهة وكذلك المخلوقات الحية بعد الآلهة. على أنه لا يوجد إله ولا إلهة فى مقدوره أو مقدورها أن يفعل ذلك " .

الملك " أوزير " - من الأسرة العاشرة

(١) فى أطروحة " النهوض الدولتى "

لنبدأ القول بأن " الدولة " فى مصر - وفى الشرق العربى الإسلامى - كانت ومازالت مدخل فهم تطور النظام الاقتصادى - الاجتماعى. فمئذ السلالات الأولى وحتى الاحتلال البريطانى، كانت الأرض ملكاً للحاكم. وكان الحكم المركزى القوى (الساحق)، المتحكم فى جمع المياه وتوزيعها للرى. ومن هنا كانت " الدولة سيدة السلطة السياسية والتى يجسد رئيسها الألوهية أو يمثلها، تمسك بالحياة الاقتصادية، وهى وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الرأسمالية " (١).

وكما يقول ويتفوجل : " إذا كان المصريون اعتبروا الفرعون بمثابة الملك - الإله، فإنما فعلوا ذلك لأنه كان فى الأساس " الملك - المهندس " الذى أتى إلى البلاد بالأمطار الساقطة بعيداً " (٢) .

وفرضت الجغرافيا، كذلك، على الدولة المصرية أن يكون لها جيش قوى ومدرّب لضمان الوحدة الداخلية وحماية الحدود ومنع قيام دولة ثانية على حدود مصر. ولم يكن الجيش، عنصراً من الدولة أو قطاعاً من الحكم فحسب، وإنما أساس السلطة أيضاً، وجزءاً من الاقتصاد والمجتمع كذلك .

وفى ذلك يقول أنور عبد الملك " سبعة آلاف سنة من التاريخ، فى إطار جغرافى لم يتبدل، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية : الدولة، سيدة المياه، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها، الجيش، ركن رئيسى فى جهاز الدولة، سيفها وترسها، وهو فى نفس الوقت جزء فى تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو كذلك عنصر جوهري فى طليعة الحركة الوطنية " (٣) .

وبالجملة، فإن المجتمع النهري، قد عكس سمتين أساسيتين : الأولى، سيطرة الدولة على الحياة والموارد الاقتصادية، والثانية، أسبقية السياسى / العسكرى على الاقتصادى.

فهل اختلفت الدولة العربية - الإسلامية عن الدولة الفرعونية ؟ هنا، يقدم ابن خلدون تفسيره لهيمنة الدولة العربية الإسلامية، فالدولة " صورة العمران البشرى " وهى " السوق الأعظم، أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها فى الداخل والخارج، فإن كسدت وقلت مصارفها

فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه ^(٤) . وهيمنة الدولة راجعة لأنها لم تكن دولة " الملك الطبيعي " الذى هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة " ، وحسب، ولا كانت دولة، الملك السياسى " الذى هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار " فقط، ولا بقيت كما كانت عند نشأتها دولة " الخلافة " التى هى " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها " ^(٥) أى أن هيمنة الدولة راجعة لأنها دولة مزيج من الملك الطبيعي والملك السياسى والخلافة الدينية، ولأنها أصل العمران ومالكة الموارد، أى لأنها دولة كلية.

تلك الدولة، تمر عند ابن خلدون بأطوار خمسة: الأول، الظفر بالبنية، والثانى طور الاستبداد، والثالث لتحصيل ثمرات الملك، والرابع طور القنوع والمسالمة، والخامس طور الإسراف والتبذير.

ويستخلص كاتب " نيوخلدونى " من قراءة ذلك التتابع، أن ابن خلدون يقول بأمرين أساسيين: الأول: هو أن الاقتصادى (أو بالأحرى القدرة الاقتصادية) تابع للسياسى العسكرى، فعندما تتم الغلبة ويستقيم الاستبداد، تأتى الثروة كقوة إضافية يحصل بصورة شبه طبيعية الذى تمكن من الرئاسة. والثانى هو أن مرحلة النمو الاقتصادى مرتبطة لا بالإنتاج فعلاً بل بالصرف ^(٦) .

إن الاستخلاص الأول الذى خرج به غسان سلامة من تتابع أطوار الدولة الخلدونية، أى تبعية الاقتصادى للسياسى / العسكرى، هو أهم سمات الدولة العربية الإسلامية. وبغض النظر عن مدى دقة مفهوم " النمو الاقتصادى " فى ذلك السياق، إلا أن الصحيح أن تبعية الاقتصادى للسياسى العسكرى، جعلت من اقتصاد الدولة العربية الإسلامية، اقتصاد إنفاق / صرف / توزيع قبل أن يكون اقتصاد إنتاج بالدرجة الأولى، وتبعية الاقتصادى للسياسى العسكرى، وتعلق الاقتصاد بالتوزيع، إنما يرتبطان بأن المصدر الرئيسى للدخل فى الدولة العربية الإسلامية كان التجارة البعيدة فى المقام الأول، ومن ثم كانت أولوية القوة السياسية / العسكرية لتأمين طرق التجارة، ثم استخدام دخل التجارة فى الخروج / الصرف كمصدر جديد للقوة، بما فى ذلك الصرف على الإنتاج الحرفى ونظم رى الزراعة.

لذلك، عندما تدهورت التجارة الدولية فى نهاية القرن الخامس عشر، دخلت المنطقة العربية فى مرحلة ركود طويل منذ بداية القرن السادس عشر (وبداية السيطرة العثمانية) حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر، وامتد التدهور إلى الزراعة والرى والإنتاج الحرفى.

إن سيطرة الدولة على الحياة والموارد الاقتصادية من جانب، ومن جانب آخر، تبعية

الاقتصادى للسياسى / العسكرى، كميزتين للدولة الفرعونية ثم الدولة العربية الإسلامية إبان ازدهارها سيمثلان أساسين لتفسير تطور الدولة العثمانية - الملوكية. وسيلتقى ماكس ثيبر مع ماركس وإن اختلفت منهجية كل منهما.

يعتمد ماركس - وأنصاره - مفهوم نمط الإنتاج فى إطار منهج المادية التاريخية، لفهم تطور التكوينات الاجتماعية خارج المركزية الأوروبية. فماركس يقدم فى كتاباته المتناثرة عن المجتمعات غير الأوروبية، مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى Asiatic Mode of Production إذ أن كل التكوينات الاجتماعية غير الأوروبية هى تكوينات آسيوية. ويصف ماركس نمط الإنتاج الآسيوى بأنه نمط يتسم بغياب الطبقات وغياب الملكية الخاصة. كما أن نمط الإنتاج الآسيوى - حسب ماركس - يمتاز بهيمنة مطلقة تمارسها الدولة على الأفراد، ويوجد على رأس هذه الدولة إمبراطور أو مستبد. وأخيراً، فإن أى تحول اجتماعى داخل نمط الإنتاج الآسيوى، يأتى من الخارج ونتيجة للغزوات والحروب الإمبراطورية ^(٧) .

يقول شلومو أفينيرى : " إنه رغم الحيوية الواضحة على نموذج ماركس الديالكتيكى إلا أنه لا يتناسب وكتاباتاته عن المجتمعات غير الأوروبية مشكلاً مزيجاً متناقضاً من الكتابات. فمن ناحية، يصف ماركس بأسلوبه العلمى والفعال والمنظم المجتمعات الأوروبية - لكن ماركس يلجأ إلى التبسيط البالغ والسطحى عندما يصف الأشكال الاجتماعية غير الأوروبية وجميعها تحت نمط الإنتاج الآسيوى الذى يبدو جامداً وغير قابل للتغيير ولا ينطبق عليه الديالكتيك " ^(٨) .

يقول هشام جعيط : " إن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، يصحح الاتجاه المستقيم للرؤية الشاملة لماركس، وهو تنازل من جانبه إزاء تعقد الواقع التاريخى واستعصائه. لكن ما منحه ماركس بيد لفائدة هذا التعقيد استرده بيده الأخرى، لما اقترح القضاء على هياكل المجتمع " الآسيوى " بواسطة الاستعمار، حتى يتدخل التوحيد من جديد وبالتالي الجدلية. وهكذا ومن حيث الموضوعية، دافع ماركس عن الإمبريالية الإنجليزية " ^(٩) .

وفى معية ماركس، سيجتهد بعض الكتاب المصريين، فى تطويع التكوين الاجتماعى المصرى لمناسبة نمط إنتاج محدد سلفاً، بإسقاط منهجية اجتماعية محددة على واقع اجتماعى مغاير.

إن ماركس، وقد ابتدع مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، ليبعد بتحليله عن المركزية

الأوروبية (الرأسمالية)، لم يفعل سوى تأكيد مركزية تحليله، إذ اعتبر أن نمط الإنتاج الرأسمالي سيقضى على نمط الإنتاج الآسيوي بالاستعمار^(٩).

فى البدء، سيحدد أحمد صادق سعد، نمط الإنتاج الآسيوي بعدد من الملامح الرئيسية. إن التنظيم الاجتماعى هو المشترك الفلاحى " Commune " القائم على روابط إقليمية محلية، والذي تشكل العائلة والعشيرة فيه وحدة العمل الأساسية ويرتبط هذا التنظيم بعلاقة قهر واستغلال مع الدولة المركزية. ويتميز هذا الأسلوب بأن الدولة تقوم بوظائف اقتصادية جوهرية لتشغيل الجهاز الإنتاجى وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية (بما فى ذلك استخدام مجال الأيديولوجيا). وفى هذا السياق تقوم الدولة بالاستثمار بملكية وسائل الإنتاج الأساسية أى الأرض، وتمنح حق الانتفاع بها واستخدامها للمشاركات الزراعية التى تقوم بدورها بتنظيم العمل وتوزيع حق الانتفاع والاستخدام على العائلات.

وانتقالاً من التجريد إلى التجسيد، يؤكد صادق سعد، أن نمط الإنتاج الآسيوي تمثل فى اعتبار الأرض المصرية كلها ملكاً للسلطات، ملكاً للدولة (ميرى). ومن حيث الاستغلال، فقد كان يتم وفقاً لنظام الأمانات أى وجود مندوب للدولة فى كل قرية أو عدة قرى متجاورة، مهمته الإشراف على الأرض والمال الميرى. ثم أصبح يتم عن طريق نظام الالتزام، حيث ظلت ملكية الرقبة للدولة، وإن استطاع الملتزمون توريث حقهم فى الانتفاع، فلم يكن لهم حق التصرف فى الأرض، ولم ينف ذلك وجود تطور سلعى محدود، نشأ عن درجة معينة من تفسخ المشترك الفلاحى^(١٠).

واعتماداً على ماركس، أيضاً، سيتم التخلي عن مقولة " نمط الإنتاج الآسيوي " مقابل مقولة " الإقطاع الشرقى " لوصف التكوين الاجتماعى المصرى قبل الاختراق الأوروبى - فاستغلال الدولة للمنتجين المباشرين هو فى النهاية استغلال إقطاعى. والسخرة هى رق عمومى.. قنانة، والضريبة التى تدفع للدولة هى ريع إقطاعى، ألم يعتبر ماركس الضريبة التى كان يدفعها الهنود فى الهند " ريعاً إقطاعياً " ^(١١).

(*) تفرض هذه الملاحظة إعادة قراءة:

Karl Marx and Frederick Engels, On Colonialism, International Publisher, New York, 1922, pp 240-241

وقد نبه عدد من الماركسيين إلى أن تلك الأطروحة تعبر عن مرحلة أولية فى تطور أفكار ماركس، وأنه فى السنوات الأخيرة تخلى عنها، عند دراسته لتأثير الاستعمار البريطانى على أيرلندا :

Kenyo Mohxi, Marx and Underdevelopment, Monthly Review, Vol 30, Spring 1979

واستناداً إلى ماركس، أخيراً، ستحول مقولة " نمط الإنتاج الآسيوي " وقد استبدلت بمقولة " الإقطاع الشرقى " إلى مقولة " نمط الإنتاج الخراجى ". فيعتبر سمير أمين أن خصوصية " الإقطاع الشرقى " لا تخرج من كونها تعبيراً عن " نمط الإنتاج الخراجى ". ويتميز هذا النمط بمركزية الاستحواذ على الفائض الاقتصادى مقابل تفتت عملية الاستخلاص والاستحواذ على الربح الإقطاعى فى نمط الإنتاج الإقطاعى، الأمر الذى يتطلب بدوره وجود سلطة سياسية مركزية، أى دولة قوية. أما الضريبة التى تحصل عليها الدولة، فهى ليست ريعاً إقطاعياً بل " ريعاً جبائياً " يجرى استخلاصه بأسلوب مركزى. ويمثل البناء الفوقى، أيديولوجيا قوية موطدة لا متشقة. والأيديولوجيا الخراجية ليست مجرد أيديولوجيا الطبقة الحاكمة فقط، بل أيديولوجيا حاكمة للمجتمع^(١٢).

وهكذا، تتضمن مقولة " نمط الإنتاج الخراجى " اعتبار " الخراج " الشكل الوحيد فى استخلاص الفائض الاقتصادى، والمميز للتكوين الاجتماعى. غير أنه كانت هناك أشكال أخرى مثل: السخرة للدولة فى عدد من أيام السنة، والاستحواذ الإجبارى على المحاصيل من الفلاحين بلا مقابل أو بأسعار إجبارية، كما أن مقولة " نمط الإنتاج الخراجى " وكذلك مقولة نمط الإنتاج - بصفة عامة - حسب الاستخدام الماركسى، - تعبر عن تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فى لحظة تاريخية محددة، فى حين أن أى تكوين اجتماعى - اقتصادى يتضمن عدداً من أنماط الإنتاج وإن سيطر أحدها.

ومهما يكن من أمر، وأيا كانت الانتقادات التى توجه لمقولات " نمط الإنتاج الآسيوي " و " الإقطاع الشرقى " و " نمط الإنتاج الخراجى "، فأنها تشترك - جميعها فى تأكيد سيطرة " الدولة " المركزية على الموارد، وأولوية السياسى على الاقتصادى.

ويلتقى ماكس فيبر مع ماركس حول طبيعة الدولة الشرقية، ففى رأى فيبر أن الدولة تقوم بوظيفة المالك الرئيسى للموارد الاجتماعية، وتستند حدود سلطتها على ما أسماه " الشكل الكنسى " للسيطرة السياسية باعتبار أن السلطة المركزية (والشخصية) هما الميزتان الأساسيتان. ويعزى فيبر إلى النزعة الكنسية ميزتين بارزتين، أولاهما تقدم العامل السياسى على العامل الاقتصادى، والثانية سيطرة السلطات المركزية على الموارد^(١٤).

ويستخلص تيرنر من سيطرة الدولة على الموارد " أن الصراع على السلطة لم يكن بين الطبقات المتنازعة، وإنما اتخذ شكل النضال من أجل المركز والحق الضريبى الذى يرافق هذا الموقع الرسمى " ^(١٥). أى أن من يتحكم بجهاز الدولة يضمن السيطرة.

ونتيجة لذلك، وفى ظل الغياب (الانسحاب) الملاحظ للمجتمع المدنى، فإن الدولة -

خاصة في مجتمع ما بعد الاستعمار - ليست أداة لطبقة واحدة. بل تتمتع باستقلال نسبي، ويقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات، على حين تعمل في نفس الوقت نيابة عنهم جميعاً للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يضم مصالحها^(١٦).

وبكلمة، فإن السلطة المركزية والسيطرة على الموارد، عاملان جعلاً من السلطة - الدولة هدفاً للجماعات والقوى (في الداخل والخارج) للاستحواذ عليه، كما جعلاً من السلطة - الدولة، في ذات الوقت، أداة وسيطة للعمل باستقلال نسبي بين الجماعات والقوى الداخلية المتصارعة.

ولكل ذلك، كانت الطبيعة الاستبدادية للدولة القديمة. فهي دولة متعددة الوظائف Perpoisive State عند جرامشي، وتتدخل في كل مناحي الحياة، ولذلك كان لابد أن تسود (الدولة) على المجتمع وتقوده بشكل استبدادي دون آليات لمحاسبة الحاكم، وذلك تمييزاً لها عن الدولة محدودة الوظائف Compact State حيث يسود المجتمع أو إحدى تكويناته على الدولة - القومية، كما هو الحال في الواقع الاجتماعي الأوروبي^(١٧).

إن الدولة التسلطية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر، هي الوريثة العضوض لدولة "الاستبداد الشرقي" عند ويتفوجل، أو "دولة الشرق الاستبدادية" لدى بيري أندرسون ..

ألم تقم دولة محمد علي على تركيز السلطة، واحتكار الموارد والحياة الاقتصادية، والاستقلال عن الجماعات والقوى الاجتماعية (بل وتفتيتها) وتسيّد الدولة (العسكر والتكنوقراط) على المجتمع بشكل استبدادي؟

وَألم تنته التجربة بضرب السلطة - الدولة؟

وَأليست الدولة المعاصرة قائمة على تلك القوائم؟

يقول خلدون النقيب^(١٨). إن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة. وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية.. إلخ) تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع (٠٠) عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة..

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية (٠٠) أنها تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة

للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود إلى الاشتراكية (أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج) كما يظن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسمالية الدولة التابعة.. والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها يقوم على استعمال العنف (أو القوة السافرة) والإرهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية.

والسؤال المطروح الآن : لماذا أصبحت الدولة المعاصرة أكثر التصاقاً بالتسلط والعنف ؟ أي أشد استبداداً ؟

يقدم "أودونيل" مفهوم الدولة البيروقراطية التسلطية لفهم ذلك. إن الدولة البيروقراطية التسلطية تحاول التنمية السريعة والاندفاع نحو التصنيع باستخدام "استراتيجية إحلال الواردات" وينجح النظام السياسي القائم على تحالف بين التكنوقراطيين وكبار موظفي الدولة والعناصر العسكرية الوطنية في تحقيق مستوى لا بأس به من التنمية والتصنيع في السنوات الأولى. كما يحاول جاهداً أن ينصف الطبقات العاملة دون أن يشنط في تقليص امتيازات الطبقة العليا. ويطلق على هذه التركيبة اسم "الشعبوية Populism"، وفي مقابل هدف الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والإنصاف أو العدالة الاجتماعية، تكون التضحية بالديمقراطية. ومادامت مؤشرات الاستقلال والتنمية والعدالة قائمة ومتزايدة، فإن الأغلبية تقبل هذه المعادلة التوفيقية. ولكن دوام هذه المعادلة نادر (٠٠) إذ سرعان ما يختل طرف أو أكثر من أطراف المعادلة، بفعل عوامل داخلية أو خارجية، والذي يحدث عادة، هو أن استراتيجية إحلال الواردات الصناعية بعد النجاح الأولي، تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة وأحياناً بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع في ظل إجراءات الحماية الجمركية.

ويؤدي ذلك بدوره إلى مشكلات في التمويل، وانخفاض في الإنتاجية في المدى المتوسط. ولكل من الوسيّلتين تداعياتها السلبية، التي لابد وأن يدفع أحد التكوينات الطبقيّة ثمنها (٠٠) ويقوم النظام الحاكم بالقهر وتصبح صيفته التسلطية أكثر بروزاً وتتآكل شرعيته المحدودة باطراد، وهكذا نكون بصدد جهاز تسلطي بيروقراطي للدولة يعيد إنتاج نفسه..^(١٩).

وتحليل أودونيل السابق، لا يبتعد كثيراً عن الوضع في مصر مع تحول "الدولة الشعبوية" إلى "دولة انفتاحية"، فالتبعية تسير مع القمع في وحدة طبيعية، كما سنرى في سياق لاحق، إلا أن ما أردناه هو تبيان لماذا أصبحت الدولة التسلطية المعاصرة أشد استبداداً باعتبارها وريثة لدولة الاستبداد الشرقي، ضمن محاولة بناء مفهوم النموذج الدولي.

إن "النموذج الدولي" في التطور الاقتصادي - الاجتماعي، يتضمن عدداً من العناصر، أولها : سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية، وثانيها: السلطة السياسية المركزية،

وثالثها : الاستقلال النسبي للدولة عن القوى الاجتماعية، ورابعها : أن السيطرة من الداخل، أو الخارج، لا تتم إلا بضرب الدولة - السلطة، وآخرها: تسيّد الدولة على المجتمع المدني بشكل استبدادي. وتبقى مناقشة مسألة تأثير النظام الدولي على النموذج الدولي..

هوامش (١)

- (١) د. أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ط ٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤.
- (2) Karl Wittfogel, Oriental Despotism, New Haven Con. : Yale Univ. Press. 1957, P. 39.
- (٣) د. أنور عبد الملك، المصدر السابق ذكره.
- (٤) ابن خلدون، المقدمة، طبعة على عبد الواحد، القاهرة، ١٩٦٥ ص ٦٧٩.
- (٥) المصدر السابق ذكره، ص ٥١٨.
- (٦) غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها : بحث في الثقافة السياسية العربية، في : د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والنولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
- (7) Karl Marx and Frederik Engles, On Colonialism, International Publishers, New York, 1972, pp. 35 - 41.
- (8) S. Avineri, Karl Marx On Colonialism and Modernization, Doubleday, New York, 1969, p. 5.
- (٩) د. هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٠١.
- (١٠) أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.
- (١١) بيري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٠.
- (١٢) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر، القاهرة، ١٩٥٨.
- (١٣) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥ ص ٧٨ - ٧٩.
- (14) Bryan Turner, Weber and Islam, Routledge and Kegan Paul, London, 1974. pp. 78-79.
- (15) B. Turner, Op. cit.
- (16) Hamza Alawi, The State in Post - Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh, New Left Review, No. 74, July-August, 1972.
- (17) David Held (et al), eds, States and Societies, Martin Robertson, Oxford, 1983, pp. 120-125.

(19) Guillermo O'donnel, Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South Africa Politics, Sarkeley Calif, Institute of International Studies, 1973.

(٢) النظام الدولي والدولة المصرية

حتى وإن كانت الدولة في الشرق العربي والإسلامي (ومن ثم مصر)، وما زالت مدخلا لفهم التطور الاقتصادي - الاجتماعي، سواء اعتمد هذا المدخل على مقولة " الدولة الكلية " لدى ابن خلدون، أو دولة " نمط الإنتاج الآسيوي " عند ماركس، أو " السلطة الكنسية " حسب ماكس فيبر، أو دولة " نمط الإنتاج الخراجي " بتسمية سمير أمين، أو " الخصوصية المصرية " في كتابات أنور عبد الملك، أو «الدولة النهرية» بمفهوم ويتفوجل..

فقد ارتبط التطور الاقتصادي - الاجتماعي بما نسميه " النموذج الدولي " - نسبة إلى الدولة - وهو نموذج تضمن سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية ووجود سلطة سياسية مركزية ..

بيد أنه، بدءاً من دخول الرأسمالية طورها الاحتكاري والدولي، أصبح " النموذج الدولي " غير كاف لتفسير التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ومن ثم تتبدى ضرورة دراسة تأثيرات النظام الدولي على الاقتصاد والمجتمع في مصر، وبمعنى آخر : دراسة العلاقة بين النظام الدولي والدولة المصرية.

فإذا كان النظام الدولي، قد استطاع ضرب النموذج الدولي في القرن التاسع عشر (تجربة محمد علي) من خلال الاستعمار، فإنه يواجه مأزقاً حقيقياً تجاه الدولة المعاصرة، فالنظام الدولي يهدف إلى القضاء على النموذج الدولي من جانب، ومن جانب آخر لا يستطيع تكرار استعمار القرن التاسع عشر، ولذلك كان الحل من خلال الدولة ذاتها أي : دفعها إلى الانسحاب تدريجياً من الاقتصاد والمجتمع في الوقت الذي تظل فيه أداة للنظام الدولي، أي أن تتخلى إلى أقصى حد ممكن عن دورها الاقتصادي - الاجتماعي (التنموي) وتزيد إلى أبعد مدى دورها الأمني البوليسي.

ويحدثنا بتراس Petras عن الدولة التعددية أي الدولة ذات الثلاث دول: الدولة التاريخية التي توزع مواقع السلطة، والدولة الحديثة دولة التكنوقراط التي تخطط وتمول المشروعات الاقتصادية وهيكل البنية الأساسية وبرامج الرفاه، ثم دولة القمع التي تدير أجهزة القمع وتحمي النخبة الحاكمة والملكيات الطبقية وهي دائماً - كما وصفها - فوق القانون وفوق

المجتمع وكثيراً ما تصنع قانونها الخاص. وفي علاقة التبعية فان إضعاف وانسحاب الدولة الحديثة: دولة المشروعات، يرتبط بتقوية وتدخّل دولة القمع، أى أن الليبرالية على المستوى الاقتصادى ترتبط بالقمع على المستوى السياسى. وتسير التبعية مع القمع فى وحدة طبيعية.

مصر الحديثة بين "الدولة" و "التدويل":

يعكس تاريخ نهضة مصر الحديثة منذ محمد على، إشكالية تطور مصر اقتصادياً واجتماعياً بين "الدولة" و "التدويل" أى بين "النموذج الدولى" و "النموذج التابع" مع تغير النظام العالمى اقتصادياً وسياسياً.

لقد بدأت تلك الإشكالية، منذ ضرب النظام الاقتصادى القائم على الاكتفاء الذاتى بمعاهدة لندن ١٨٤٠، ثم ضرب الجيش الرابض على حدود الإمبراطورية المصرية بمرسوم ١٨٤١، فقد كان ضرب الدولة المصرية، كسراً لمحاولة مصر لبناء اقتصاد مستقل فى إطار السوق العالمى يركز على العمق الصناعى. ومن ثم كانت عملية إدماج الاقتصاد وفقاً لمتطلبات المركز الرأسمالى.

وأدى إخضاع الاقتصاد المصرى للتبعية، لخلق بناء اقتصادى مشوه يحكم تغيره نمط التقسيم الدولى للعمل، ومن ثم خلق رأسمالية محلية مشوهة ترتبط وجوداً وعدماً بالرأسمالية العالمية. وأدى البناء الاقتصادى المشوه إلى إعاقه أية محاولة نحو الاستقلالية ونحو السيطرة على العملية الإنتاجية وشروط تطورها أو حتى تجديدها، ثم العجز عن توفير أحوج حاجات المجتمع الأساسية.

وظل دور مصر فى التقسيم الدولى للعمل، التخصص فى زراعة محصول تصديرى (القطن) واستيراد المنتجات الصناعية من العالم الرأسمالى. حتى إذا ما دخل المركز الرأسمالى فى عدة أزمات عميقة بدءاً بالحرب العظمى الأولى ثم أزمة الكساد الكبير وانتهاء بالحرب العظمى الثانية، برز نمط جديد للتقسيم الدولى للعمل قام على السماح لبعض الأجزاء المتخلفة بإنتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية لتعذر الاستيراد من المركز. وبذلك واتى الرأسمالية المصرية ظرف تاريخى للتوسع الصناعى، ولكن البناء الاقتصادى ظل بناء متخلفاً كجزء من الاقتصاد الرأسمالى الدولى، حين ولد القطاع الصناعى تابعاً للاقتصاد العالمى فى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج (السلع الإنتاجية)، وظل القطاع الزراعى تابعاً فى

تصديره للقطن، وعجز عن مد القطاع الصناعى بالمواد الأولية وبالسوق اللازمة للإنتاج الصناعى فى ظل نمط لتوزيع الدخل يجعل الطلب على المنتجات الصناعية محدوداً، كما عجز الملاك العقاريون عن توجيه الفائض الاقتصادى (الزراعى فى معظمه) للتوسع الصناعى بتوجيهه لشراء العقارات والأراضى الزراعية والتخلى أمام رأس المال الأجنبى والمتنصر.

ألم يكن ذلك سبب موقف النظام الجديد عام ١٩٥٢، بضرب سلطة كبار ملاك الأراضى والتحالف مع الرأسمالية الصناعية المحلية والأجنبية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦، حتى كان عدوان السويس وانكشاف تقاعس الرأسمالية الصناعية، فكان تدخّل الدولة بتصفية الوجود الاقتصادى الأجنبى وإقرار برنامج وطنى للتصنيع بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠، ثم كانت إجراءات التأميم وإقرار الخطة بدءاً من عام ١٩٦١.

ومع أن تجربة "رأسمالية الدولة الناصرية" تمثل عمقاً متقدماً فى حركة التحرر الوطنى من التبعية الاستعمارية والاقتصادية التى بدأت مع ثورة ١٩١٩، وتحولاً عميقاً للتخلص من تشوهات الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل، غير أن تشوهات البناء الاقتصادى التابع حالت دون إكمال الشوط فى التحرر من التبعية الاقتصادية، من حيث استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة، ومن حيث استمرار تبعية نمط الاستهلاك للخارج، واستيراد مدخلات الصناعة، ومن ثم اللجوء إلى رأس المال الأجنبى فى صورة قروض أو فى صورة استثمارات مباشرة لتمويل الاستثمارات العامة والدفاع عن الوطن.

إن رأسمالية الدولة الوطنية، كشكل انتقالى للتنمية الاقتصادية، تواجه عدة احتمالات فى تطورها: إما انحطاطها وتدهورها تدريجياً والعودة إلى طريق التبعية، وإما أن تؤدى وظيفتها الأصلية بتطوير قوى الإنتاج وبناء اقتصاد متكامل ومستقل نسبياً، وإما أن تتحول إلى اقتصاد بولصة مخطط، أو تتحول - أخيراً - إلى نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية^(١).

وقد أدت تشوهات البناء الاقتصادى والاجتماعى لتجربة رأسمالية الدولة الناصرية إلى انحطاطها وتدهورها تدريجياً. فباتى عام ١٩٦٥ لتلفظ التجربة أنفاسها الأخيرة فى البناء الاقتصادى حيث أصبحت خطة التنمية الأولى هى الخطة الأخيرة. ثم يأتى الهجوم الإمبريالى الصهيونى عام ١٩٦٧، لكشف عجز التجربة القائمة على الإجراءات العلوية، والبيروقراطية، مع استلاب الجماهير، ويقدم الظرف الموضوعى لحل التناقض بين الرأسمالية البيروقراطية وبين الرأسمالية التقليدية (العقارية والصناعية) ثم بين رأس المال المحلى فى مجمله وبين رأس المال الدولى ومن ثم مهادنة أمريكا والصلح مع إسرائيل بعد حسم قضية السلطة فى ١٥ مايو ١٩٧١ تحت اسم "الانفتاح"^(٢).

مصر السبعينيات:

الاندماج في النظام الدولي:

ذلك التضافر بين تشوهات البناء الاقتصادى الداخلى وبين ضغط النظام الدولى ، الذى قاد إلى سياسة الانفتاح، ما لبث أن تجذر مع تعمق التشوهات واشتداد الضغط.

وشهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤، تفاقم اختلالات البناء الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار، واختلال هيكل الإنتاج، واختلال هيكل التجارة الخارجية. فقد تدهور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات إلى ٥١٧٪ فى الفترة (٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢) مقابل ٦٠٣٪ فى الفترة (٦٦ / ١٩٦٧ - ١٩٧٣) وذلك بسبب زيادة نصيب القطاعات الخدمية فى الاستثمارات. وترتب على الخلل القطاعى فى توزيع الاستثمارات تناقص مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى. لذلك أخذ معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى اتجاهاً تنازلياً، حيث هبط من ٣٪ فى بداية الستينيات إلى ١٧٪ فى نهاية السبعينيات^(٣). وكذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من أغلب السلع الغذائية. وأدى ذلك مع استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة (التركيز على القطن كمحصول تصديرى) ومع زيادة السكان وبالتالي زيادة الاستهلاك، إلى ارتفاع حجم الفجوة الغذائية من مليون طن قيمتها ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ١٧ مليون طن قيمتها ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠.

كما أخذ معدل الزيادة فى نمو الناتج الصناعى فى الهبوط من ٢١٧٪ فى منتصف الستينيات إلى ١٢٤٪ فى أوائل الثمانينيات^(٤)، وفى ذات الوقت ترتب على استراتيجية إحلال بدائل الواردات، اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المستلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج.

وانبنى على الخلل فى هيكل الاستثمار وهيكل الإنتاج (لصالح القطاعات الخدمية) نمو انفجارى فى فاتورة الواردات، فزادت قيمة الواردات من ٣٢٤٨ مليون جنيه عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢. وفقز المعدل السنوى لنمو الواردات من ١٧٪ فى الستينيات إلى ٢٤٤٪ فى السبعينيات. وفى المقابل تدهور نصيب الواردات السلعية (عدا البترول) نتيجة هبوط نصيب الصادرات الزراعية والصناعية. فقط هبط نصيب الصادرات الزراعية من جملة الصادرات السلعية من ٦٨٪ عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٦٪

فى منتصف الثمانينيات، كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩٪ إلى ٢٦٪ وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢٪ إلى ٥٨٪ فى نفس الفترة^(٥).

وتعمقت اختلالات البناء الاقتصادى، من خلال الاعتماد الدورى للاقتصاد المصرى على دخول نقدية معينة يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى إذ توجد فى خارجه وفى إطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى^(٦). حيث كانت حصيلة النقد الأجنبى من صافى صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج ومن عوائد المرور فى قناة السويس ومن السياحة تزيد بمعدل سنوى ٤٠٪، وارتفعت نسبتها إلى الناتج القومى إلى ٤٥٪، وأصبحت نسبتها من القيمة المضافة ٥٥٪ وتمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة الإيرادات الجارية. بميزان المدفوعات عام ١٩٨١^(٧).

وكنتيجة لتشوهات البناء الاقتصادى، كان التوسع فى الاقتراض الخارجى، وزاد الاقتراض الخارجى من تشوهات البناء الاقتصادى.

يقول عادل حسين " إن إغراق مصر فى الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت فى تقويض توجهنا إلى الاستقلال الاقتصادى وفى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ التبعية"^(٨).

وفى الحق أن القول بأن الديون كانت سبباً للتبعية، يعنى أن الاقتصاد المصرى كان خلواً من التبعية قبل ديون حقبة الانفتاح، وبما يعنى ضمناً أن " التبعية " جاءت نتيجة لقرار داخلى أو خارجى بإغراق مصر فى الديون، كما أن فهم حركة الاقتصاد المصرى، يبين أن الديون كانت محصلة لتشوهات البناء الاقتصادى التى أدت إلى زيادة اعتماده على الخارج ومن ثم زيادة تبعيته. وذلك الفهم لا ينفى أن الديون قد أدت إلى تكريس تشوهات البناء الاقتصادى وتعميق تبعيته.

إن ميزان المدفوعات يُعد ترجمة صادقة لاختلالات البناء الاقتصادى، الذى عجزت طاقتة الإنتاجية - عينية - عن الوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وإنتاج واستثمار، وعن توفير شروط إعادة تجدها (قطع الغيار - الآلات)، كما عجز نقدياً عن توفير النقد الأجنبى لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية. ومن ثم، كان اللجوء إلى الاقتراض الخارجى.

بناء اقتصادى، متصدع الأركان، لجأت رأسمالية الدولة لتعيلته بالقروض الأجنبية دون

أن تمى أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة التصدع " ومن ثم كانت نتيجة طبيعية أن يصل رقم الدين المدنية طويلة الأجل إلى ١٨١ مليار دولار في منتصف عام ١٩٨١ مقارنة برقم ١٠٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ ^(٩) لتمويل مشروعات البنية الأساسية (أكثر من ٥٥٪ من جملة القروض) ومشروعات الصناعة (١٥٪) ومشروعات الزراعة (٥٪). وكان منطقياً أن تتزايد الدين قصيرة الأجل لتمويل الواردات والدين العسكرية لتصل إلى حوالي ١٥ مليار دولار في نفس الفترة ^(١٠).

وكما عمقت الدين من اختلال البناء الاقتصادي لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الزراعي والصناعي، فقد زادت من اختلال ميزان المدفوعات بزيادة مدفوعات الأقساط والفوائد من ٣١١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٤٣٦٥ مليون جنيه عام ١٩٨١ / ٨٠. وبلغت نسبة أعباء خدمة الدين الخارجي إلى العجز الخارجي (عجز المعاملات الجارية بالإضافة إلى أقساط الدين) ٨١٪ عام ١٩٨٠. وزادت المدفوعات للخارج من أقساط وفوائد القروض عن تدفقات القروض الجديدة عام ١٩٨١. أي أن صافي التدفق الاقتراضى كان سالباً ^(١١).

وانبنى على كل ذلك، أن أصبحت مشكلة الاقتراض مشكلة هيكلية في الاقتصاد المصري. فاختلالات وتشوهات البناء الاقتصادي تؤدي إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي. ويكرس التمويل الخارجي اختلالات وتشوهات البناء الاقتصادي. وتكون النتيجة زيادة العجز الخارجي بتراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، بما يؤدي إلى الاقتراض الجديد لعلاج العجز الخارجي (أقساط الدين + العجز الجارى) .. وهكذا. وبذلك أصبح الاقتراض الخارجي آلية لإعادة إنتاج تشوهات البناء الاقتصادي وعجزه، وأصبح البناء الاقتصادي في دائرة العجز والاقتراض الخارجي.

وبذلك فقد ارتبطت تشوهات البناء الاقتصادي مع ضغط النظام الدولي، بواسطة سلاح القروض الذي استخدمته الدول الدائنة في زيادة تدويل الاقتصاد المصري سواء من خلال التدخل في السياسة الاقتصادية أو من خلال تقييد القروض بشراء سلع ومعدات محددة أو بمشروعات محددة لتكريس تبعية الاقتصاد.

كما ارتبطت تشوهات البناء الاقتصادي وعجزه الخارجي بضغط النظام الدولي، من خلال صندوق النقد الدولي كأداة في يد النظام الدولي في أزمتها المعاصرة، بالنظر إلى الدور الذي أصبح يلعبه الصندوق سواء كدائن مباشر أو كوسيط بين الدائنين والدول المدينة في عمليات إعادة جدولة الديون " أو كمناخ لشهادات الصلاحية في سوق الاقتراض التجارى.

فتدخل صندوق النقد عامى ١٩٧٦، ببرنامج للتثبيت مقابل تسهيل ائتمان لعلاج عجز ميزان المدفوعات، وتدخل عام ١٩٧٨ ببرنامج آخر وتسهيل ائتمانى آخر. وتدخل صندوق النقد لانعقاد المجموعة الاستشارية (مجموعة دائنى مصر) عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ لإعادة جدولة الديون وزيادة موارد الاقتراض.

وكان تدخل الصندوق وراء تسهيل قروض هيئة " الخليج للتنمية فى مصر " .

وكان الهدف : تدويل الاقتصاد المصرى، وضمان سداد مستحقات ديون النظام الدولى. ولم يقتصر ضغط النظام الدولى على شكله الاقتصادى بل امتد للجانبين العسكرى والسياسى. فيورد تقرير الرقابة على الميزانية الأمريكية فى الكونجرس عام ١٩٧٧ " أن حجم واتجاه المساعدات الأمريكية لمصر لا يتحدد وفقاً للاحتياجات الاقتصادية الموضوعية بقدر ما يتحدد بالدرجة التى ترضى بها هذه المساعدات مصالح أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى مصر والمنطقة " ^(١٢).

مصر الثمانينيات:

تناقضات التصحيح وانسحاب الدولة: ^(١٣)

منذ عام ١٩٨٢، برز مفهوم سيطرا على الخطاب السياسى : الإصلاح والتصحيح. فال مؤتمر الاقتصادي القومى الذى دعا إليه رئيس الجمهورية وعقد من ١٢ إلى ١٥ فبراير ١٩٨٢ تبني الدعوة للإصلاح الاقتصادي من خلال " حشد الطاقات القومية وفقاً لتخطيط قومى شامل وبأسلوب مناسب ملزم للقطاع العام ومرشد للنشاط الخاص والفردى. " وتبنت وثيقة الخطة ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ مفهوم " الإصلاح بالتخطيط ". وكان من ركائزها: "الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات الجارية (وقتها) للزيادة السكانية ". وكان منها أيضاً " أن تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها " إلى جانب " علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الذى ترتبت عليه زيادة المديونية للعالم الخارجى " ^(١٤).

ومن هنا بدا فى النصف الأول من الثمانينيات أن هناك محاولة لإصلاح الأداء المجتمعى، فالانفتاح الاقتصادي يضبطه التخطيط القومى، وتشجيع القطاع الخاص يسير مع دعم القطاع الاقتصادي للدولة، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والغرب تقابلها استعادة العلاقات مع الدول العربية والاتحاد السوفيتى.

أليست هذه " التوازنية " ما تطلبه قوى سياسية عديدة ؟ وأليست هي فى النهاية "توازنية " بين الدولته والتدويل ؟ تحاولها دولة ومجتمع الثمانينيات فى مصر، فماذا كانت النتائج؟ إن الجواب على هذا السؤال لابد وأن يتعرض للإنجاز الداخلى والتأثير الخارجى.. أى أن يتعرض لمدى نجاح الخطة الاقتصادية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) فى تصحيح تشوهات الاقتصاد من ناحية، ومدى تأثير البيئة الدولية على الاقتصاد من ناحية أخرى.

لقد استهدفت الخطة معدلاً للنمو الاقتصادى (النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) يزيد عن ٨٪ سنوياً، غير أن المعدل هبط إلى ٤.٢٪ فى السنة الأخيرة للخطة وتوخت الخطة الاهتمام بالقطاعات السلعية، إلا أن نصيب تلك القطاعات من الناتج المحلى الإجمالى، انخفض من ٥٢٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٠.٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦، ونقص نصيب تلك القطاعات من إجمالى الاستثمارات من معدل مستهدف (٥٠.٤٪) إلى معدل منفذ (٤٦.٧٪) سنوياً.

وكان من نتيجة استمرار تشوهات البناء الاقتصادى (نقص حصة القطاعات السلعية من الاستثمار الكلى والناتج المحلى) زيادة الاعتماد على الخارج فى بعض المنتجات فى نهاية الخطة مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٢/٨١.

حيث زادت نسبة استيراد القمح والدقيق إلى ٧٥٪ مقارنة بنسبة ٦٧٪ والذرة إلى ٣٧٪ مقارنة بنسبة ٢٦٪، وزيت الطعام إلى ٧٦٪ مقارنة بنسبة ٧٢٪.

وكان طبيعياً أن يؤدي استمرار تشوهات البناء الاقتصادى، إلى زيادة عجز الميزان التجارى بالأسعار الجارية من ٢٨٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٧٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بزيادة نسبتها ٦٥٪ عن العجز المقدر فى سنة الأساس، وذلك لهبوط قيمة الصادرات بالأسعار الجارية بنحو ٥٪ سنوياً خلال فترة الخطة. وأدى ذلك إلى زيادة العجز فى ميزان العمليات الجارية (الفرق بين حصيلة الصادرات السلعية والخدمات والواردات السلعية والخدمات) من ١٨٣١ مليون جنيه فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٠٦٦ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٨٦.

وكمحصلة لانعكاسات تشوهات البناء الاقتصادى، استمر اللجوء إلى الاستدانة من الخارج. فتصاعد رقم المديونية الخارجية المدنية من ١٨٠١ مليار دولار عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٧٠٥ مليار دولار عام ١٩٨٧/٨٦^(١٥). وتورد المصادر الخارجية أن إجمالى الديون المصرية وصل إلى ٤٤ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧، ووصلت أعباء خدمة الأقساط والفوائد إلى ٥١٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمات فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦^(١٦).

لقد كان منطقياً أن يتحدد مصير محاولة إصلاح البناء الاقتصادى، بما يحدث فى

إطار النظام الدولى. فنتيجة لظروف سوق البترول العالمية (التي عادت تحكمها الدول الصناعية المتقدمة)، وانخفاض أسعار البترول، انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦٪ فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ بمعدل ٧٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهبطت موارد النقد الأجنبى الكبرى الأخرى (تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس والسياحة) التي تعتمد بدورها، بدرجات متفاوتة على أسعار البترول^(١٧).

فنتيجة للركود التضخمى الذى عانى منه الاقتصاد العالمى، لم تحدث زيادة ملموسة فى الصادرات المصرية من السلع التقليدية، فى الوقت الذى زادت فيه قيمة الواردات نتيجة زيادة الأسعار العالمية وزيادة الطلب الكلى رغم التخفيض المتوالى فى سعر الجنيه المصرى. وفى نفس الوقت، استمرت مصر فى وضع أعباء خدمة الدين المتزايد، التي قفزت من ١.٨ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥.٥ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ أى ما يمثل ٥٠٪ من كل إيرادات مصر من العملات الحرة فى صادرات السلع والخدمات، وما يساوى كل إيرادات مصر من البترول وقناة السويس، والسياحة، وثلاث تحويلات المصريين العاملين بالخارج^(١٨).

وهكذا، حددت علاقة التضافر Correltation بين تشوهات البناء الاقتصادى وضغط النظام الدولى، مصير محاولة (الإصلاح) الاقتصادى، ونتائج خطة التنمية الأولى فى الثمانينيات.

ولكن، كيف سارت هذه العلاقة ؟ وإلى أى حد أثرت على الاقتصاد والمجتمع فى مصر ؟ إن الجواب على هذا السؤال يحده أمران: وثيقة الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١)، وعلاقة مصر بصندوق النقد الدولى. خاصة وأن بداية الخطة ارتبطت ببداية تنفيذ اتفاق مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد، كما أن تنفيذ الخطة ارتبط بالترتيب مع صندوق النقد الدولى.

إن الخطة الخمسية الثانية وضعت على رأس قائمة أهدافها الاستمرار فى التركيز على الإنتاج السلمى. ومع ذلك، نجد الخطة حافظت على نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى فى كل من سنة الأساس للخطة (١٩٨٧/٨٦) والسنة الختامية لها (١٩٩٢/٩١) وهى ٤٨.٤٪ مع ارتفاع ضئيل فى نصيب قطاعى الزراعة والصناعة معاً من ٢٨.١٪ إلى ٢٨.٧٪ على حساب خفض نصيب قطاع البترول من ٤.١٪ إلى ٣.٥٪.

المهم أن نصيب القطاعات السلمية من الناتج المحلى الإجمالى ظل على مستواه !

ووضعت الخطة الخمسية الثانية فى مقدمة أهدافها زيادة الاعتماد على القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى وتقليل الاعتماد على الخارج. غير أننا نجد الخطة تحدد نسبة ٢٥.٢٪ للتمويل الأجنبى فى استثمارات القطاع العام (المنفذ الرئيسى لاستثمارات الخطة) مقابل نسبة ٢٥.٤٪ فى الخطة السابقة، أى أن النسبة ظلت ثابتة تقريباً.

أما نسبة المكون الأجنبى فى الاستثمارات (نسبة الاعتماد على سلع استثمارية مستوردة من الخارج) فسترتفع من ٣٩.٧٪ إلى ٣٩.٩٪ من استثمارات القطاع العام.

وبالنسبة لميزان المدفوعات، فإن الخطة الخمسية الثانية قد استهدفت نمو الصادرات السلعية بمعدل سنوى متوسط قدرة ٥.٦٪، ونمو الواردات السلعية بمعدل سنوى لا يزيد عن ١٪. وقدرت خفض العجز فى الميزان التجارى من ٤٧٦٢ مليون جنية فى ١٩٨٧/٨٦ إلى ٤٢٨٩ مليون جنية فى ١٩٩٢/٩١، وكذلك خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ١٦٠٠ مليون جنية إلى ٧٠٠ مليون جنية فى نفس الفترة (١٩).

أما بالنسبة للواردات، فنشير أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء إلى أنها ارتفعت فى الثلث الأول من ١٩٨٨ بنسبة ٧.٥٪ عن الفترة المناظرة من ١٩٨٧ (٢٠)، ومن ثم فإن عجز الميزان التجارى فى اتجاه الزيادة لا النقص ! وبالتالي فإن عجز الميزان الجارى لابد وأن يزيد خاصة من نقص تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتكون النتيجة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى .

ويعنى كل ذلك، استمرار تشوهات البناء الاقتصادى.

وماذا عن الضغط الخارجى ؟

بدأت مصر مع مايو ١٩٨٧، الارتباط ببرامج التصحيح أو التكيف بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

إن صندوق النقد، يمثل أداة هامة للنظام الدولى (الرأسمالى)، بالنظر إلى الدور الذى أصبح يلعبه فى الاقتصاد العالمى، فهو من ناحية، يقدم نفسه كبك عالمى للالتئام قصير الأجل، أى لإقراض أعضائه لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات من خلال برنامج التثبيت المتضمن فى خطاب النوايا بين صندوق النقد والبلد الذى يسعى لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاته، حيث تلتزم الحكومة المعنية بمجموعة من الإجراءات خلال مدى زمنى محدد، ويراقب الصندوق تنفيذها.

ومن ناحية ثانية، تشترط الدول الدائنة لإعادة جدولة دين البلد المدين، أن يتوصل الأخير إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى.

ومن ناحية ثالثة، أصبحت البنوك التجارية العالمية، تفضل أن تتعامل مع الدول التى عقدت اتفاقات مع صندوق النقد وأبدت موافقتها على الإذعان لشروطه.

وفى هذا الإطار، أوقف الصندوق تسهيل الشريحة الثانية من قرضه لمصر للضغط عليها لتنفيذ برنامجها كاملاً، لنفس السبب، وسعى لدى البنك الدولى لإرجاء قرضه لمصر، ولدى الدول الدائنة لتأخير عمليات الجدولة. وفى نفس الإطار أيضاً ارتبطت مصر الثمانينيات بصندوق النقد الدولى.

إنه من المهم هنا أن نشير إلى التفرقة الفرنسية ب (البناء الاقتصادى - Structure) وبين (الوضع الاقتصادى Conjoncture). فالبناء، مكونات أساسية، متواصلة تكون كلاً مستقلاً، والوضع، حدث يقع حين تتوافر مجموعة معينة من الظروف.

وفى هذا السياق، يمكن أن نقول إن انخفاض موارد النقد الأجنبى (من البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة) بالإضافة إلى حلول موعد سداد أقساط وفوائد الديون (عام ١٩٨٦) قد خلقت وضعاً اقتصادياً سيئاً، وأن صندوق النقد الدولى قد ساعد مصر على تصحيح وضعها الاقتصادى السيء، من خلال تسهيل الاقتراض الجديد وإعادة جدولة الديون القديمة، واتباع بعض الإجراءات التى تؤدى إلى خفض الإنفاق العام والعجز المالى (بغض النظر عن تكلفة ذلك) غير أن برنامج صندوق النقد لا يمكن أن يؤدى إلى تصحيح تشوهات البناء الاقتصادى فى المدى الطويل، بل يمكن القول بأن برامج صندوق النقد لن تؤدى إلا إلى زيادة تشوهات البناء الاقتصادى وزيادة اندماجه فى النظام الدولى.

إن برامج صندوق النقد، تركز على أربعة أهداف رئيسية: تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير سياسات التسعير ونظام الأسعار، وتشجيع الصادرات والحد من دور القطاع الاقتصادى للدولة ودور زاسم السياسة الاقتصادية المحلى.

فبرامج الصندوق تتضمن تحرير سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه المصرى) لعلاج عجز ميزان المدفوعات بإنقاص الواردات الأجنبية (لارتفاع سعرها نتيجة خفض قيمة الجنيه) وزيادة الصادرات المصرية (نتيجة انخفاض سعرها فى السوق العالمية بعد خفض قيمة الجنيه). غير أن الصندوق لا يأخذ فى الاعتبار هيكل الواردات المصرية حيث أنها فى معظمها إما واردات استهلاكية أو مستلزمات إنتاج ضرورية وبالتالي فإن ارتفاع أسعارها لا يؤثر

الاقتصادي، كما أن برنامج صندوق النقد لم يؤد إلا إلى زيادة تمويل البناء الاقتصادي وتعميق تشوهات،

مصر التسعينيات

الدولة .. والسوق .. والديمقراطية

بالترتيب مع صندوق النقد الدولي، باشرت الدولة، مع بداية عام ١٩٩١، عدداً من الإجراءات بهدف التحول الكامل إلى اقتصاد السوق، مثل تحرير أسعار الفائدة المصرفية، وسعر صرف الجنيه المصري، مع السير باتجاه إلغاء دعم سلع الاستهلاك الأساسي، والطاقة، وفك أي رقابة على الأسعار وإطلاق حرية الاستيراد. وتم الارتباط ببرنامج يتضمن تنفيذ تلك الإجراءات بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١، وتزامن ذلك مع الارتباط باتفاق التصحيح الهيكلي مع البنك الدولي، لتنفيذ برنامج «مخصصة» القطاع الاقتصادي للدولة، أي تحويل الشركات العامة إلى ملكية القطاع الخاص.

وقد تضافرت الظروف الدولية والإقليمية والداخلية، لتيسر للدولة المصرية انتهاز اقتصاد السوق. فالتدريج الذي أعقب الإخفاق في تنفيذ برنامج صندوق النقد عام ١٩٨٧، رغم ضغوط الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية باتجاه التحول إلى اقتصاد السوق، أنهاه سقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ثم انهيار الاتحاد السوفيتي فيما بعد. والتضييق الغربي على الدولة المصرية للتحول لاقتصاد السوق، تحول إلى مساندة من أجل أن يكون الانتقال بتكلفة اجتماعية وسياسية أدنى وعلى مدى أطول، بعد ارتباط الدولة المصرية بالتحالف الغربي المضاد للعراق بعد غزوه للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

وداخلياً، استحكمت أزمة البناء الاقتصادي، فقد أسفر الأداء الاقتصادي منذ ١٩٨٧ عن معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة والتضخم، والعجز عن الوفاء بأعباء خدمة الدين الخارجي من أقساط وفوائد، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

وبالتالي، مثلت الأحداث مخرجاً للدولة المصرية من أزمتها. وتمثل ذلك المخرج السحري في تبني أيديولوجيا «السوق». فمن ناحية، تم الربط بين السوق والنمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، كان الترويج لقولة أن اقتصاد السوق هو أساس الليبرالية الجديدة واستكمال الديمقراطية.

كثيراً في تقليل الطلب عليها (طلب عديم المرونة تقريباً). كما أن زيادة الصادرات غير ممكنة بتخفيض قيمة الجنيه فقط، لأنها فائض تصديرى بعد الاستهلاك .. وبالتالي فإن خفض قيمة الجنيه لا يؤدي إلى إنقاص الواردات وزيادة الصادرات في الحالة المصرية. ومن ثم يأتي تحرير التجارة الخارجية ليزيد من تدفق الواردات الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، يؤدي خفض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة عبء المديونية الخارجية من أقساط وفوائد، حيث ترتفع قيمته الاسمية بالدولار إلى قيمة حقيقية أكبر كحصة من الناتج المحلي.

وبالنسبة للهدف الثاني في برامج الصندوق، وهو تحرير سياسات التسعير ونظم الأسعار فإن الصندوق يطلب تحرير أسعار التسويق الزراعي، ومنتجات القطاع الاقتصادي للدولة، والخدمات الحكومية، والطاقة، ورفع الدعم الحكومي للسلع الأساسية.. بما يعنى ربط جهاز الأسعار في الداخل بالأسعار في السوق العالمية. وحين يطلب إعمال جهاز السوق (العرض والطلب)؛ فإنما يهدف إلى تحويل الموارد إلى الاستخدامات التي تتميز بميزة نسبية في السوق العالمية، علاوة على النقل المباشر والآلي لتقلبات الأسعار من السوق وأقساط قروضه.

ولا خلاف على تشجيع التصدير، ولكن إعادة هيكلة الإنتاج لصالح التصدير، من شأنها ربط الإنتاج المحلي بالسوق العالمية وليس بالسوق المحلي أساساً.

كما أنها تربط مصير الاقتصاد العربي بتقلبات السوق العالمي، وتحول دون إرساء قاعدة اقتصادية مصرية متكاملة. فإما أن يكون إنتاج التصدير من خلال التخصص في مشغولات حرفية يدوية أو في محاصيل زراعية وإما من خلال التصنيع بالارتباط بعجلة الشركات متعددة الجنسية.

وكهدف رابع، تسعى برامج صندوق النقد إلى إضعاف دور القطاع الاقتصادي للدولة من خلال الانحياز إلى القطاع الخاص، أو المطالبة ببيع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. كما تسعى برامج الصندوق لإفقاد السلطة الاقتصادية الوطنية السيطرة على جهاز الأثمان (الصرف - الفائدة - السلع والخدمات) وعلى جهاز الإنتاج، وعلى حركة رأس المال في الاقتصاد لتصبح السلطة الاقتصادية في النهاية أداة لتقنين إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الدولي^(٢١).

ونخلص من كل ذلك، إلى أن الخطة الخمسية الثانية لم تؤد إلى تصحيح تشوهات البناء

أما دور الدولة، حسب أيديولوجيا السوق، في الأمد المنظور، فهو إدارة «إحلال» الملكية الخاصة» محل «الملكية العامة» و«السوق» محل «الخطأ»، ومن أجل تمكين «اليد الخفية» لتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة، والتحول من الركود إلى النمو الاقتصادي، ومواصلة المسيرة الديمقراطية.

بيد أن الانتقال إلى «دولة» السوق، بدأ مأزوماً كما بدت الدولة المصرية كمن يستجير من الرمضاء بالنار. فمن جانب، خفضت المساندة الدولية للتحول إلى اقتصاد السوق (إلغاء جانب من الديون، إعادة جدولة الرصيد المتبقى منها، الحصول على تسهيلات جديدة) من الأزمة الحالية للدولة المصرية في المدى القصير. غير أن ذلك الدعم، تم ربطه زمنياً وكمياً بمدى الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، في حين ظهرت الدولة المصرية مترددة أو متباطئة في التنازل عن أساسها الاقتصادي (القطاع العام) كمصدر للقوة والسلطة، فتنتهى مستندة فقط إلى احتكار العنف (الجيش والبوليس).

وأمام الصعوبات العملية لبيع المؤسسات العامة لأفراد ومؤسسات من الرأسمالية المصرية، سواء لتردها أو لعدم توافر التمويل اللازم، كان النظر إلى «الخصخصة» على أنها إعادة إلحاق القاعدة الصناعية المحدودة التي تم بناؤها للتصنيع محل الواردات منذ الحرب العالمية الثانية، بالشركات متعددة الجنسيات. أما أن تكون الخصخصة، لتقوية عضد الرأسمالية المصرية، فذلك ليس إلا هدفاً ثانوياً، على الأقل من وجهة نظر الدول الغربية الدائنة. ولذلك، لجأت الدولة المصرية إلى المراوحة بين إصلاح الشركات العامة لتظل تنتج معظم الناتج القومي في الأمد المنظور، وبين بيع تلك الشركات لرأس المال الخاص المحلي والدولي.

ولست بحاجة للقول بأن السوق كأداة لتوزيع الموارد بكفاءة، من خلال «اليد الخفية» بتعبير آدم سميث، لم تكن إلا مجرد ادعاء في الاقتصادات النامية، لغياب السوق بالمعنى الكامل. فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، حسمت ذلك الأمر منذ الأربعينيات. وحتى في ظل اقتصادات السوق المتقدمة، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم ريجان وبوش. لم يكن ممكناً الجزم بالتوزيع الكفء للموارد، وإلا بماذا تفسر ظواهر الكساد والتضخم والبطالة.

وبالتالي، فإن «دولة السوق» في مصر ستكون أمام مأزق تزايد الكساد والبطالة والتضخم

ولمعرفة حقيقة الارتباط بين تحرير الاقتصاد والنمو الاقتصادي، فإن ذلك يستلزم معرفة

تأثير إجراءات الحرية الاقتصادية على الطلب الكلي والعرض الكلي، وليس هناك خلاف على أن برامج صندوق النقد تتضمن - في الغالب - إجراءات تثبيت من شأنها خفض الطلب: إلغاء الدعم، خفض سعر صرف العملة الوطنية، تحرير الأسعار... ومن المنطقي، أن تؤدي تلك الإجراءات إلى خفض العائد على الاستثمار (خاصة مع تحرير أسعار الفائدة المصرية)، وإلى تزايد البطالة. كما أن خفض الإنفاق العام (يهدف التوازن الحسابي لميزانية الدولة)، يؤدي إلى خفض الاستثمار العام..

وهكذا، ينتهي خفض الطلب الكلي، من خلال إجراءات التثبيت الاقتصادي، إلى خفض العرض الكلي نتيجة انخفاض الاستثمار الخاص والعام. ولا تكون النتيجة إلا انخفاض أو انعدام النمو في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، وإن ارتبط ذلك بتوازن ميزان المدفوعات وميزانية الدولة حسابياً أو بحوث فائض أحياناً.

ويعنى ذلك، إن اكتفاء الدولة المصرية بدور «دولة السوق»، لن تكون نتيجته تحقيق النمو الاقتصادي، بل سيكون عليها التدخل، ولو لمنع انفجار الأزمة. أما الارتباط بين اقتصاد السوق واستكمال الديمقراطية، فالعلاقة الثابتة المؤكدة أن الديمقراطية لأنها تضمن حقوق الملكية فإنها تشجع الحرية الاقتصادية. ولكن، هل تعتبر الديمقراطية شرطاً للنمو الاقتصادي أو الحرية الاقتصادية؟

يقول فرنسيس فوكوياما، الذي اشتهر بدفاعه الدعائي عن الديمقراطية الغربية من خلال كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»: «إن الكثير من معدلات النمو الاقتصادي القياسية المؤثرة في المائة وخمسين عاماً الماضية لم تتحقق على أيدي ديمقراطيات بل في دول استبدادية بها درجة أو أخرى من النظم الاقتصادية الرأسمالية. ينطبق هذا بحق على كل من اليابان في عهد الإمبراطور مييجي والرايخ الثاني في ألمانيا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، كما يصدق أيضاً على عدد من النظم الاستبدادية الأكثر حداثة مثل أسبانيا في عهد فرانكو ومثل كوريا بعد عام ١٩٥٣ وتايوان والبرازيل وسنغافورة وتايلاند...» (٢٢).

وتعكس تجارب كوريا الجنوبية وتشيلي والبرازيل عن أن تعجيل الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، يرتبط بدرجة عالية من عسكرة السياسة والقمع البوليسي وإخماد التظاهرات والإضرابات ضد خفض الأجور والتضخم والبطالة.

J. Petras, Class and Political Development in the Mediterranean, Paper (١) Presented at : The International Conference, Foundation for Medit. Studies, 3-6 May, 1984

(٢) انظر : رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧ ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار، دور الانعقاد الخامس، ١٩٨٥.

(٤) د. فوزي حليم، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية فى الخمس سنوات المقبلة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين، نوفمبر ١٩٨٦.

(٥) معهد التخطيط القومى، تخطيط التجارة الخارجية ٨٩ / ١٩٩٠ - ٨٤ / ١٩٨٥، مذكرة ١٤٢١ / ١٩٨٦.

(٦) عن الاتجاه الريعى للاقتصاد : د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، ط٤، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٩، الاتجاه الريعى للدولة، محاضرة ألقى فى الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٥.

IBRD, Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, Report No. (٧) 4136, EGT, October, 1982.

(٨) عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية ٧٤ - ١٩٧٩، ط ١، دار الكلمة ودار الوحدة، بيروت ١٩٨١.

W.B., A. R. E. ' Current Economic Situation and Growth Prospects, (٩) Report No. 4488-EGT, October 5, 1983.

(١٠) د. جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، ط ١، دار على مختار، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٠٨.

(١١) الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠.

(١٢) رضا هلال، صناعة التبعية، مصدر سابق ذكره ص ٢٠٠.

(١٣) رضا هلال، مصر الثمانينات : تناقضات التصحيح الاقتصادى وانسحاب الدولة، الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٤، ١٩٨٨/٦/٥.

(١٤) وزارة التخطيط، الإطار العام للخطة التنمى الاقتصادية والاجتماعية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) الجزء الأول: المكونات الرئيسية، مايو ١٩٨٢.

وهكذا، فإن عملية إكمال تدويل مصر فى التسعينيات، مع ما ترتبه من تفاقم أزمة البناء الاقتصادى (عجزه وتبعيته) إضافة إلى انسحاب الدولة، قد تحكم خناق أزمة الدولة والمجتمع.

فمع تفاقم الأزمة الاقتصادية (نتيجة عجز الاقتصاد عن إشباع الحاجات الأساسية وازدياد التبعية للخارج) تضعف الدولة اقتصادياً واجتماعياً، فى الوقت الذى تقوى فيه أمنياً، لتفطية انسحابها اقتصادياً وقمع معارضة تطبيع الإجراءات الاقتصادية (نتيجة خفض الاستثمار، وإلغاء دعم سلع الاستهلاك الأساسية، وتحرير أسواق الصرف والفائدة والسلع.. إلخ). غير أن أطراف التنازح الداخلى والتبعية للخارج مع انسحاب الدولة واشتداد قمعها، ليست عملية خالية من التناقضات، بل هى عملية تفتح إمكانية لتدخل قوى داخلية وخارجية من أجل استمرار التدويل أو من أجل التغيير.

وإذا مارجعنا إلى ابن خلدون، نجده يرى أن الدولة تدخل طور الهرم عندما يذهب الاستبداد إلى أقصى مداه، وعندما يعمد الحكام إلى الإكثار من المغارم على العباد حين لا يفى الدخل الخرج، ويرى ابن خلدون أن وقوع الدولة فى مرحلة الهرم يؤدى إلى الخروج عليها، لتصبح فى النهاية تركيبة لأقوى العصبية الثائرة المطالبة.

وبقى أن نقول إن التصحيح أو الإصلاح المطلوب فى مصر، لا يكون من خلال انسحاب الدولة بل من خلال تقوية الدولة. غير أن الدولة المطلوب تقويتها هنا هى دولة المشروعات الاقتصادية والرفاء الاجتماعى والديمقراطية السياسية والاستقلال الوطنى.. فهى فقط القادرة على التنمية، إذا ما كان هدف التصحيح التنمية. أما الدولة المرجو انسحابها فهى الدولة بمفهومها الأمنى البوليسى.

القسم الثاني

تحديث مصر بين التخلف والتنمية

" ابتداءً من عصر النهضة وحتى اللحظة المعاصرة، ونحن نجمع أكواماً
من منتجات الحضارة بدلاً من أن ننتج الحضارة، فالحضارة هي التي
تلد منتجاتها وليس العكس ... "

مالك بن نبي

(١٥) حول تقييم أداء الخطة انظر: وزارة التخطيط / الخطة الخمسية الثانية، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١).

الجزء الأول: المكونات الرئيسية ه مايو ١٩٨٧.

Americaan Embassy, Economic Trends Report Egypt, March 1988, p. 2. (١٦)

American Embassy ... Op. Cit. (١٧)

American Embassy, E.T.R.: Egypt, September 1987, p. 8 - 9. (١٨)

(١٩) حول مكونات خطة (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) : وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية.. مرجع سبق ذكره.

(٢٠) جريدة الأهرام ١٣ ، ١٨ أغسطس ١٩٨٨.

(٢١) حول نور صندوق النقد الدولي: رضا هلال، صناعة التبعية : مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨٩.

Francis Fukuyama, The End of History and the Laet Man, Frea Press, (٢٢) N.Y, 1992.

(١) سياسات تنمية أم أساطير أيديولوجية

تفترض مدرسة التحديث أن التحديث مسار خطر في الزمن، تنتقل خلاله المجتمعات من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور، فتخلف البلدان النامية هو تأخر عن اللحاق بالبلدان الصناعية. وهذا التأخر ناتج عن ضالة التراكم الرأسمالي، الناتج عن وجود حلقات خبيثة Vicious Circles تجعل هناك قصوراً في معدلات الادخار المحلي^(١). ومن ثم لا جدوى إلا بالاستعانة برأس المال الأجنبي^(٢)، حيث يسهم رأس المال الأجنبي في زيادة حجم الاستثمار القومي. وحين يرتفع معدل الاستثمار القومي إلى مستوى معين، فإن الاقتصاد القومي ما يلبث أن ينطلق Take - off في النمو والتقدم، وصولاً إلى مرحلة النمو الذاتي Self Sustained Growth فهناك تلازم ضروري بين التراكم الرأسمالي وبين التصنيع، كما أن هناك تلازماً بين التصنيع وزيادة دخل الفرد ودرجة التحضر وتوزيع العمالة على القطاعات والفروع الحديثة بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق تساقط أو إنتشار Trikeling Down آثار التحديث إلى أسفل.

وبجملة ، لا تحديث / تصنيع إلا باستيراد رأس المال والتكنولوجيا. غير أن النتائج الفعلية لتجارب "التحديث" قد كشفت عما أسماه أوستروي J. Austruy "فضيحة التنمية"^(٤). أو ما وصفه فورتادو C. Furtado "أسطورة التنمية"^(٥). إذ انتهت التنمية إلى "تنمية التخلف"^(٦) ، حسب تعبير جندر فرانك A. Gunder Fank . وتحول التحديث إلى "عصرنة الفكر"^(٧). على حد قول "إيفان إليش E. Elish أو إلى "تحديث الفقر"^(٨) وفقاً لوصف جلال أمين.

ولكن، لماذا انتهت تجارب التنمية إلى "تنمية التخلف" ؟

لقد تم تصدير استراتيجيات التنمية (الليبرالية أو المتمرسة) لدول العالم الثالث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارها أيديولوجيات للتقدم بعد الاستقلال. وهكذا، تم وضع نماذج جاهزة للنمو Growth Models لدول العالم الثالث - اكتسبت طابعاً أيديولوجياً - بارتباطها بوكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، أو بعطفها على الإنجيل الماركسي.

وجرى تصميم تلك الاستراتيجيات - النماذج التنموية، وفق نزعة اقتصادية بحتة (Economism) ، تركّز في الأساس على التحولات الكمية في بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى رسم صورة تنبؤية لمسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية مثل معدل زيادة الدخل القومي أو معدل نمو التوظيف.. الخ^(٩). وهى بذلك، حصرت قضية التنمية في علاقات ميكانيكية بين المتغيرات الاقتصادية، دونما نظر إلى الجوانب السياسية والاجتماعية لعملية التنمية.

ويكمن الجانب الأيديولوجي في مذاهب " التنمية المبتذلة "، حسب تسمية د. جورج قرم، في أنها تستند إلى إيمان شبه ميتافيزيقي بأن هذه العلاقات الميكانيكية، وتتجاهل بكبرياء البعد التاريخي للظواهر الاقتصادية الخاصة بالتصنيع ونموذج التمدين المعاصر. وعندما يؤخذ البعد التاريخي بالاعتبار في مذاهب التنمية المبتذلة، فإن هذا الأمر يتم بصورة انتقائية، بحيث يعزز الجانب الميتافيزيقي، وغالباً الطوباوي لهذه المذاهب. (١٠)

أسطورة النمو:

بيد أن " ابتذال " قضية التنمية، لم يتوقف على تضيق مفهوم التنمية في البعد الاقتصادي، بل تم اختزاله في " النمو الاقتصادي " الذي اتخذ له كمؤشر وحيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الناتج يُحسب بطريقة تُدخل فيه كل شيء، بعض النظر عن مدى الإسهام في بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي. فاعمال التجارة والاستيراد والتصدير والسمسرة والمضاربة وأعمال البنوك وشركات التأمين، والسياحة يمكن أن تحقق لعدة سنوات زيادة ملحوظة في الناتج القومي دون أن تضيف شيئاً يذكر للطاقة الإنتاجية^(١١).

وبالتركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، افترضت مذاهب التنمية تساقط آثار النمو لأسفل. وذلك ما أسماه محبوب الحق " خطيئة التنمية "، فأصبحنا نرى النمو الاقتصادي مقترناً بتزايد التفاوت في الدخل الشخصية وكذلك في الدخل الإقليمية. وفي بلد بعد الآخر، نرى الجماهير تشكو من أن التنمية لم تمس حياتها العادية.

وفي أغلب الأحيان، كان النمو الاقتصادي يعنى القليل للغاية من العدالة الاجتماعية. فقد اقترن بتصاعد البطالة، وزيادة الخدمات الاجتماعية سوءاً، وتفاقم الفقر النسبي والمطلق^(١٢).

لقد اعتمدت نماذج التنمية على ما يسمى دالة الرفاهة الاجتماعية العامة - General So-cial Welfare Function وذلك بتصوير دالة النمو على أنها شكل من أشكال دوال الرفاهية، التي يكون في تعظيمها تعظيماً للرفاهة الاجتماعية العامة أي لجميع فئات وطبقات المجتمع. ولكن دالة الهدف لم تكن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. وأصبح واضحاً أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع.

أسطورة التمويل الخارجي:

مثلت نظرية الحلقات المفرغة للفقر أساساً مهماً في أيديولوجيات / نماذج التنمية. فقد ذهبت هذه النظرية إلى أن الادخار بالبلاد المتخلفة ضئيل لأن متوسط دخل الفرد في هذه البلاد متواضع بسبب ضآلة حجم الناتج القومي، وأن ضآلة حجم هذا الأخير تعود إلى ضعف مستوى الإنتاجية الذي يعزى بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمار، وأن انخفاض حجم الاستثمار مرده ضآلة حجم المدخرات. وهكذا تحكم الحلقة بشكل دقيق^(١٣).

وكانت تلك النظرية أهم مبررات الحاجة للتمويل الخارجي. فحجم المدخرات ضئيل في الدول المتخلفة، ومهما بذلت هذه الدول من جهود واجراءات لرفع حجم المدخرات، فإن قدرتها في هذا السبيل، وعلى الأخص في الأجل القصير والمتوسط، سوف تكون محدودة. ومن هنا فإن تحقيق معدلات النمو المستهدفة يقتضى اللجوء إلى التمويل الخارجي إذا أصر المجتمع أن يحقق هذه المعدلات. على أن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم الدول النامية في صدد استعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامج تنميتها أنها لم تنتظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية، بل اعتبرته العنصر الحاسم والحاكم لمسار عملية التنمية ونظرت إلى رأس المال الأجنبي على أنه بديل لجهد الادخار الوطني^(١٤).

وبذلك تكون أيديولوجيا " التنمية " قد لعبت في القرن العشرين، الدور الذي لعبته في القرن التاسع عشر أيديولوجيا " التبادل الحر " في إطار العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المستعمرة المتخلفة. وجوهر الدور هو تشجيع اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي يجر حتماً إلى الاستيراد المتكرر لتجهيزات وهندسة (Engineering) البلدان المصنعة^(١٥). وتكون النتيجة مزوجة : تعقيم الادخار المحلي، وإعاقة التنمية في النهاية.

لقد أثبت بول باران أن مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تعود إلى نقص حجم

الفائض الاقتصادي بها، وإنما يعود إلى تبديد هذا الفائض في أوجه متعددة من الضياعات في جوانب مختلفة من الاقتصاد القومي للبلاد، ومن هنا كانت تفرقة الهامة بين مفهوم "الفائض الاقتصادي الفعلي" ومفهوم "الفائض الاقتصادي الممكن".

وتتوزع أوجه الادخار الضائع بين الأموال المهرية، والناجئ الفائد نتيجة وجود طاقات إنتاجية عاطلة، والاستهلاك الترفي وغير الضروري، وأوجه التصرف غير الرشيد في النقد الأجنبي، والأرباح والدخول المعفاة من الضرائب، ومتأخرات الضرائب المستحقة للدولة، والبطالة المقنعة^(١٦).

ولا يخفى أن أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد، قد أدت في بعض الحالات إلى عجز بلدان نامية على الوفاء بها. وفي حالات أخرى أثقلت تلك الأعباء موازين مدفوعات بلدان أخرى. حيث تمثل الفوائد المتسحقة سنوياً على القروض بنداً رئيسياً في المدفوعات الجارية في ميزان المعاملات الجارية. كما أن مدفوعات الأقساط تمثل بنداً هاماً في ميزان المعاملات الرأسمالية، فنتيجة لتراكم أعباء خدمة الديون، اضطرت تلك الدول إلى الدخول في حلقة مفرغة من الاقتراض وإعادة الاقتراض لتسديد خدمة الديون.

واضطرت تلك الدول إلى قبول تدخل الدول الدائنة، من خلال صندوق النقد والبنك الدولي لإعادة تكييف اقتصاداتها من أجل ضمان سداد أقساط وفوائد الديون وتسهيل الاقتراض الجديد وإعادة جدولة الديون المتراكمة.

أسطورة إحلال الواردات:

لا خلاف على حقيقة أن التنمية لا يمكن أن تتم دون تصنيع، ولذلك، ركزت ايديولوجيات/ نماذج التنمية، على التصنيع لإنتاج بدائل الواردات Import Substitution لإحلال بدائل محل السلع الأجنبية المصنعة. واعتبر الهدف الأساسي من استراتيجية إحلال الواردات خفض الواردات السلعية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، إضافة إلى افتراض آثار انتشارية للإنفاق الاستثماري في هذه الصناعات على القطاعات الأخرى.

وتحدد مجال تلك الاستراتيجية في الصناعة التحويلية: تكرير البترول، غزل القطن ونسجه، الصناعات البتروكيمياوية، وأت بعد ذلك - أو معها - صناعات التجميع: السيارات، الثلاجات، التلفزيون، الأجهزة الكهربائية المنزلية، والصناعات الغذائية.

ودلت التجارب أن استراتيجية إحلال الواردات، لم تسهم في تخفيض الواردات السلعية - كما يُعتقد - بل أدت إلى تغيير هيكل الواردات فحسب^(١٧)، فقد تغير هيكل الواردات باتجاه تزايد الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج الصناعات الاستهلاكية. وأدى النقص في العملات الأجنبية في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى القروض الخارجية، القصيرة والمتوسطة الأجل ذات التكلفة العالية، في سبيل الحصول على السلع الإنتاجية. وقد ارتبط ذلك - في الغالب - بعجز متزايد في ميزان المدفوعات، رغم أن الهدف من إحلال الواردات كان تحسين ميزان المدفوعات.

ولأن هذه الصناعات قامت بشكل أساسي لتغطية الطلب النهائي، أو بمعنى آخر كانت صناعات استهلاكية، فقد افتقدت الآثار الانتشارية على القطاعات الأخرى، لتصبح مجرد جيوب منعزلة في الاقتصاد القومي.

وبالنظر إلى ضيق السوق المحلي أمام هذه الصناعات، واقتناها الكفاءة والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، إضافة إلى شيوع تلك الصناعات في الدول النامية، فإن قدراً كبيراً من الطاقات الإنتاجية في هذه الصناعات أصبح محكوماً عليه بالتعطيل.

ومن جانب ثان، صاحبت استراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات، سياسة جمركية محلية حمائية تضمنت زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة البديلة للسلع المحلية. وقد أدى ذلك إلى فرض وضع شبه احتكاري لصالح بدائل الواردات المصنعة محلياً، بما جعل إنتاجها خارج دائرة اعتبارات الكفاءة والمنافسة وانتهى بتخلفها. وفي حين، هدفت استراتيجية التصنيع القائم من إحلال الواردات، إلى الحد من استهلاك السلع المستوردة البديلة للسلع المحلية، إلا أن ذلك لم يتحقق فعلياً، فتلك السلع تمثل طلباً من الطبقات الغنية والوسطى يتسم بمرونة ضعيفة (أمام ارتفاع أسعارها لزيادة الرسوم الجمركية). كما أن السلع المنتجة محلياً عجزت عن منافسة مثيلاتها المستوردة. وانتهت شركات صناعات بدائل الواردات - في النهاية - إلى أن يُعاد إلحاقها بالشركات العالمية.

أسطورة التصنيع للتصدير:

بوصول استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى طريق مسدود، وما أدت إليه من تزايد عجز موازين مدفوعات الدول النامية وديونها الخارجية، خرجت أدبيات مؤسسات التمويل الدولية باستراتيجية بديلة، هي التصنيع الموجه للتصدير.

- (1) See: Ragnar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, Basil Blackwell, 1960, pp. 4-11.
- (2) See : Higgins, Economic Development : Principles, Problems and Politics, Constable and Company Ltd., London, 1959, p. 765.
- (3) See : W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1960.
- (4) J. Austruy, Le Seandale du Développement, Ed. Harcel Riviere et Cis, Paris, 1965.
- (5) Celso Furtado, Le Mythe Développement Economique Anthropolos, Paris, 1976.
- (6) Andre Gunder Frank, The Development of Underdevelopment, in : Monthly Review, New York, Sept. 1966.
- (7) E. Elich, Une Societe Sans Ecole, Seuil, Paris, 1977.
- (8) G. Amin, the Modernization of Poverty : A study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1949-1970. E.J. Brill, Leiden 1974 .
- (9) Fawzi Mansour: Developing Countries between Theories of Economic Growth and the Theory of Socio - Economic Development, Some Methodological Consideration, مصر المعاصرة، عدد ٢٤٢، أكتوبر ١٩٧٠.
- (١٠) د. جورج قرم، التنمية المفقودة : دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ١٤١.
- (١١) د. إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد : دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، ط ٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥٧.
- (١٢) محبوب الحق، ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٥٠.
- (13) Regnar Nurkse : Problems of Capital Formation. Op. Cit.
- (١٤) د. رمزي زكي، أزمة الدين الخارجية : رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ ص ٤٦٨.

ومن جانبها، تبنت الدول النامية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، بهدف تحسين موازين مدفوعاتها (عن طريق زيادة الصادرات)، في حين شجعت الدول الصناعية المتقدمة تلك الاستراتيجية، تحت تأثير الآثار التي أفرزتها الثورة العلمية التكنولوجية التي كان من شأنها الاتجاه لنقل بعض الصناعات إلى الدول النامية. وهى الصناعات القائمة على التصنيع الأول للمواد الخام، والصناعات التحويلية الملوثة للبيئة والصناعات كثيفة الطاقة أو العمل.

ولا يجب أن نختلف على تشجيع التصدير. ولكن استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، بإعادة هيكلة الإنتاج من أجل التصدير، تؤدي إلى ربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمية وليس بالسوق المحلى، في حين أن الهدف من التنمية - ابتداء وانتهاء - إشباع الحاجات الأساسية. لقد أفضت تجارب التصنيع للتصدير إلى " تنمية مشوهة " في حالات عديدة. فالتركيز على التصنيع للتصدير - مثلاً كان الحال في إحلال الواردات - ارتبط بإهمال قطاع الزراعة. وجاء إهمال القطاع الزراعى في حالة التصنيع للتصدير أكبر لأنه لا يتوجه إلى السوق الذى يمثلها القطاع الزراعى لتصرف الإنتاج الصناعى.

ومثلاً ارتبط التصنيع للتصدير - في حالات عديدة - بغياب قاعدة اقتصادية مترابطة ومتكاملة تشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، لم ترتبط الصناعات التصديرية بالحلقات الصناعية الأخرى في الاقتصاد، بل كان الارتباط في حقيقة الأمر بالشركات متعددة الجنسية. كما أن توجه الصناعات التصديرية إلى السوق العالمى، بسبب اعتبارات الكفاءة والمنافسة، تطلب الاستخدام الكثيف لرأس المال، بما اضطر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى، وبالتالي التأثير سلباً على ميزان المدفوعات. وتطلب ذلك التوجه - أيضاً - أن يكون التصنيع كثيف التكنولوجيا بما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وهكذا انتهت استراتيجية التصنيع للتصدير، إلى ما أنتهت إليه سابقتها - وأحياناً رقيقتها - التصنيع لإحلال الواردات، أى التغطية على فشل التصنيع - وبالتالي التنمية - في البلدان المتخلفة، وتنويع استيراد رأس المال ومخرجات التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة.

(16) Paul A. Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review, New York, 1975, P. 23 FF.

(17) UNIDO, The Processes of Industrial Development in Latin America, New York, 1966, P. 400.

(٢) فتح الاستدانة

لم تختلف الآليات الاقتصادية للتحديث المتغرب في القرن العشرين عنها في القرن التاسع عشر، فقد كان - وما زال - في مقدمة تلك الآليات الاقتراض الخارجي، وفي الحالتين، جرت البلدان المتخلفة وراء التمويل الخارجي، متوهمة أنه العصا السحرية التي ستمكنها من تجاوز واقع التخلف و "اللاحاق" بالغرب الصناعي المتقدم، في حين جعلت الدول الصناعية المتقدمة من "الديون" سلاحاً يمكنها من "إلحاق" البلدان المتخلفة بالاقتصادات المصنعة فعلاً، ولكن كأسواق للسلع المصنعة والسلع الإنتاجية الغربية، ومن اقتطاع فائض الاقتصادات المتخلفة لسداد خدمة أعباء الديون من أقساط وقوائد.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخلال تجربة التحديث المتغرب في مصر تحت حكم سعيد وإسماعيل، في ظل وهم السعي لأن تكون مصر قطعة من أوروبا، انجر ولاية مصر إلى فتح "القروض".

لقد بدأ الخديوي سعيد، تحت ضغط القناصل والمرايين الأوروبيين، الاقتراض لتمويل مشروعات لم تكن مصر بحاجة لها كمشروع قناة السويس نفسه، وعندما توفي سعيد في ١٨ يناير ١٨٦٣، كان قد خلف على مصر ديناً مقداره نحو ١١١٦ مليون جنيه، وبدأ في جرها إلى فتح القروض الخارجية^(١).

وجاء خلفه الخديوي إسماعيل محاولاً إقامة إمبراطورية مصرية حديثة، متخذاً من فرنسا نموذجاً يحتذى مثاله وجاعلاً من نفسه نابليون ثالث شرقياً^(٢). وكانت سياسة إسماعيل الاقتصادية، تهدف إلى إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعي وخصوصاً القطن^(٣).

بيد أن الوالي، كان يهدف إلى تحسين شروط تقسيم العمل مع المراكز الأوروبية، في ظل وهم السعي لأن تكون مصر قطعة من أوروبا، فيما كانت المراكز الأوروبية - في مرحلة الاستعمار - تهدف لأن تكون مزرعة لقطن "لانكشير"، وغزوها مالياً بمشروعات تدور حول وصل مراكز الإنتاج الأوروبية بمناجم ومدنها وأسواقها في آسيا وأفريقيا كسكة حديد السويس والقناة وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانئ والقنارات التي تمت تحت حكم إسماعيل^(٤).

ولم يكن أمام الخديوي من طريق سوى طريق الاقتراض التي سار فيها بلا هوادة

مسلماً مصر إلى فخ القروض ثم التدخل الأجنبي، فلم يكد يمر عام واحد على تولية إسماعيل، حتى طرق أبواب الاستدانة، ويعدده قلما مر عام دون أن يعقد إسماعيل قرصاً جديداً، ويكفى أن يقال أنه بدخول عام ١٨٦٨ - أى قبل أن يمضى على تولية الوالى خمسة أعوام - كان قد أثقل كاهله بديون متنوعة المصادر تزيد عن ٢٥٥ مليون جنيه، وحين صدر فرمان الباب العالى بعزل إسماعيل وتنصيب توفيق فى ٢٦ مايو ١٨٧٩، بلغ الدين العام ٩٨ مليون جنيه^(٥).

ويورد تقرير بيردسلى القنصل الأمريكى فى مصر عن إنجازات عصر إسماعيل : ١١٢ قناة تمتد لمسافة ٨٤٠٠ ميل، وهى عمليات حفر تساوى ١٦٥٪ من حفر القناة، وتصريف قنوات يبلغ طولها عدة آلاف من الأميال، وبناء ٤٣٠ جسراً، وتحويل الإسكندرية إلى أحسن ميناء على البحر المتوسط، وإنشاء ١٥ قناة على البحرين الأحمر والمتوسط، وخطوط للسكك الحديدية يبلغ طولها ٩١٠ أميال، وكذا ٥٢٠٠ كم من خطوط البرق إلى جانب ٢٠٠ كم فى السودان و ٦٤ مصنعاً للسكر...^(٦).

ويظل السؤال: حتى إذا اتفقت تلك المشروعات مع منحى إسماعيل لتحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا.. فهل تساوى ما تكلفته مصر من قروض ؟

إن رصد الأغراض التى صُرِّفت فيها القروض، يبين ضياع ما يزيد عن ٤٠ مليون جنيه؛ نصفها لا تُعرف أوجه إنفاقه، ونصفها الآخر ذهب إلى جيوب السماسرة والافاقين من المصرفيين الأوروبيين^(٧).

وأيا كان هدف أوروبا والخيوى من القروض، فقد عجز إسماعيل عن دفع السندات والاقساط المستحقة من الديون - فى النهاية - مما اضطره إلى إعلان الإفلاس، إذ أصدر دكرتو فى أبريل ١٨٧٦ بالتوقف عن الدفع. وفى ٢ مايو ١٨٧٦، أصدر مرسوماً بإنشاء صندوق الدين، الذى تولى - فيما بعد - اعتصار خزانة مصر لسداد الديون. ولم يكد يمر عام واحد على عمل صندوق الدين، حتى تبين الاستنزاف الاستعماري، حيث بلغت مستحقات القروض من أقساط وفوائد أكثر من ٧٠٪ من مصروفات الميزانية عام ١٨٧٧^(٨).

ولم تقنع إنجلترا وفرنسا بمجرد نزع مصر من خلال صندوق الدين، بل فرضتا الرقابة المالية الثنائية على الخزانة. ثم بادرت إنجلترا بإلغاء نظام الرقابة الثنائية فى يناير ١٨٨٣، بعد الاحتلال، لتتمكن من إدارة مصر مالياً تحت النفوذ البريطانى مباشرة، وإكمال انتقال مصر إلى مزرعة مستعمرة. وكان مهندس الانتقال اللورد كرومر (إفلى بارنج) الذى أصبح المعتمد

البريطانى بمصر أو الحاكم الفعلى لها، وإكمال الانتقال لجأ كرومر إلى سياسة تعتمد على أربعة محاور. المحور الأول، ضمان تسديد مستحقات الدائنين الأوروبيين بضمان تحصيل الضرائب من المصريين أو بالاقتراض الجديد.

وكان المحور الثانى، تطوير البنية الزراعية وتحويل مصر لمزرعة قطن. وقد أفصح كرومر عن ذلك بقوله " لما كان القطن المصرى قطناً زراعياً بالطبع، فلا بد أن تكون الزراعة همّة الأول. وكل تعليم صناعى يؤدي إلى إهمال حراثة الأرض، إذ يقلل من ميل الأهالى إلى الزراعة، يعد ذلك مصيبة على الأمة^(٩).

أما المحور الثالث لسياسة كرومر، فقد تضمن الإجهاز على الصناعات المحلية، بإغراق مصر بالواردات الإنجليزية من الأدوات والآلات اللازمة مقابل صادرات القطن.. وسجل كرومر - فيما بعد - وتحديدًا فى (١٩٠٨) مشاهداته فى تدهور الصناعات المصرية بقوله "من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت موجودة منذ خمسة عشر عاماً يجد بوناً شاسعاً وقرقاً مدهشاً، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت، أرياب الصناعة والحرف من غزالين ونساجين وحياكين وصباغين وصانعى أحذية وصائفين وسمكية وصانعى القرب والفرايبيل والسروج والأقفال والمفاتيح.. إلخ، قد أصبحت الآن مزدهمة بالبضائع الأوروبية"^(١٠).

وبالنسبة للمحور الرابع، عمل كرومر على فتح مصر لفرق الاستثمارات الأجنبية، وكان أن شهدت الفترة (١٨٨٣ - ١٩١٤) نشاطاً أجنبياً محمواً لإنشاء شركات الأراضى والرهونات، وشركات المرافق، والمصارف العقارية والتجارية.

وهكذا، أدت الديون الخارجية، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلى إلحاق مصر بالغرب اقتصادياً ثم سياسياً كمستعمرة، فيما كان يهدف ولاة مصر من ورائها إلى إلحاق بالغرب عبر تحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا.

فى الوقت الذى انتهت فيه سياسة الاقتراض الخارجى، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلى إدماج مصر فى السوق العالمية، كمزرعة مستعمرة، فشلت جهود النخبة المصرية، منذ العقد الثانى من القرن العشرين، من أجل الاستقلال الاقتصادى.

لقد كان مطلب إقامة بنك وطنى تعبيراً عن حركة وطنية اقتصادية صاعدة وعن رأسمالية صناعية وليدة، فكان إنشاء لجنة الصناعة والتجارة (١٩١٦) واندلاع الثورة (١٩١٩) وقيام بنك مصر (١٩٢٠) وتكوين اتحاد الصناعات (١٩٣٠).

فأحداث الحربين العظميين الأولى والثانية وأزمة الكساد الكبير، أدت لزيادة وعى الرأسمالية الزراعية بأزمة الاقتصاد التابع. حيث كانت الرأسمالية الزراعية - قبل تلك الأحداث - تستثمر الفائض فى الأرض ثانية وتتفق جزءاً منه على السلع الترفية والكمالية ويترك كل المجالات الاقتصادية من تجارة وصناعة فى يد رأس المال الأجنبى والمتنصر. وجاءت تلك الأحداث لتثبت أن الأزمة ليست أزمة تسويق قطن وإنما هى أزمة اقتصاد قطن تابع.

وهكذا، أصبح الاقتصاد القطنى التابع، يضم قطاعاً صناعياً إلى جانب القطاع التصديرى (زراعة القطن)، ويعتمد على القطاع التصديرى فى توفير المواد الأولية وفى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية، وفق سياسة الإحلال محل الواردات من المنتجات المصنعة. وظل القطاع الصناعى يتوسع.. ففى تعداد ١٩٣٧، لوحظ أن ثلاثة أرباع عدد المصانع المثبت فى التعداد قد أسس بعد عام ١٩١٨. وبدءاً من عام ١٩٣٧، بعد تنظيم الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونرو، بدأت الدولة المصرية تفاوض إنجلترا وفرنسا فى إلغاء صندوق الدين، وذلك ما تم فى ١٧ يوليو ١٩٤٠. ثم أقدمت الحكومة المصرية على تحويل الدين العام إلى دين وطنى، وصدر لذلك المرسوم بقانون رقم ٩٥ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٣.

وجاءت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لتمثل عمقاً متقدماً فى حركة التحرر الوطنى من التبعية السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية قامت بإجلاء الإنجليز من السلطة ثم إجلاء الوجود العسكرى البريطانى عن التراب الوطنى. وبذلك تحقق الاستقلال السياسى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تبنى نظام يوليو نوعاً من رأسمالية الدولة الوطنية. وقد تم ذلك عبر ثلاث مراحل: فى المرحلة الأولى (٥٢ - ١٩٥٦) كان الاتجاه نحو تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة، بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأرض ونقل رأس المال من الأرض للصناعة. وكشف النظام العسكرى عن استعدادة للتحالف الصريح مع الرأسمالية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص المحلى والأجنبى.

وفى المرحلة الثانية (٥٧ - ١٩٦٠)، فرضت أحداث عدوان السويس، وتقاعس الرأسمالية الصناعية عن التحالف مع النظام العسكرى، تدخل الدولة بتمصير الشركات والأصول الأجنبية، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى للدولة (القطاع العام) بتوجيه رأس المال المحلى ضمن البرنامج الوطنى للتصنيع. وشهدت هذه المرحلة تكون

الفئة البيروقراطية العسكرية ودخولها فى صراع مكثوم مع الرأسمالية التقليدية (الصناعية والمصرفية)، ثم كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر - فى نهاية المرحلة - إيذاناً بالتدخل المتزايد للدولة. ومن ثم السيطرة المتزايدة للفئة البيروقراطية العسكرية.

ثم تاتى المرحلة الثالثة (٦١ - ١٩٦٥) لتشهد التوسع الكبير فى القطاع الاقتصادى للدولة، ليقود عملية الانتقال. فتدخل الدولة بتميم أسهم ودروس أموال الشركات، وفرض الحراسة، ثم مصادرة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين، إلى جانب خفض الحد الأعلى للملكية الزراعية، لتنتهى المرحلة بضرب الرأسمالية التقليدية، لتصبح سلطة التقرير الاقتصادى فى يد الفئة البيروقراطية العسكرية فى القطاع الاقتصادى للدولة والمؤسسة العسكرية (رأسمالية الدولة).

ومع الأخذ فى الاعتبار الدواعى السياسية للإصلاح الزراعى وتمصير الشركات والأصول الأجنبية ثم تأميم البنك الأهلى (بنك الإصدار) وبنك مصر، خلال الفترة (٥٢ - ١٩٦٠)، فإن ضباط يوليو واجهوا مأزقاً بعد تسلمهم للسلطة، تمثل فى انخفاض الدخل الذى كان من نتيجته انخفاض معدل الادخار المحلى - وبالتالي الاستثمار - فيما كان توجههم التوسع فى الاستثمار ضمن برنامج وطنى للتصنيع وفق سياسة إحلال الواردات من المنتجات المصنعة التى كانت مصر قد بدأتها منذ الثلاثينيات.

والحق أن التوسع فى الاستثمار والاستهلاك منذ عام ١٩٥٥ بنسبة تفوق الناتج المحلى، أفضى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات الجارية باضطراب بما أدى إلى الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية، بعد أن نضب معين مصر من الأرصدة الإستيرلينية.

وبدءاً من عام ١٩٥٩، بدأ التوسع فى الاعتماد على الاقتراض الخارجى. وقبل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (عام ١٩٦١/٦٠)، كانت مصر قد اقترضت حوالى ٦٣٧٧ مليون جنيه منها ٤٢٠٦ مليون جنيه من الدول الرأسمالية المتقدمة و ٢٩٧١ مليون جنيه من الدول الاشتراكية. وهبطت أرصدة الإستيرليني فى يوليو ١٩٦٠ إلى ٢٣٥ مليون جنيه، والتى كان مجموعها قد بلغ عند تاريخ انسحاب مصر من منطقة الإستيرليني (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) ٣٦٥٢ مليون جنيه مصرى. ورغم سلسلة التأميمات خلال سنوات الخطة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤)، إلا أن متوسط نسبة التمويل الخارجى إلى كل الاستثمار فى الأعوام الخمسة أكثر من ٢٧٪. انظر الجدول (١ - ٢).

القطاعات	مجمل الاستثمارات	التمويل الخارجى (مليون جنيه مصرى)		
		من الدول الاشتراكية	من الدول الرأسمالية	الاجمالى
الإنتاج الزراعى	٣٥٥٠	٢٠٠	٥٤٠	٧٤٠
الصناعة	٥١٦٥	١٠٣٠	١٣٣٠	٢٣٦٠
النقل والمواصلات	٢٩٤٢	٦٦٠	١٧٠	٨٣٠
مشروعات متنوعة	٣٤٧٣	١٨٤	٦٠	٢٤٤
المجموع	١٥١٣٠	٢٠٧٤	٢١٠٠	٤١٧٤

المصدر: ب.أ. لوتسكيقتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى (٥٢ - ١٩٧١)، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

وفى عام ١٩٦٥، وصل إجمالى القروض إلى ١٩٣٨ مليون جنيه، منها ٦٥٠ مليون جنيه من الدول الرأسمالية بنسبة ٥٢.٥٪، و ٥٨٨ مليون جنيه من الدول الاشتراكية بنسبة ٤٧.٥٪. ومع بداية عام ١٩٦٧، قفز إجمالى القروض إلى ١٥١٥٩ مليون جنيه، منها ٨١٣٢ مليون جنيه من الدول الرأسمالية والكويت وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بنسبة ٥٣.٧٪، و ٧٠٢٧ مليون جنيه من الدول الاشتراكية (١٢).

وبعد ١٩٦٧ توقفت القروض الغربية المتوسطة والطويلة الأجل، وأصبح المصدر الرئيسى للاقتراض هو اتفاق الخرطوم ١٩٦٨، الذى تعهدت فيه السعودية والكويت وليبيا بضمان تعويض إيرادات قناة السويس بقيمة ٢٨٦ مليون دولار سنوياً. وواصلت دول الكتلة الشرقية تقديم مساعداتها بمتوسط ١٤٠ مليون دولار سنوياً، علاوة على لجوء مصر للتوسع فى استخدام تسهيلات الموردين من الدول العربية بمتوسط ٩٥ مليون دولار سنوياً (١٣).

وفى عام ١٩٧٠، لجأت مصر إلى حق الاقتراض الخاص من صندوق النقد الدولى، وانخفض احتياطي الذهب، بعد أن وصلت المديونية المصرية دائرة الخطر، حيث وصل عبء الأقساط والفوائد إلى ٥٠٪ من الصادرات (١٤).

وبنهاية عام ١٩٧١، بلغ حجم الديون غير العسكرية ١٨٠٠ مليون دولار سحب منها ١٣٠٠ مليون دولار، بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (١٥).

ولابد من أن نسلم بأهمية العوامل الخارجية فى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى، ونعنى بها التزامات حرب اليمن، ثم وقف صفقات القمح الأمريكى، ثم حرب يونيو ١٩٦٧ بصفة خاصة، حيث تناقصت متحصلات مصر باستبعاد حصيلة المرور فى قناة السويس وصادرات بترول سيناء، وتزايد مدفوعات التسليح.

بيد أن الاستراتيجية الإنمائية التى اتبعت، كان من الطبيعى أن تؤدى إلى اللجوء للاقتراض الخارجى. فقد ركزت الإستراتيجية الإنمائية فى قطاع الزراعة على التوسع الأفقى دون التوسع الرأسى والاستمرار فى إنتاج المحصولات التصديرية (خاصة القطن) مع الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (خاصة القمح)، بما مثل ضغطاً على ميزان المدفوعات، كما أن التصنيع وفق إستراتيجية الإحلال محل الواردات، مثل هو الآخر عنصراً ضاغطاً على ميزان المدفوعات، فلئن التصنيع لم يتجاوز حلقة الصناعات الاستهلاكية إلى حلقة الصناعات الرأسمالية، ظل الاعتماد على الخارج فى استيراد مستلزمات الصناعة من سلع وسيطة وقطع غيار ومعدات رأسمالية.

ولأن الاستراتيجية الإنمائية، استبعدت ضبط الاستهلاك العائلى والخاص، فقد نتج عن ذلك تزايد واردات السلع الاستهلاكية ونقص الإنتاج المتاح للتصدير. فخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، زاد الاستهلاك العائلى والخاص من ٩٧٥ مليون جنيه إلى ١٤٦٢ مليون جنيه (١٦). وذلك مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج. غير أن التحدى الأكبر، كان فى قصور الادخار وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٢٪ فى أواخر الخطة الخمسية الأولى إلى ٧٪ فى الفترة ٦٨ - ١٩٧٠ (١٧).

لقد كان قصور الادخار العنصر الرئيسى وراء سلسلة التأميمات لتمويل الخطة الخمسية، ثم اللجوء إلى التمويل الخارجى الذى وصل إلى أكثر من ٣٦٪ من مجمل الاستثمارات فى إحدى سنوات الخطة.

السنوات	الادخار الاجمالى إلى	التحويل الخارجى إلى
١٩٦١/٦٠	٩٢ر٩	٧ر١
١٩٦٢/٦١	٦٥ر٧	٣٤ر٣
١٩٦٣/٦٢	٦٥ر٣	٣٤ر٧
١٩٦٤/٦٣	١٣ر٧	٣٦ر٣
١٩٦٥/٦٤	٨٠ر٤	١٩ر٦
متوسط الفترة	٧٢ر٨	٢٧ر٢

المصدر : د. حسين عمر، التخطيط الاقتصادى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

ديون الانفتاح

عادة ما يجرى الربط بين تجربة الرئيس السادات التى سُميت بالانفتاح فى سبعينيات القرن العشرين، وتجربة الخديوى إسماعيل فى سبعينيات القرن التاسع عشر، من حيث اللجوء إلى الاقتراض الخارجى لتمويل البناء الاقتصادى. وأحياناً، ما تُقارن تجربة السادات بتجربة سلفه عبد الناصر على صعيد التمويل الأجنبى للاستثمارات، فيبدو الخلاف بينهما فى الدرجة. وفى بعض المقارنات، يغزو السادات سفينها شديد السفه، مبدراً إلى أقصى الحدود، أقرب إلى الخديوى منه إلى عبد الناصر.

والحق أن ثلاثتهم : الخديوى وعبد الناصر والسادات، مع اختلاف الدرجة، ينتمون إلى الغرب القابض على رأس المال والتكنولوجيا الضرورىين لتحديث مصر.

وعندما أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى، عام ١٩٧٤، كان الاقتصاد المصرى قد وصل إلى شفا الكارثة. فقد شهدت بداية السبعينيات انخفاض معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ليصل إلى ٢٪ سنوياً فى المتوسط، فى الوقت الذى بلغ معدل النمو الطبيعى للسكان ٢ر٣٪، نتيجة لتخفيض حجم الاستثمارات المدنية وتحويل الموارد المخصصة لها

لتمويل القوات المسلحة. وزاد عجز الميزان التجارى زيادة طفيفة من ١٧٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٥٩٨ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤، أى بنسبة تتعدى ٢٤٠٪. وأدى ذلك إلى اللجوء إلى التوسع الضخم فى الاقتراض من خلال التسهيلات المصرفية، على فترات قصيرة جداً وبأسعار بالغة الارتفاع. فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣٪ من إجمالى حجم الدين عام ١٩٧٤، ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (القوائد + الأقساط) ٢١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٥، وهو ما يعادل ٧٨٪ من قيمة حصيلة الصادرات كلها فى ذلك العام، بما خلق مشكلة سيولة خارجية حادة للاقتصاد المصرى. وساهمت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية التى عادت للتدفق عام ١٩٧٥ على تخفيف الأزمة، إضافة إلى المساعدات العربية التى وصلت إلى قيمة ٢٧٧٢ مليون دولار فى نفس العام^(١٦).

ولئن كانت اختلالات الاقتصاد المصرى فى الفترة (٧٤ - ١٩٨١) قد أدت إلى التوسع السرطانى فى الاقتراض من الخارج، فإن القروض الخارجية أدت بدورها إلى تعميق تلك الاختلالات. فقد تدهور متوسط نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات إلى ٥٣ر٧٪ فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١)، مقابل ٦٠ر٣٪ فى الفترة (١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧٣)، ولذلك تناقصت مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى، فهبط معدل نمو الإنتاج الزراعى من ٣٪ فى بداية السبعينيات إلى ١ر٧٪ فى نهاية السبعينيات. كما أخذ معدل نمو الناتج الصناعى فى الهبوط من ٢١ر٧٪ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ١٢٪ فى بداية الثمانينيات.

وانبنى على ذلك الخلل، نمو انفجارى فى فاتورة الواردات من ٥٩٨ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٦٢٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١. وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات من ١ر٧٪ فى الستينيات إلى ٢٤ر٤٪ فى السبعينيات^(١٧). وأدى كل ذلك إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، بما دفع إلى اللجوء المستمر إلى الاستدانة من الخارج. وكان أن وقفز حجم المديونية الخارجية من حوالى ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٤ إلى ١٩ر١ مليار دولار عام ١٩٨١.

واللافت للنظر أن الفترة (٧٤ - ١٩٨١) تزامن فيها تسارع نمو الديون الخارجية مع النمو الكبير فى إيرادات مصر من النقد الأجنبى من الموارد الأربعة الكبار (صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وعوائد المرور فى قناة السويس ودخل السياحة). حيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج القومى إلى ٤٥٪ من جملة الإيرادات الجارية بميزان المدفوعات عام ١٩٨١^(١٨).

أما عن كيفية تعميق الديون الخارجية لاختلال الاقتصاد، فقد كشف توزيع القروض

السنة	إجمالى الدين الخارجى التراكمى	إجمالى مدفوعات خدمة الدين (الاقساط والفوائد)	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالى الصادرات %
١٩٧٤	٤٤٥٣٣	٥١٦٦	٢٤ر٥
١٩٧٥	٧٢٧٥١	٥٩٤ر٩	-
١٩٧٦	٨٧٨٩ر٢	٦٧٧ر٩	٢٤ر٠
١٩٧٧	١٢٥٨١ر٠	١١٠٧ر٩	٣٣ر٢
١٩٧٨	١٤٣١٥ر٤	١٢١٤ر٧	-
١٩٧٩	١٥٨٨٣ر٣	١٠٥٣ر٨	٢٤ر٠
١٩٨٠	١٧٨٧٤ر٣	١٤١١ر٤	٢١ر٠
١٩٨١	١٩١٠٦ر٠	١٩٠٤ر٣	٢٧ر٥

المصدر : World Bank, World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1984-85 edition, Washington D.C., 1985.

وقد نتج ذلك العجز بشكل أساسى عن تزايد الواردات من السلع والخدمات من ٩٧٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٥٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٩. يضاف إلى ذلك تزايد أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد من ١٣٦١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ما يزيد عن ٣ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ (٢١).

ومن العوامل التى أثرت بشكل واضح فى عجز ميزان المدفوعات والتوسع فى الاقتراض الخارجى، تدهور إيرادات النقد الأجنبى خاصة من تحويلات المصريين بالخارج وصادرات البترول وقناة السويس. نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار البترول العالمية. وكانت تلك الموارد إلى جانب السياحة تمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة الإيرادات الجارية بميزان المدفوعات عام ١٩٨١.

الخارجية على القطاعات الاقتصادية، أنه قد حُصنت لمشروعات البنية الأساسية ما يوازى ٥٧ر٧٪ من جملة القروض، أما مشروعات الصناعة فلم يتجاوز نصيبها ١٥ر٧٪ من الجملة، وتدنى النصيب النسبى للقروض التى خصصت لقطاع الزراعة حيث اقتصر على ما يوازى ٧ر٥٪ من جملة القروض، ويُلاحظ أن منها مشروعات الرى والصرف وهى المشروعات التى يمكن أن تدخل فى نطاق مشروعات البنية الأساسية (١٩). وبذلك عمقت القروض الخارجية، اختلال البناء الاقتصادى لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الإنتاجى، ومن ثم انخفاض المساهمة الزراعية والصناعية فى كل من الإنتاج والناتج المحلى، وبالتالي انخفاض قدرة القطاعين على الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى، وزيادة الاعتماد على الخارج وعجز ميزان المدفوعات الجارية، ناهيك عن تأثير أقساط وفوائد تلك القروض على تفاقم العجز.

وتدخل الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) لتمثل استمراراً واستكمالاً للفترة السابقة (١٩٧٤ - ١٩٨١) فى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجى. فقد قفز إجمالى الدين الخارجى من ١٩٩٠٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٥١١٥٩ مليار دولار عام ١٩٨٩، ثم انخفض إلى ٣٩٨٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، نتيجة خفض الولايات المتحدة ٦ر٧ مليار دولار من الديون العسكرية وإلغاء الدول العربية لحوالى ٧ مليارات دولار من ديونها المستحقة على مصر بسبب موقفها السياسى من أزمة الخليج.

وقد استمر التوسع فى الاقتراض الخارجى، مع استمرار عجز ميزان المعاملات الجارية من ٩٢١ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٨١٩ مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ٢١١٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢١٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٦. ورغم أن ميزان المعاملات الجارية - سجل انخفاضاً عام ١٩٨٧ إلى ٨٨٠ مليون دولار ثم إلى ٥٣٩ مليون دولار عام ١٩٨٨ (بعد الاتفاق على برنامج للتصحيح الاقتصادى عام ١٩٨٧)، إلا أن العجز عاد إلى التزايد ليصل إلى ١٩٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٩ وإلى ١٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ (٢٠).

جدول (٢-٤) مؤشرات الدين الخارجية المصرية (١٩٨٣ - ١٩٩٠) (بالمليار دولار)

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
إجمالي الدين الخارجية	٣٩,٨٨١	٥١,٥٩١	٥٢,٢٧	٥٠,٧٨٣	٤٦,٤١	٤١,٨٣٦	٣٥,٥٠١	٣٢,٤٥٩	إجمالي الدين الخارجية
الطويلة الأجل	٣٥,٢٤٢	٤٣,٣٥٢	٤٥,١٣١	٤٤,١٩٨	٣٨,٦٨٩	٣٥,٤٢٧	٣٧,٥٠٧	٣٧,٠١٣	الطويلة الأجل
تسهيلات صندوق النقد	١٢٥	١١١	١٩٠	٢٩٢	٤٤٤	١٨٤	٢٠٩	٢٢٨	تسهيلات صندوق النقد
قصيرة الأجل	٤,٥١٨	٧,٢٤١	٦,٧٠٠	٦,٣٣٣	٧,٢٠٧	٦,٢٢١	٥,٧٨٨	٥,٢٠٧	قصيرة الأجل
أعباء خدمة الدين	٣,٢٠٥	٣,٣٧٥	٣,٨٩٢	١,٨٠٩	٢,٨٧١	٣,٠١٤	٢,٦١٣	٢,٣٧٨	أعباء خدمة الدين

المصدر : W.B., World Debt Tables (1991 - 1992) External Debt of Developing Countries, Washington D.C., 1992.

هوامش ومراجع (٢)

- (1) M. Sabry, Empire Egyptien sous Ismail et L'ingérence Anglo-Francaise (1863 - 1879), Libre Orientaliste Paul Gonthmer, Paris, 1933.
- (٢) تيودور روزفيلت، خراب مصر ١٨٧٥ - ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدوان، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١.
- (٣) د. أنور عبد الملك، نهضة مصر : تكوين الفكر والأيدولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
- (٤) رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٠.
- (٥) رضا هلال، صناعة التبعية، المصدر السابق ذكره ص ٣٦.
- (٦) بد في :
- (٧) تفاصيل قروض ومشروعات إسماعيل في : رضا هلال، صناعة التبعية، م. س. د. ص ٢٥.
- (٨) الكسندر شراش، مصر للمصريين : أزمة مصر الاجتماعية والسياسية (١٩٧٨ - ١٨٨٢)، تعريب د. رجب عباس حامد، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٣.
- (9) Lord Cromer (Sir E. Baring) Modern Egypt, 2 vols. London, 1908.
- (10) Lord Cromer, Modern Egypt, Op. cit.
- (١١) انظر في ذلك : رضا هلال، صناعة التبعية، ص ٤٣ - ٤٥.
- (١٢) ف. أ. لوتسكنفيتش، عيد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي (٥٢ - ١٩٧١)، ترجمة د. سلوى أبو سعدة ود. واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- (13) Khalid Ikram, Economic Management in a Period of Transition, Op. cit.
- (١٤) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الثاني / ١٩٧٢.
- (١٥) معهد التخطيط القومي، تطور التجارة الخارجية ٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٧٠، القاهرة، ١٩٧٨.
- (١٦) رضا هلال، صناعة التبعية، م. س. د. ص ٥٩ - ٦٠.
- (١٧) معهد التخطيط القومي، تخطيط التجارة الخارجية ٥٩ / ١٩٦٠ - ٨٤ / ١٩٨٥، مذكرة ١٤٢١ / ١٩٨٦.

(٣) ما زق التكنولوجيا

تكون بداية ذات دلالة، أن نبداً بوصف الجبرتي للمركز العلمي الذي أقامه الفرنسيون (إبان الحملة الفرنسية على مصر) فوق تل العقارب بالناصرية، يقول الجبرتي " من أغرب ما رأيته في ذلك المكان أن بعض الفرنسيين قد أخذ زجاجة، وصب منها شيئاً في كأس ثم صب عليه شيئاً من زجاجة أخرى فعلا الماء وتساعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس وصار حجراً أصفر.. " ويستطرد الجبرتي حتى يقول : " ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا.. " (*)

ومنذ ذلك التاريخ والذي يعود إلى نهاية القرن ١٨ بدأ احتكاك مصر الحديثة بالتكنولوجيا الأجنبية، ودخلت المشكلة التكنولوجية مشروع النهضة المصرية مروراً بتجربة محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر، وتجربة المشروع الاقتصادي الوطني في الثلاثينيات (شركات بنك مصر) ثم التجربة الناصرية، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادي.

وفي كل تلك التجارب اختلف الخيار التكنولوجي، ورغم ذلك فقد كان " خياراً غير ملائم" في كل التجارب، انتهى بالتبعية (التكنولوجية) لطرف دولي هو فرنسا في تجربة محمد علي، وانجلترا في تجربة الثلاثينيات.. والاتحاد السوفيتي في التجربة الناصرية.. والولايات المتحدة الأمريكية في التجربة الراهنة.

وهو خيار أدى إلى نقل منتجات التكنولوجيا دون (نقل التكنولوجيا)، ولذلك لم يؤد إلى إرساء قاعدة صناعية تكنولوجية، ولا يمكن إنكار محاولة وأثار تجربة محمد علي والتجربة الناصرية في هذا المجال.

وإذا كان التاريخ هو السياسة الماضية، فلا بد أن يكون مدخلا لفهم السياسة الراهنة وخبرة لاستشراف المستقبل، فليس من عجب أن السياسة الراهنة قد عمقت ليس فقط التبعية (التكنولوجية) لطرف دولي، وإنما زادت من تبعية (الاقتصاد القومي) واعتماده على الخارج..

(*) عاش عبد الرحمن الجبرتي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، وفي كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» يسجل مظاهر أزمة الحياة الدينية والفكرية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثم أحداث الحملة الفرنسية على مصر وما بعدها، ليقطع تاريخ مصر بين عامي ١٢١٢هـ (١٧٩٧ م) و١٢٣٦هـ (١٨٢٠ م)

(18) IBRD, Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, Report No. 4136 - Egt, October, 1982.

(١٩) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار، دور الانعقاد العادي الخامس، ١٩٨٥.

(20) World Debt Tables 1991 - 1992, External Debt of Developing Countries, Volume 2. Country Tables, Washington D.C. 1992, p. 122.

(21) World Debt Tables 1991 - 1992, Op. cit.

يتميز القطاع الصناعي فيه بالهامشية، وبعدم وجود مركز البحثين العلمى والتكنولوجى لتطويع تلك التكنولوجيا.

وهذا ينقلنا إلى نقل التكنولوجيا.

مشكلة نقل التكنولوجيا

يعتبر مفهوم، نقل التكنولوجيا Transfer of Technology مفهوماً مضللاً أصبح شائعاً فى الكتابات الاقتصادية ويستخدم لتبرير التبعية التكنولوجية، بل ومحاولة طمسها فكرياً. والحقيقة أن التكنولوجيا غير قابلة للنقل أصلاً^(٧)، لأنها نسق اجتماعى كامل يرتبط عضوياً بالفرن الإنتاجى السائد فى المجتمع، وإنما يمكن فقط نقل مخرجاتها أو مخرجات النظام الإنتاجى التى تقتصر فى حالة البلدان النامية على نقل الآلات والأشخاص ولا يتم نقلها كمعلومات.

وفى دراسة لباحثة مصرية^(٨)، صنفت مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة حسب طبيعتها وقابليتها للنقل إلى ثلاث مجموعات :-

- مستلزمات مؤسسية غير قابلة للنقل وتشمل الأطر والنظم والعوامل التنظيمية والبنائية والأجهزة الإدارية والإشرافية والفنية والتخطيطية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالجهاز الإنتاجى مثل السياسة التكنولوجية، وسياسات البحث العلمى وطاقات الأجهزة البحثية وتوافر الهياكل الأساسية لنظم التعليم والتدريب والتأهيل والمهنى.
- مستلزمات فنية قابلة للنقل وتشمل الخبرات العلمية والعملية لتكوين وتشغيل وصيانة الآلات والمعدات، وتسمى هذه المستلزمات "التكنولوجيا الصلبة Hardware Tech ويمكن القول إن الآلات والمعدات والأدوات تصنع عادة لمواجهة خصائص ومتطلبات وإمكانات بيئة معينة وقد يؤدى نقلها إلى بيئة ذات خصائص ومتطلبات وإمكانات مختلفة إلى التقليل من كفاءتها لأن نقلها يعتمد على عدة اعتبارات منها الطاقة الإنتاجية ودرجة الميكنة والتشغيل والصيانة وكثافة رأس المال.

ويتم نقل المستلزمات الفنية (الخبرات) والمستلزمات المجردة (الآلات والمعدات والأنوات) فى حزمة تكنولوجية Technology Package أو من خلال تقديم مصانع كاملة بطريقة تسليم المفتاح " Turn-Key Point " ويتم تسليم " الحزمة التكنولوجية " والمصانع الكاملة فى إطار

فقد أفرزت خياراً تكنولوجياً غير ملائم أدى إلى إهدار الموارد الاقتصادية وتكريس اختلال الاقتصاد المصرى، وهو فى نفس الوقت خيار اعتمد على نقل منتجات التكنولوجيا دون نقل التكنولوجيا، مما حال دون إرساء قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتية، بل أنه عصف ببعض الحلقات الصناعية والتكنولوجيا الموجودة انطلاقاً من هدف جذب رأس المال الأجنبى.

ولما كان هذا واقع الخيار التكنولوجى الراهن فإن استمراره يضعنا أمام محاذير عديدة، بل سيكون نوعاً من السقف وتبديد الموارد فى السنوات القادمة بالنظر إلى أزمة الدين الخارجى الطاحنة، ومشكلة الطاقة، ومشكلة تلوث البيئة.

الخيار التكنولوجى

تعنى التكنولوجيا تطبيق المعرفة العلمية فى استقلال وتجديد قوى الانتاج، وبالمعنى العام هى تطبيق العلم. ويصبح الخيار التكنولوجى "اختيار تطبيقات العلوم المناسبة لتحقيق أهداف إنتاجية محددة". هذا الخيار تحدده اعتبارات عديدة:

- اعتبارات سياسية حيث أن الخيار التكنولوجى هو خيار سياسى بالأساس تحكمه الخلفية الفكرية والاجتماعية للصقوة السياسية الحاكمة، وطبيعة العلاقة بين النظام السياسى والنظام الدولى السائد.

- واعتبارات اقتصادية حيث يتوقف الخيار التكنولوجى على التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى، ويتوقف أيضاً على نوعية الفن الإنتاجى المستخدم أى اعتماده على كثافة عنصر رأس المال أو كثافة عنصر العمل.

بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية، وتتعلق بنوع الثقافة الاجتماعية (قيم ومدرجات المجتمع) من ناحية التقليدية أو العصرية، وتتعلق أيضاً بوضع الهرم التعليمى من حيث نسبة الأمية، ونسبة المتعلمين الفنيين، ونسبة التكنوقراط، ونمط البحثين العلمى والتكنولوجى.

ولما كان الخيار التكنولوجى خياراً سياسياً بالأساس أى خيار الصقوة السياسية الحاكمة، فإنه قد يكون خياراً ملائماً لمعطيات البيئة وقد يكون خياراً سياسياً غير ملائم للبيئة وانعكاساً لمدرجات ومصالح الصقوة الحاكمة وتحالفاتها الداخلية والخارجية.

فقد يكون الخيار التكنولوجى خياراً لتكنولوجيا كثيفة رأس المال فى بلد يتميز بندرة عنصر رأس المال وكثافة (ووفرة) عنصر العمل، وقد يكون خياراً لتكنولوجيا متقدمة فى بلد

وتلك الآليات هي روابط التبعية الخارج بالمعنى العام، وليست مجرد آليات للتبعية التكنولوجية وإمداد فرصة الخيار التكنولوجي الملائم.

ما هو الخيار التكنولوجي الملائم ؟

يقصد به خيار " التكنولوجيا الملائمة Appropriate Tech " ومن واقع تعريف منظمة اليونيسكو " UNIDO " هي " التوليفة التكنولوجية Tech.mix " التي تساهم بدرجة أكبر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع الأخذ في الاعتبار درجة توافر الموارد وظروف التطبيق في كل دولة " وهو مفهوم متحرك ومن لا بد أن يتغير مع تغير ظروف وقدرات الدولة (٦).

وفي رأى أحد الكتاب (٧) ان التكنولوجيا الملائمة للدول النامية هي التكنولوجيا الوسيطة Intermediate Tech. وهي التكنولوجيا التي تحتل مركزاً وسيطاً بين التكنولوجيات البدائية المستخدمة في الدول النامية والتكنولوجيات الكثيفة رأس المال والمعقدة المستخدمة في الدول النامية والتكنولوجيات الوسيطة كما يحددها (Schumacher) كثيفة العمل وغير معقدة وتصلح للاستخدام في وحدات إنتاجية صغيرة بشكل منتشر. ومثل هذه التكنولوجيا تكون أعلى من التكنولوجيات البدائية المتهالكة وفي نفس الوقت أقل تكلفة من التكنولوجيات الحديثة وهي تساهم بشكل فعال في حل مشكلات البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية في الدول النامية. ولاختيار التكنولوجيا الملائمة ولكي يكون الخيار التكنولوجي ملائماً، لا نفعل ضرورة وجود قاعدة أساسية للبحثين العلمي والتكنولوجي لإرشاد صانع القرار إلى الخيار الملائم في ظل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والتي أشرنا إليها آنفاً، ولا نفعل ضرورة وجود مرفق للتطوير التكنولوجي حتى يمكن تطوير المخرجات التكنولوجية (بالمعنى الذي أشرنا إليه) لحاجات وإمكانيات المجتمع التي نقلت إليه. ولكن يبقى الخيار سياسياً.

خبرة الخيار التكنولوجي المصري

مثلت التقنيات (مخرجات التكنولوجيا) التي أدخلتها الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨) تحدياً للصفوة المصرية. ولم يكد يمضي عقد واحد من الزمان حتى بدأت تلك الصفوة تعب من مناهل المعارف الأوروبية وتسعى لنقل التكنولوجيا وتحاول بناء قاعدة صناعية وتكنولوجيا ذاتية (تجربة محمد علي) متحدية الأطار الدولي ومتجاوزة إطار القدرات المحلية

سياسة عامة للاقتصاد القومى والصناعة، تتم في بلاد ومناطق العالم الثالث في صورة "إحلال الواردات Lmport-Substitution " وفي بلاد ومناطق أخرى في صورة " تطوير الصادرات Export-Promotion " أو في مزيج منهما. وفي جميع هذه الحالات ترتبط التجربة الصناعية بالخارج ولا سيما برباط التبعية التكنولوجية (٤).

وبذلك تكون تسمية نقل التكنولوجيا - كما وصفها أحد الكتاب العرب - نوعاً من التجاوز أصبح شائعاً، ولكنه يختزل مشكلة نقل التكنولوجيا بقوله: إن عمليات شراء الآلات والمعدات والأدوات الحديثة التي تقبل عليها الدول النامية لا تمثل نقلاً للتكنولوجيا ولكنها مجرد صفقات تجارية تتعلق بسلع رأسمالية، ولا يترتب عليها رفع أو تحسين المستوى التكنولوجي للمشتري .. وهذه العمليات خالية من أى مضمون تكنولوجي (٥).

ونخلص إلى أن مشكلة نقل التكنولوجيا تنحصر في نقل مخرجات التكنولوجيا Tech-Outputs من آلات ومعدات وأدوات وخبراء دون نقل السر التكنولوجي Know How إلى الدول النامية. هذه المخرجات التكنولوجية هي مخرجات الفن الإنتاجي في المجتمع الذي نقلت منه وقد لا تتلاءم مع متطلبات وإمكانيات المجتمع الذي نقلت إليه، فيعجز عن تطويرها وتطويرها، وبذلك يكون الخيار التكنولوجي خياراً غير ملائم ارتضى التبعية التكنولوجية في إطار من التبعية الاقتصادية والسياسية.

وتتحقق التبعية التكنولوجية من خلال عدة آليات :-

- الصفقات التجارية غير المتكافئة: نظراً للطبيعة الاحتكارية لسوق التكنولوجيا والعجز التمويلي في الدول النامية، ويتم من خلالها توريد مصانع كاملة وحزم تكنولوجية ويكون ثمنها في معظم الحالات المحصول الرئيسى للتصدير (ومثالها القطن المصري مقابل المستلزمات التكنولوجية السوفيتية).

- الاستثمار الأجنبي: سواء كان مباشراً عن طريق الشركات متعددة الجنسية Transnational أو غير مباشر عن طريق المشاركة مع القطاع الاقتصادى للدولة أو القطاع الخاص الوطنى Joint Ventures ويتم في هذه الحالة نقل مخرجات التكنولوجيا مع رأس المال (ومثاله مشروعات الانفتاح الاقتصادى).

- القروض والمنح الخارجية: سواء كانت متعددة الأطراف (من عدة دول) أو ثنائية (من دولة أو منظمة دولية) وفي هذه الحالة يكون الخيار التكنولوجي في أضيق الحدود (ومثالها المعونة الأمريكية).

وكان ذلك حجر العثرة الذي جعل مشروع النهضة يكبو، وجعل الخيار ينصاع لمركزى القوة فى النظام الدولى (إنجلترا وفرنسا)، تمهيداً للاحتلال الاجنبى (الإنجليزى) حيناً طويلاً من الدهر.

رغم ذلك لم تعد مصر المحتلة وجود صفوة حاولت فى العشرينيات والثلاثينيات إنقاذ مشروع النهضة من عثرته، وتمثلت تلك المحاولة فى جهود طلعت حرب ومجموعته فى إنشاء بنك مصر وشركاته كنموذج لمشروع اقتصادى وطنى. ولكن فى ظل الاستقلال الشكلى الذى حصلت عليه مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ظل الخيار فى يد رأس المال الأجنبى والرأسمالية المصرية المتحالفة معه.

ثم أتت بعد ذلك حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحاولت الحركة فى البداية جذب رأس المال الوطنى للصناعة، وقدمت له التسهيلات والمزايا لهذا الهدف ولكنها فشلت فى هذه المحاولة. وبعد تمصير المنشآت والأصول الأجنبية فى أعقاب العدوان الثلاثى (١٩٥٦) تبنت الدولة برنامج السنوات الخمس لإقامة عدد من الصناعات واستكملته من خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥، فى ظل سياسة إحلال الواردات كخيار تكنولوجى. وأقامت من خلال ذلك الخيار عدداً من الصناعات الاستهلاكية ولكنها فشلت فى إقامة قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتية لإنتاج الآلات ومستلزمات الإنتاج وظلت التبعية التكنولوجية قائمة.

وننتقل من الإجمال إلى التفصيل :

تجربة محمد على: حاول محمد على الذى حكم مصر خلال المدة من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٩ فيما بين سنة ١٨١٦ وأواخر سنة ١٨٣٠ إقامة صناعة حديثة ملكاً للدولة وتحت رقابتها.

ويذكر روبرت مابرو، وسمير رضوان^(٨) أن محمد على فى مقابلة له مع بورنج قال "إن استمراره فى عملية التصنيع كان من أجل تعويد الشعب على الصناعة أكثر من تحقيق الربح"، مما يؤكد أن التفسير الحربى ظلم لتجربة محمد على. فقد كان الجيش سوقاً كبيرة محمية للصناعة وكانت الترسانة البحرية، بما فيها من مسابك وورش، مكاناً لتدريب العمال المهرة ووسيلة لتزويد المصانع الأخرى بالمعدات والأجزاء الخفيفة.

ويقدر مجموع الاستثمارات فى الصناعة بين عامى ١٨١٦ - ١٨٣٨ بحوالى ١٢ مليون جنيه إسترلينى^(٩). أما عن هيكل الصناعة فقد تضمن صناعة السلع الاستهلاكية وصناعة السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) والأسلحة.

* وشملت الصناعات الاستهلاكية صناعات السكر، وزيت الطعام ومنتجات الألبان، والجلود والزجاج، والورق والكيماويات، وصناعات القطن، والصوف، والحرير والكتان من مرحلة الغزل إلى النسيج إلى التبييض ثم الصباغة. ولا يخفى أن مصر لم تدخل صناعة النسيج مرة أخرى إلا بعد حوالى قرن من محاولة محمد على.

* وشملت الصناعات الرأسمالية صناعة آلات النسيج فى مسبك القاهرة، وكانت مصانع القطن تعتمد على الحصول على معداتها من ورش القاهرة، وكان محمد على قد أنشأ ١٥٠ ورشة فى قليوب.

وفى ترسانة الإسكندرية تم تصنيع البواخر، وفى مصانع القلعة الثلاثة كانت تصنع المدافع والبنادق والنخائر، وفى مصنع بولاق كانت تصنع المدافع والأسلحة الصغيرة والنحاس وفى مصنع حوض المرصود كانت تصنع البنادق.

* وكان محمد على يستورد بعض الآلات من الولايات المتحدة الأمريكية، والخبرة التكنولوجية من فرنسا وروسيا، والعمالة من الهند.

وهكذا حاول محمد على إرساء قاعدة صناعية وتكنولوجية مصرية فى وقت مبكر، ورغم ذلك فقد كان الخيار التكنولوجى فى تلك المحاولة غير ملائم لعدد من الأسباب منها أن الخيار قفز فوق القدرات المحلية لمصر المملوكية المتخلفة التى عدمت وجود كوادر وأساس صناعى للقفز من اقتصاد كفافى إلى اقتصاد معقد.. ومنها أن الخيار تجاهل الإطار الدولى، بل حاول كسره، وكان الرد معاهدة ١٨٣٨ بين إنجلترا وتركيا والتى قضت بإلغاء الاحتكارات فى الإمبراطورية العثمانية، وقبلها معاهدة ١٨٢٠ بحرمان مصر من حقها فى فرض رسوم جمركية على وارداتها.

كذلك فإن الخيار اعتمد على محمد على كفرد لعدم وجود مؤسسات تتبنى ذلك الخيار وتكفل استمراره. وسواء كان هذا الخيار لتعويض المؤسسة العسكرية أو كانت المؤسسة العسكرية وراء هذا الخيار، فقد استنزف الجيش الموارد وهى محدودة أصلاً. ولا تقلل المآخذ السابقة من عمق الاختيار التكنولوجى لمحمد على الذى يعد وبحق كما أسماه نوبيل "مؤسس مصر الحديثة"، أو من تجربة التحديث المصرية فى ذلك الوقت التى جعلت من مصر العنصر الحيوى الوحيد فى الإمبراطورية العثمانية كما قال كارل ماركس^(١٠).

تجربة مصر المحتلة: بانهيار تجربة محمد على الصناعية (آخر مصنع كان مصنع

الأليان في شبها ١٨٤٤) انتهى عهد هام من تاريخ مصر الاقتصادي الحديث. وظل الاقتصاد المصري حتى بداية الاحتلال الإنجليزي الفعلي (١٨٨٢) يعتمد كلية على النشاطات المتعلقة بتمويل وتجهيز تجارة ونقل محصول القطن، وفي غضون هذه المدة وكما ذكر مايو ورضوان^(١١) كان الاقتصاد المصري اقتصاداً زراعياً بحتاً اتجه لناعية واحدة هي فلاحه القطن وتصديره.

وفي سنة ١٨٩٠، أي بعد فوات نصف قرن على نهاية تجربة محمد علي، بدأ يظهر قطاع صناعي صغير تموله وتمتلكه شركات أجنبية وأجانب مقيمون. وكان النمط الصناعي المترتب على ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل نمط تابع في اقتصاد تابع عماده تصدير القطن واستنزاف الجزء الأكبر من فائض التصدير في خدمة وتسديد الدين العام وتحويل أرباح رأس المال الأجنبي والاستيراد من الخارج وما تبقى جذبه قطاع التصدير نفسه وقطاع الخدمات (البنوك والتأمين) الأجنبي. وظل الوضع السابق حتى عشرينيات هذا القرن حيث طرأت ثلاثة متغيرات جديدة وهي: أزمة الكساد العالمي التي انعكس أثرها على محصول التصدير وأدت إلى ركود الطلب العالمي على القطن، وظهور المشروع الاقتصادي الوطني الذي تمثل بمجموعة شركات بنك مصر، والإصلاح الجمركي لسنة ١٩٣٠. وأدى المتغير الأول إلى ادراك الصفوة خطورة الاعتماد على تصدير القطن وضرورة إقامة صناعات جديدة، وأدى المتغير الثاني إلى إنشاء إحدى وعشرين شركة، وأدى المتغير الثالث إلى تزويد الصناعات الناشئة بحماية جمركية.

وأفضت العوامل الثلاثة مجتمعة إلى اتباع نمط جديد من التصنيع تميز بسياسة الإحلال محل الواردات، وعززته الحرب العالمية الثانية لصعوبة الاستيراد واتساع السوق (وجود الجيش الإنجليزي) وعجز الميزان التجاري^(١٢). ورغم ذلك كان الخيار التكنولوجي بيد رأس المال الأجنبي والرأسمالية الصناعية المصرية المتحالفة معه، وفشل هذا النمط في تعديل الطابع الاستعماري للاقتصاد ككل على حد تعبير رضوان.

التجربة الناصرية : مع بداية الخمسينيات كانت الصناعة المصرية قد أكملت ما يمكن تسميته المرحلة الأولى للتصنيع، وهي مرحلة تعتمد على الموارد الأولية من القطاع الزراعي ولا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، إذ أنها تستخدم فناً إنتاجية بسيطة مثل الملابس والأحذية والمواد الغذائية المصنعة والأدوات المنزلية والأثاث التي تحتاجها السوق المحلية.

ومع ذلك، ظلت الصناعة لا تسهم إلا يسهاماً قليلاً في الناتج القومي أو في تشغيل العمالة أو في التصدير (١٠٪ من الإنتاج الصناعي للتصدير من غزل القطن ونسيجه)^(١٣).

ولذلك، كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد في صالح الصناعة فكان الاتجاه نحو التصنيع. وشهدت الفترة (٥٧ - ١٩٦٥) تكوين القطاع العام الصناعي في ظل سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيلة واعتمد الخيار التكنولوجي على الأساليب التالية^(١٤).

* شراء حقوق التصنيع لبعض السلع من الشركات الأجنبية. وقد استخدم هذا الأسلوب في التعامل مع الشركات القريبة في صناعة الأدوية والصناعات الإلكترونية والهندسية (شركة تليمصر - بنها للصناعات الإلكترونية - النصر للتليفزيون - سيارات فيات).

* شراء السلع الإنتاجية والوسيلة بالعملة النادرة القابلة للتحويل دون أن يتوفر لها تمويل تيسيري.

* إقامة قروع للشركات الأجنبية ومشاركة بعض الشركات الموجودة كما حدث في حالة الصناعات الدوائية والصناعات الإلكترونية.

ورغم أن التجربة تمثل تقدماً كبيراً في العمق الصناعي المصري لأنها تجاوزت حلقة الصناعات الاستهلاكية، إلا أنها لم تبلغ حلقة الصناعات الرأسمالية، لأن الخيار التكنولوجي اعتمد على نقل "منتجات التكنولوجيا" دون نقل السر التكنولوجي Know How ولم يؤد إلى إرساء قاعدة تكنولوجية ذاتية تمكن من التطوير والتطوير، وبذلك وقعت التجربة في " فخ التبعية التكنولوجية ".

الخيار التكنولوجي الراهن

شهدت الفترة التي تلت خطة التنمية الخمسية (٦١ - ١٩٦٥)، وهي الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٣، انكساراً حاداً لتجربة التنمية في مصر. فقد انخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى ٢٪ سنوياً في المتوسط في الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو الطبيعي للسكان ٣٫٢٪ سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة، وزادت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي إذا ما قورنت بالفترة التي سبقتها، مما أدى إلى انخفاض معدل الادخار المحلي وبالتالي معدل الاستثمار بالمقارنة بالفترة السابقة عليها^(١٥). وبالتالي كانت خمس سنوات من الشلل كما سماها الدكتور جلال أمين بل كانت سنوات من انعدام السياسة

الاقتصادية وفقدان السيطرة على التصرف في السياسة والاقتصاد على السواء^(١٦). ومن ثم لا مجال للحديث عن خيار تكنولوجي في تلك الفترة.

وعادة ما تتخذ المؤشرات الاقتصادية لتلك الفترة كوسيلة لتبرير تبني ما سمي " سياسة الانفتاح الاقتصادي " لأن البديل في أنظار بعض أنصار هذه السياسة كان استمرار تخفيض حجم الاستثمارات المدنية وتحويل الموارد المخصصة لها لتمويل إعادة بناء الجيش^(١٧).

كما تقدم تبريرات أخرى مختزلة، مثل الحصول على القروض والمساعدات الأجنبية أو تغير مدركات وانتماءات الصفوة الحاكمة، أو تغير السياسة الخارجية لمصر مع بدايات السبعينيات وطرد الخبراء السوفييت من مصر.

وبعيداً عن أن مثل هذه المحاولات لتفسير التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي لا تقدم إلا تبريراً أحادياً يعجز عن تفسير ذلك التحول، فإنها كانت هي نفسها بمثابة المعجل بإحداث التحول دون أن تكون سبب التحول. فقد تشكلت تجربة (الانفتاح الاقتصادي) في رحم التجربة السابقة (تجربة رأسمالية الدولة)، التي بدأت هي الأخرى بمحاولة جذب رأس المال الوطني والأجنبي وحينما فشلت في هذه المحاولة بادرت إلى تأميم الأصول والشركات الأجنبية بعد عدوان السويس ١٩٥٦، ثم اتجهت لتأميم ومصادرة وقرض الحراسة على الأصول والشركات المصرية في الفترة (٦١ - ١٩٦٤) لتكون ملكاً خاصاً للدولة. وبدأ الاقتصاد المصري بدور في دورتين: دورة القطاع الاقتصادي للدولة ودورة القطاع الخاص، واستطاع القطاع الخاص أن يحقق تراكماً كبيراً من خلال استثماراته الخاصة في الزراعة والتجارة والصناعات الصغيرة والمقاولات ومن خلال الاستفادة من تسريبات القطاع العام التي تمثلت في الاستثمارات التي قام بها القطاع الخاص للقطاع العام ولو من الباطن، وفي تنفيذ عقود التوريد التي قام بها القطاع الخاص للقطاع العام، وفي الاستفادة من سياسة الدعم الحكومي للسلع والخدمات والطاقة^(١٨).

وفي ذات الوقت تعرض القطاع الاقتصادي للدولة للإجهاد لظروف المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وعجز الإدارة وعجز الهياكل التمويلية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ تنكر كثيرون لدور القطاع العام، وبرزت الدعوة لإحلال القطاع الخاص بعد أن قويت شوكته، وتبنى هذه الدعوة تحالف أفراد الإدارة العليا في القطاع العام والشرائح العسكرية التي استفادت من التجربة السابقة اجتماعياً واقتصادياً، وأبناء الطبقة العليا التي حكمت مصر قبل الثورة والرأسمالية الناشئة، وكانت الصفوة الحاكمة ضمن هذا التحالف. وكان لابد أن يواكب تحقيق ذلك

الانفتاح الاقتصادي التصالح مع إسرائيل، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجذب رأس المال الأجنبي بعد أن يحل السوفييت عنهم ويرحلوا. وتواتت القوانين التي ترسى قواعد "سياسة الانفتاح الاقتصادي" ابتداء بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، ثم صدرت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتأكيد أهمية الانفتاح الاقتصادي، كأساس للسياسة الاقتصادية، ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥، وفي إطار هذا القانون أصبح مجال الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص والأفراد، ثم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ لتحرير التعامل بالنقد الأجنبي في الداخل^(١٩).

ولسنا هنا في معرض تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي وحصادها فهذا أمر عالجهنا في بحث منفصل، لكننا يصدد تحديد آثار الاستثمار الأجنبي والمشارك والمحل على الخيار التكنولوجي المصري في ظل الانفتاح الاقتصادي من خلال مؤشرات اقتصادية لابد وأن تعكس حصاد تلك السياسة.

الاستثمار الأجنبي: حدد القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (المعدل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي) إطار الاستثمار الأجنبي(*) لتحقيق أهداف التنمية من خلال سياسة الدولة وخطة التنمية، واشترط أن يشتمل الاستثمار على نقد أجنبي وتكنولوجيا وذلك في المجالات الرئيسية وهي التصنيع، التعدين، استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني والثروة المائية، الإسكان، البنوك، توظيف الأموال، شركات إعادة التأمين (بعمولات حرة أو في شكل مشروعات مشتركة) وفي المقاولات (٥٠٪ رأس مال مصري على الأقل) وبيوت الخبرة (مشروعات مشتركة) ولرأس المال المصري أن ينشئ مشروعات في ظل هذا القانون ويتمتع بنفس المزايا منفرداً أو مشتركاً مع رأس المال الأجنبي (العربي في الإسكان) و (العربي والأجنبي بالعمولات الحرة في البنوك).

والضمان المقدم عدم جواز المصادرة أو التأمين، أما المزايا فهي استثناءات من بعض مواد قوانين العمل والرقابة على الصرف والاستيراد والإسكان، وأما التسهيلات فتضمن الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد لمدة خمس سنوات أو ثمانى سنوات (أهمية المشروع للتنمية) أو عشر سنوات (مشروعات التعمير والمدن الجديدة).

وبعد هذه الضمانات والمزايا والتسهيلات.. ماذا قدم رأس المال الأجنبي ؟

تشير احصاءات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى أن إجمالي رؤوس الأموال

(*) توسع قانون الاستثمار الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ في مجالات الاستثمار أمام رأس المال الأجنبي.

في المشروعات التي ووفق عليها داخل البلاد حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ بلغ ١٣ ١٧٧ مليون جنيه في حين وصلت تكاليفها الاستثمارية إلى ٣١٦٣٦ مليون جنيه والفرق بين رؤوس الأموال والتكاليف الاستثمارية التقديرية يتم تمويله محلياً أو من الأسواق الدولية (فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر) أثناء عملية التنفيذ.

* وإذا نظرنا إلى رؤوس أموال المشروعات التي بدأت النشاط حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٨٦ نجدها ٣٩٤٠١ مليون جنيه بنسبة ٥٩٪ من إجمالي رؤوس أموال المشروعات التي ووفق عليها.

وتبلغ نسبة المكون الأجنبي في التكاليف الاستثمارية لإجمالي المشروعات ٦٥٪ وترتفع عن ذلك في المشروعات الصناعية، بل إن قيمة المكون الأجنبي في التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصناعية تزيد بكثير (٣١٥٧ مليون جنيه) عن قيمة رؤوس الأموال المصرح بها (٦٨٦٩ مليون جنيه).

* وبالنسبة لمساهمة رأس المال الأجنبي في تلك المشروعات، توضح إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار (٢٠) إن نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس الأموال الإجمالية للمشروعات الموافق عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ لم يتجاوز ٢١٪.

أما نسبة مساهمة رأس المال العربي فقد بلغت (٢٢٪) والباقي رأس مال مصري.

وإذا قارنا ذلك بنسب المساهمة في رؤوس أموال للمشروعات قطاعياً نجد أن رأس المال العربي والأجنبي قد توجه أساساً إلى قطاع التمويل (البنوك وشركات التأمين) وقطاع الخدمات في حين كانت نسبة مساهمته في قطاع الصناعة محدودة، وهو بذلك قد ساهم في تكريس الخلل القطاعي بإدخال رأس المال والتكنولوجيا إلى قطاعات متضخمة وابتعد عن تحقيق أهداف التنمية لأن التنمية الصناعية هي أساس أية تنمية اقتصادية.

وتبثر الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ إلى تركيز الاستثمارات الصناعية في سلع الاستهلاك الكمية وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية وهو ما تبرزه تقارير هيئة الاستثمار بصفة دورية وبدرجة تفصيلية. فقد تمثلت أغلب مشروعات الاستثمار الخاص وفقاً للقانون ١٩٧٤/٤٣ وتعديلاته في مشروعات النسيج والملابس الجاهزة وصناعات تعبئة بعض السلع الاستهلاكية الغذائية كالشاي وبعض الصناعات الكيماوية (كتعبئة الألوية ومستحضرات التجميل) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية وتشكيل الألومنيوم. ولعل أبرز الحصاد هو مشروعات المشروبات الغازية والحلويات والألبان وغيرها (٢١).

وتشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن مشروعات الاستثمار (القانون ٤٣)

تستخدم أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، ولعل ذلك يفسر ضالة عدد المشتغلين بتلك المشروعات، فقد بلغ عدد المشتغلين حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ في مشروعات قانون الاستثمار الموافق عليها داخل البلاد ٢٤٣٨٢١ مشتغل أي بنسبة ١٤٪ من إجمالي عدد المشتغلين على المستوى القومي (٢٢).

وتشير الهيئة أيضاً إلى أنه للموافقة على المشروع يجب أن يكون على مستوى عال من التكنولوجيا حتى يستطيع بإنتاجه المنافسة الخارجية مما يشير إلى تفضيل الأنشطة التصديرية (٢٣).

الاستثمار المشترك مع القطاع العام: بدأت مشكلات القطاع العام تطرح نفسها مع أوائل عقد السبعينيات متمثلة في تقادم الآلات والمعدات والعمالة الزائدة وعجز الهياكل التمويلية .. واتجهت بعض شركات القطاع العام إلى مشاركة رأس المال الأجنبي لكي تتمتع بميزات واعفاءات وتسهيلات مشروعات الاستثمار الأجنبي ولكي تُعفى من الخضوع للقوانين والنظم التي تحكم شركات القطاع العام، وجاء القانون ١٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون ١٩٧٤/٤٣ ليُجعل من الممكن قيام شركات قطاع عام تحت القانون (٤٣) وفي هذه الحالة تعتبر شركات قطاع خاص ولو لم يساهم فيها رأس المال العربي أو الأجنبي وهو الحال بالفعل في قطاع التعدين (٢٥).

ونقدم هنا بعض المؤشرات من واقع دراسة ميدانية قام بها الجهاز المركزي للمحاسبات (٢٦) للمشروعات الصناعية التي اشترك فيها القطاع العام.

* إن بعض شركات القطاع العام قد لجأت لإقامة مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي لمجرد الاستفادة من مزايا القانون (٤٣) ومثال ذلك شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية في تأسيس الشركة الألمانية للمنتجات الكهربائية.

* إن هناك شركات طلبت إخضاعها للقانون (٤٣) دون اشتراكها في تأسيس شركات جديدة، والمثال شركة أبو قير للأسمدة.

* لوحظ أن بعض شركات القطاع العام أصبحت في رؤوس أموال شركات أخرى رغم أنها تسحب على المكشوف، والمثال شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة.

* إن بعض شركات القطاع العام أسهمت في رؤوس أموال مشروعات مشتركة وهي تعاني من تعثر عمليات الإحلال والتجديد.

وتشير إحدى الدراسات (٢٧) إلى أن الشريك الأجنبي في بعض الحالات اشترط تخريد

جانب من الطاقات الإنتاجية لوحدات القطاع المشتركة في المشروع واستبدالها بوحدة إنتاجية جديدة يتولى فيها الشريك الأجنبي توريد الآلات والمحطات اللازمة لها، كما اشترط دفع إتاوة معينة علاوة على النصيب من الأرباح مقابل استخدام الاسم والخبرة ومستلزمات التكنولوجيا.

وهكذا أدخل الاستثمار المشترك إلى القطاع العام الصناعى منتجات تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وفى مجال الصناعات الاستهلاكية، أدت إلى تخريد جزء من المستلزمات التكنولوجية (آلات وعدد) أو الإحلال محل مستلزمات تكنولوجية موجودة.

وتمت هذه المشاركة فى وقت وصل فيه القطاع العام الصناعى إلى حد من التهاك تكنولوجياً ومالياً وإدارياً، وكانت المشاركة هى الهرب ولو لمجرد العمل فى ظل القانون (٤٣) أو الحصول على قرض خارجى .

محاذير الخيار التكنولوجى الراهن

علاوة على عدم ملائمة وتبعية الخيار التكنولوجى فى ظل الانفتاح فإن السنوات القادمة تضع ثلاثة محاذير أمام هذه التوجه وهى: أزمة المديونية الخارجية، وأزمة الطاقة، ومشكلة تلوث البيئة.

- ويخصوص أزمة الديون الخارجية، فقد تعرضنا لها فى الفصل السابق ولكن يكفى أن نشير إلى أن تلك المديونية بلغت أكثر من ٥١ مليار دولار عام ١٩٨٩ قبل إلغاء قسم منها فى ظروف أزمة الخليج ١٩٩٠. وهنا علامة استفهام حول قدرة مصر على خدمة أقساط وقوائد تلك الديون، وتبنى خيار تنمية يؤكد الاعتماد على الذات ويكون أساسه بناء قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتية.

- ويخصوص أزمة الطاقة ومع احتمال نضوب البترول المصرى خلال العقد القادم فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى الصناعات كثيفة الطاقة فى ضوء مردودها، ولا يخفى أنه خلال عقد الانفتاح الاقتصادى تم التوسع فى الصناعات كثيفة الطاقة بهدف إشباع السوق الخارجية وليس المحلية (الألومنيوم - الأسمدة - الكيماويات) وكذلك الأساليب الموجودة لتصنيع الزراعة.

ومرة أخرى فإنه يجب تقويم تلك الصناعات الحيوية فى ضوء تكلفتها ومردودها

اقتصادياً واجتماعياً، وتظهر دراسة عن اقتصاديات صناعة الألومنيوم فى مصر (٢٨) أن معدل التبادل بين مادة الألومنيوم المستوردة ومعدن الألومنيوم قد تدهور لصالح الأولى. ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للأساليب المستخدمة فى تصنيع الزراعة كما هو الحال فى مشروع الصالحية.

- وبالنسبة لمشكلة تلوث البيئة فإن الخيار التكنولوجى فى مصر قد أهمل هذه المسألة، ويرجع ذلك إلى الاعتبار الضيق (التكلفة / العائد) فى ظل اتجاه عالمى نحو نقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى الدول النامية.

وفى مصر لا توجد صناعات ملوثة للبيئة فقط، وإنما توجد صناعات ملوثة فى مناطق الكثافة السكانية حول القاهرة (حلوان - شبرا الخيمة) والإسكندرية وأسيوط والسويس، ليس هذا فحسب، بل لا توجد وسائل للتحكم بمصادر التلوث، وفى شبرا الخيمة مثلاً يوجد مصنعان بهما وسائل للتحكم بمصادر التلوث من بين ٤٨٩ مصنعاً من مختلف الأحجام. وفى الإسكندرية بلغت نسبة التلوث بالغازات والأتربة أعلى بكثير من الحد المسموح به دولياً (٢٩).

وفى الحقيقة أن التنمية لا يمكن أن تقاس بالعائد من الدخل القومى فقط، ولكن التنمية هى أولاً حياة الإنسان وتكامل البيئة والمحافظة على مواردها فى الأجل الطويل، وقد آن الأوان للمحافظة على حياة الإنسان وموارد البيئة.

ويمكن القول إجمالاً بأن الخيار التكنولوجى الراهن أخذ توجهات عديدة ومتناقضة فى بعض الأحوال. هذا التوجه حابى قطاعى الخدمات والتجارة والتمويل على حساب قطاع الصناعة .. وحين توجه إلى الصناعة فضل الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات التحويلية فى ظل التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات. وبذلك ظل الاعتماد على الخارج قائماً، بل زاد استيراد منتجات التكنولوجيا كحزمة، دون محاولة فكها وإعادة إنتاجها.

وهو توجه اختار نقل منتجات تكنولوجية كثيفة رأس المال ومتطورة، فى ظل اقتصاد يعانى من ندرة عنصر رأس المال ومن وفرة عنصر العمل، ويحتاج تكنولوجيا متوسطة لإمكان تطويرها وتطويرها داخل البيئة المحلية.

وهو توجه لم يضع فى اعتباره تطوير المستلزمات التكنولوجية فى القطاع العام وإنما أدى قيام ازدواجية تكنولوجية فى ذلك القطاع وإعادة تشكيل منتجاته بل وفى بعض الحالات

تحويل بعض منشآته إلى منشآت استيرادية. فبعد أن كانت شركة النصر لصناعة أجهزة التلفزيون تنتج ٧٥٪ من مكونات التلفزيون أصبحت تحت وطأة المنافسة تستورد أجهزة نصف مصنعة بدلاً من استيراد المكونات الإلكترونية وتجميعها.. وهذا من واقع تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن الصناعات الإلكترونية.

وهكذا، يبدو الخيار التكنولوجى الراهن خياراً غير ملائم وتابعاً بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر.

مراجع وهوامش (٣)

- (1) Ismail Sabry Abdalla : Appropriate Technonlogical Capacity in third countries in : Development and the International order, Selected Papers, the Institute of Nātional Planning, Egypt, Memo, No. 1210.
- (٢) محمد عبد الشفيق عيسى : التطور التكنولوجى والاعتماد الذاتى فى التجربة الصناعية المصرية ٧٠ - ١٩٧١، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين المصريين السادس، القاهرة : ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١.
- (٣) نادبة الششنى : التصنيع والتبعية التكنولوجية فى الدولة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، بجامعة القاهرة، ١٩٨١.
- (٤) محمد عبد الشفيق عيسى : مرجع سبق ذكره.
- (5) Zahlan : Established Patterns of technology : A question in the Arab World. Paper Presented to Seminar on technology-transfer and Change in the Middle ECWA. Beirut 10-14 Oct. 1977.
- (6) UNIDO; Conceptual and Policy Framework for Appopriate Industrial Technology. Monographs on Appropriate-Industrial Technology, N.I., N.Y. U.H., 1979
- (7) E.F. Sohumacher : Small is Beautiful. Economics as if People H.Y. : Harberterch Books ,1973.
- (٨) روبرت مابرو، سمير رضوان : التصنيع فى مصر ٣٩ - ١٩٧٣، ترجمة د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
- (٩) ورد هذا الرقم فى : محمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، ١٩٥٧.
- (١٠) د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ٢٣ - ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق القاهرة - ١٩٧٧.
- (١١) روبرت مابرو، سمير رضوان : م . س . د .
- (12) Samir Radwan : Capital formation and Structural changes in Egyptian Industry 1882 - 1967, London, 1974.
- (١٣) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر. ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠.
- (١٤) محمد عبد الشفيق : التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٨٢.

(١٥) د. مصطفى السعيد: الانفتاح الاقتصادى والاعتماد على الذات، ورقة مقدمة للمؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين، ١٩٨٠.

(١٦) د. جلال أمين: محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ٦٥ - ١٩٨٠، المرجع السابق ذكره.

(١٧) د. مصطفى السعيد: م. س. د.

(١٨) رضا هلال: صناعة التبعية: دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧.

(١٩) رضا هلال: المرجع السابق ذكره.

(٢٠) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيان ١٩٩٢.

(٢١) د. سعد حافظ: انعكاس بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر قضايا فكرية، الكتاب الأول، يوليو ١٩٨٥.

(٢٢) الهيئة العامة للاستثمار، المصدر السابق ذكره

(٢٣) التقرير السنوى لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة لعام ١٩٧٩.

(٢٤) محمد عبد الشفيق عيسى: التطور التكنولوجى م. س. د.

(٢٥) حتى ١٩٧٨/١٢/٣١.

(٢٦) محمد عبد الشفيق عيسى: التكنولوجيا الصناعية، م. س. د.

(٢٧) معهد التخطيط القومى: اقتصاديات صناعة الألومنيوم فى مصر. ورد فى د. سعد حافظ، م. س. د.

(٢٨) معهد التخطيط القومى: اقتصاديات البيئة والتنمية والقضايا المثارة بشأنها فى مصر: ورد فى د.

سعد حافظ، م. س. د.

(٤) صناعة الجوع فى مصر

راج فى الأدبيات الاقتصادية فى مصر فى الفترة الأخيرة، التقرير بأن "الفجوة الغذائية" منتهاها التبعية للسوق الدولية، بالإضافة إلى التبعية بالمعنى السياسى المباشر، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره، أما مبتدأ "الفجوة" فكان سنوات (أو سياسات) السبعينيات والثمانينيات.

ويعكس ما شاع، فإن أزمة الغذاء هى بعض من أزمة الاقتصاد المصرى منذ أصبحت له وظيفة محددة فى التقسيم الدولى للعمل. ويعكس ما ذاع، فإن "الفجوة القمحية" بدأت فى الظهور منذ منتصف الأربعينيات، وأخذت فى الاتساع حتى وصلت نسبة ٤٧٪ فى منتصف الستينيات، حتى تدنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٢٥٪ فى منتصف الثمانينيات. وأصبح إنتاج مصر من القمح ودقيقه يكفى حاجة البلاد بنسبة ٢٠٪، ولدة لا تزيد عن ثلاثة شهور فى نهاية الثمانينيات.

ويافترض استمرار أداء الاقتصاد المصرى - والقطاع الزراعى بصفة خاصة - بنفس السياسات والنتائج، تبدو مصر مهددة بالمجاعة!

لقد كانت اللحظة التاريخية التى تم فيها ضرب البناء الاقتصادى القائم على الاكتفاء الذاتى فى عهد محمد على (بمعاهدة لندن ١٨٤٠) كسرا لمحاولة مصر لبناء اقتصاد مستقل فى إطار السوق العالمى يركز على العمق الصناعى. ثم كان دمج الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى الأوروبى (فى عهدى سعيد وإسماعيل)، ثم إكمال حلقات تبعية بعد احتلال الوطن (١٨٨٢) لتصبح له وظيفة محددة فى تقسيم العمل الدولى، ليصبح الإنتاج فيه وفقا لمتطلبات الخارج، فكان دور مصر فى التقسيم الدولى للعمل، التخصص فى زراعة محصول تصديرى (القطن) واستيراد المنتجات الصناعية الاستهلاكية أساساً. وفى مرحلة تالية، أصبح تصدير القطن لتمويل المنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية والسلع التموينية والغذائية. وحتى عام ١٩٥٢، كان نصيب القطن ٨٥٪ من الصادرات المصرية، فيما كان نصيب السلع التموينية والغذائية (والاستهلاكية عموماً) ٤٣٪ من إجمالى الواردات المصرية.

(%)

المنتجات	الصادرات						الواردات
	القطن	الزراعية	الصناعية	البترول والثروة	أخرى	إنتاجية	سلع استهلاكية
نسبتها المئوية إلى	٨٥٥	٢٤	٧٢	٢٥	٢٤	٤٦٣	٢٢٤
							٢١٣

(*) المصدر : دليل التجارة الخارجية والنقد الاجنبى، وزارة الاقتصاد يوليو ١٩٦٢.

وقد أدرك رجال الثروة والمخططون - بعد ١٩٥٢ - ألا أمل فى رفع مستوى المعيشة، وهو أحد الاهداف التى أعلنوها، دون زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعى، وكان طبيعياً أن يوجه الاستثمار إلى تحقيق التوسع الرأسى والأفقى على حد سواء، وكان معدل نمو الزراعة فى الخطة الاولى ٣٥٪ سنوياً حيث فاقت نسبة زيادة السكان نسبة زيادة الإنتاج الزراعى، وفى الخطة الخمسية الاولى بلغ الاستثمار فى قطاع الزراعة والرعى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أى ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ)^(١).

غير أن استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة، أدى إلى الاستمرار فى إنتاج المحصولات التصديرية والاعتماد فى تسويقها على الخارج، الأمر الذى أدى إلى الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (وعلى الأخص القمح) ومع تدهور متوسط نصيب القطاعات السلعية فى الاستثمارات من ٦٠٣٪ فى الفترة (١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧٣) إلى ٥٣٧٪ فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١) إلى ٤٨٪ فى الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)، تناقصت القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى، لذلك أخذ معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى اتجاهاً نزولياً حيث هبط من ٣٢٪ فى بداية الستينيات إلى ١٧٪ فى نهاية السبعينيات إلى معدل سالب فى بعض سنوات خطة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/١٩٨٧)^(٢).

وأدى ذلك، مع استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة (التركيز على القطن كمحصول تصديرى) ومع زيادة السكان ونمو معدلات الاستهلاك، إلى تناقص نسب الاكتفاء الذاتى من معظم السلع الغذائية - انظر جدول (٦ - ٢)

فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦

السنة	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦
السلعة	%	%	%	%
القمح ويشمل الدقيق	٥٢	٣٤	٢٣	٢٠
الذرة الشامية	٩٩	٨٦	٧٧	٦٣
الأرز	١٣٨	١٠٦	١٠٧	١٠٨
الفول	٩٧	٧٥	٦٣	٩٩
العدس	١٠٠	٨٠		٢٥
السمسم	٦٥	٣٥	٨١	٣٧
الزيت	١٠١	٤٥	٢٣	٢٤
السكر	٩٧	٨٣	٥١	٥٨

المصدر :

(١) النشرة السنوية لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، وزارة الزراعة، أعداد متفرقة.

(٢) سجلات الهيئة العامة للسلع التموينية، وزارة التموين.

(٣) وثيقة الخطة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١)، وزارة التخطيط.

والنمط الحالى لتقسيم العمل الدولى فى مجال الغذاء يتميز بسيطرة الدولة الرأسمالية المتقدمة على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والألبان ومنتجاتها، فيما يتخصص عدد كبير من البلدان النامية فى إنتاج وتصدير بعض السلع الغذائية والمحاصيل التى تجد سوقها فى الدول الرأسمالية المتقدمة مثل الفواكه والخضروات، حتى أن مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد، والبنك الدولى، وهيئة المعونة الأمريكية) تشجع زراعة الخضر والفاكهة بدلاً من الحبوب - خاصة القمح - فى البلدان النامية - ومنها مصر - عملاً بمبدأ الميزة النسبية فى التصدير وحرية التجارة الدولية.

وبدون شك، فإن الانخراط في تقسيم العمل الدولي عموماً وفي مجال الغذاء خصوصاً - مع الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكي - وراء الفجوة الغذائية المصرية - بخاصة في مجال الحبوب - واضطراد اتساعها في العقود الثلاثة الأخيرة، والجدول التالي، يبين تناقص نسبة المحاصيل التقليدية من دخل قطاع الزراعة لصالح الخضار والفاكهة.

جدول (٧ - ٢)

تطور نسبة مساهمة المحاصيل التقليدية (الحقلية)^(٥)

١٩٥٢ - ١٩٨٥

نوع الإنتاج	متوسط ١٩٦٠ - ٥٢	متوسط ١٩٦٥ - ٦	متوسط ١٩٧٠ - ٦٦	متوسط ١٩٧٥ - ٧٠	متوسط ١٩٨٠ - ٧٦	متوسط ١٩٨٥ - ٨١
محاصيل تقليدية (حقلية)	٨٩٢	٨٣١	٧٨٢	٧٥٦	٧٠٧	٦٦٨
محاصيل غير تقليدية						
خضار	٦٢	١١٠	١٥٠	١٧٠	١٩٢	١٨٠
فاكهة	٤٢	٥٠	٦١	٦٩	٩٥	١٤٧
الأشجار والمشاتل	٤	٩	٥	٥	٦	٥
إجمالي الإنتاج	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(*) المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

حول الفجوة القمحية :

تشير إحصاءات " الفاو " إلى أن واردات مصر من القمح ودقيقه بلغت نسبة ١٢٣٪ من إجمالي حجم واردات الدول النامية وحوالي ٥٠٪ من واردات الدول العربية حتى أن مصر كانت ثاني دولة مستوردة للقمح في العالم بعد الاتحاد السوفيتي السابق^(٣).

ومما يلتفت النظر أن واردات مصر من القمح ودقيقه قفزت من ٦ ملايين طن في منتصف الثمانينيات أي بنسبة زيادة ٣٠٠٪ في حوالى عشرين عاماً، حتى أصبحت الفجوة القمحية في منتصف الثمانينيات ثلاثة أضعاف الفجوة القمحية في منتصف الستينيات. فما هي أسباب تفاقم الفجوة القمحية ؟

ترجع وثيقة استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينيات، الفجوة الغذائية عموماً للنمو الكبير في الطلب على المنتجات الغذائية في السبعينيات بالمقارنة بالستينيات، سواء الطلب الآدمي أو المتمثل في استخدامهما كغذاء للحيوانات ومدخلات الصناعات الاستهلاكية التي قفزت إبان مرحلة الانفتاح الاقتصادي^(٤). وإذا ما تتبعنا تطور متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه سنوياً، نجد أن المتوسط قفز من حوالى ١١٠ كجم في منتصف الستينيات إلى حوالى ٢٠٠ كجم عام ١٩٨٧، ولئن كان المعدل العالمى للاستهلاك الصحى هو ١٠٠ - ١٢٢ كجم للفرد سنوياً فإن الزيادة في معدل الاستهلاك للفرد في مصر من القمح ودقيقه، تجد تبريرها الأول في أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من أسعار حرارية من الأغذية الحيوانية لا يتعدى ٦٪ من إجمالي الأسعار الحرارية، ومن ثم يكون اللجوء إلى الحبوب - ومنها القمح، للحصول على الأسعار الحرارية^(٥). وتتضمن تلك الزيادة الاستهلاك الناتج عن دخول شرائح اجتماعية متزايدة - في السبعينيات والثمانينيات - مستهلكة للقمح ودقيقه في الفطائر والحلوى .. غير أن السياسة السعرية المرتبطة بمحصول القمح والنقص في محاصيل العلف، جعلاً من القمح محصولاً علفياً رخيصاً إذا ما قورن حتى بالتبن الناتج من القمح وذلك جانب من جوانب الهدر في استخدام القمح، لا يساويه إلا جانب الفاقد في عمليات التخزين والنقل حيث وصل الفاقد عام ١٩٨٧/٨٦ وفقاً لأرقام الخطبة ٢٢٠ ألف طن أي إنتاج ما يزيد عن ١٣٥ ألف قدان، ناهيك عن الفاقد الناتج عن سوء حالة الرغيف المصنّع.

بيد ان الزيادة الكبيرة في استهلاك القمح ودقيقه، ارتبطت بنقص المساحة المحصولية (المنزوعة قمحاً) من ناحية، ويتواضع إنتاجية قدان القمح من ناحية أخرى، الأمر الذي انعكس على الكمية المنتجة من القمح سنوياً، وبالتالي على تفاقم الفجوة القمحية.

فالملاحظ من مراجعة الإحصاءات الزراعية المتاحة، أن المساحة المزروعة قمحاً قد اتخذت اتجاهاً نزولياً منذ الأربعينيات حتى الآن، ففي خلال الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ بلغ متوسطها نحو ١٥ مليون قدان، ومنذ عام ١٩٦٠ حتى بداية الثمانينيات تراوح المتوسط حول ١٣

مليون فدان، وبلغت المساحة ١٣٧ مليون فدان عام ١٩٨٧. (٦) أى أن المساحة الحالية المزروعة قمحاً تقل عما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً بحوالى ١٣٠ ألف فدان.

إن تناقص المساحة المزروعة قمحاً يرجع إلى ما يمكن أن نسميه "جوع الأرض" بمعنى تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية، وبالتالي من المساحة الزراعية القمحية، وذلك نتيجة لتزايد السكان وتدنى التوسع الأفقى. فبينما بلغت المساحات المستصلحة خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٩ نحو ٨١٢ ألف فدان بلغت المساحة التى تم استصلاحها خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٨٠ نحو ٧٢١ ألف فدان فقط^(٧). وتذكر البيانات الصادرة عن بنك الاستثمار القومى أن المساحة التى استصلحت خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ لم تزد عن ١٢٥ ألف فدان ولم يستزرع منها غير ٨٠ ألف فدان، وطبقاً لبيانات متابعة الخطة، وصلت جملة مساحة الأراضى المستصلحة ٢٥٠ ألف فدان خلال سنوات الخطة^(٨). أى أن جملة ما تم استصلاحه خلال السبعينيات والثمانينيات ٣٢٢ ألف فدان.

وإذا كان متوسط استنزاف الأرض الزراعية وتحويلها إلى استخدامات غير زراعية (الزحف العمرانى والتجريف) نحو ٧٠ ألف فدان سنوياً^(٩)، فإن المساحة المستقطعة (للأغراض غير الزراعية) تساوى تقريباً المساحة المستصلحة فى العقود الثلاثة الأخيرة، لتظل مساحة الأرض الزراعية فى مصر ثابتة تقريباً (أقل من ٦ ملايين أفدنة)، وليهبط متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية - مع الزيادة السكانية - من حوالى $\frac{1}{3}$ فدان فى الخمسينيات إلى حوالى $\frac{1}{8}$ فدان فى الثمانينيات .. وذلك ما يسمى جوع الأرض.

وكان أيضاً من أسباب تناقص المساحة المنزوعة قمحاً التوسع - فى السنوات الأخيرة - فى زراعة محاصيل الخضر والفاكهة .. مع زيادة اندماج الزراعة المصرية فى التقسيم الدولى للعمل.

فالسياسة التى تتبناها الدولة المصرية منذ بداية الثمانينيات، وترعاها مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد - البنك الدولى - هيئة التنمية الدولية الأمريكية) تتلخص فى تنمية الصادرات الزراعية من خلال زراعة المحاصيل التى تتمتع بميزة نسبية أكبر فى السوق الدولية مقارنة بالمحاصيل الأساسية مثل القمح وبالتالي فإنه بدلاً من التوسع فى زراعة القمح، يكون التوسع فى زراعة الفواولة والكانتالوب والخضر وتصديرها لدفع فاتورة استيراد القمح ! وقد تبين - فى ضوء الواقع المصرى - أنه على الرغم من التوسع الكبير خلال الفترة

من ١٩٨٢ - ١٩٨٧ فى مساحة وإنتاج محاصيل الخضر والفاكهة إلا أن نسبة النمو فى قيمة الصادرات الزراعية منها كانت سلبية خلال الخطة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)^(١٠).

وكما تحابى السياسة الزراعية، منتجى ومستهلكى الخضر والفاكهة، تمتد المحايطة لمنتجى ومستهلكى اللحوم الحمراء، على حساب منتجى ومستهلكى القمح فى مصر، من خلال نمو مساحات البرسيم (٢ مليون فدان) وعن طريق سياسة تسعير غير مجزية وبالتالي غير محفزة لزراعة القمح، هذا فى الوقت الذى تم فيه تحرير أسعار محاصيل الخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى..

ويتفق السياسة السابقة، مع توصيات هيئات التمويل الدولية والدول الغربية المانحة للقروض والمعونات، حيث أنه ضمن معايير منح وشروط استخدام القروض والمعونات، عدم التوسع أفقياً فى الأرض الزراعية بدعوى غياب الجدوى الاقتصادية من استصلاح الأراضى، وخفض إنتاج الحبوب والاتجاه إلى أسواق التصدير بسلع تتميز بالميزة النسبية، وشراء القمح من السوق العالمية بدلاً من زراعته. وبما يعنى اضطراب تعبئة الزراعة المصرية للتقسيم الدولى للعمل.

جنول (٨ - ٢)
واردات مصر من القمح ودقيقه
(٨٢ - ١٩٨٧) بالآلاف جنيه

١٩٨٢	٦٨٤٤٢٢
١٩٨٣	٥٥٣٢٢٦
١٩٨٤	٦٤٧٧٧٤
١٩٨٥	٥٥٥٨١٥
١٩٨٦	٦٤٤٩٩٥
١٩٨٧	٨٠١٣٧١

المصدر : الجهاز المركزى للمحاسبات، الكتاب الإحصائى السنوى، يونيو ١٩٨٨

جدول رقم (٩ - ٢)
تطور المساحة المنزرعة قمحاً
(١٩٤٥ - ١٩٨٧) بالآلاف فدان

١٥٥٩١	١٩٤٩-٤٥
١٤١٢٩	١٩٦٨
١٣٦٩٩	١٩٧٤
١٢٠٧١	١٩٧٧
١٣٢٦٣	١٩٨٠
١١٨٥٩	١٩٨٥
١٣٧٢٨	١٩٨٧

المصدر : مركز البحوث الزراعية - الدائرة المركزية للاقتصاد الزراعى (قسم الإحصاء).

وقضلا عن مسئولية تبعية الزراعة المصرية فى اتساع " الفجوة القمحية " فإن تخلف القطاع الزراعى، يساعد على تفاقم تلك الفجوة، فما زالت إنتاجية الفدان قمحاً متدنية، إذا ما قورنت بمعدل الإنتاجية فى مناطق كثيرة من العالم حيث يصل متوسط الإنتاجية إلى ١٠.٥ أردب للفدان أى حوالى ١٦ طن للفدان، فى حين بلغ متوسط إنتاجية فى الهند ٩.٥ طن للهكتار أى حوالى ١٦ أردب للفدان وفى الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح المتوسط بين ٩.٥ و ١٣ طناً للهكتار أى ما بين ١٦ و ٣٦ أردب للفدان.

كما تمكنت بلاد عديدة من الانتقال من ٢ تكتيف محصولى إلى ٣ تكتيف محصولى فى السنة (الصين وجنوب شرق آسيا) من خلال تقليل مدة مكث المحصول فى الأرض، بواسطة التطورات الكبيرة فى الهندسة الوراثية التى أتاحت إنتاج بذور مبكرة النمو^(١١).

ومن ذلك كله، يتضح أن تبعية وتخلف الزراعة المصرية وراء تفاقم " الفجوة القمحية " مع الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكى.

وتتبدى خطورة تفاقم " الفجوة القمحية " فى تزايد نسبة استيراد القمح من سوق دولية تتميز بطابع احتكارى، فنتحكم أربع دول فى صادرات القمح الدولية (كندا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وأستراليا) وعلاوة على أن توافر القدرة الشرائية أمر غير كاف للحصول على القمح، الأمر الذى يجعل من القمح سلعة استراتيجية وسلاحاً للضغط السياسى. وآية ذلك، رفض الولايات المتحدة الأمريكية تجديد اتفاقية المعونة لمصر التى كانت قد انتهت فى ديسمبر ١٩٦٤، وامتنعت واشنطن عن بيع القمح لمصر نقداً وبالدولار أوائل ١٩٦٥ وفى موسم متميز بتدهور محصول القمح على مستوى العالم ودخول الاتحاد السوفيتى مشترياً لكميات كبيرة. كما أن زيادة نسبة استيراد القمح - فى حالة مصر - هى زيادة فى كتلة الدين الخارجى، فى ظل عدم توافر تمويل الاستيراد من الصادرات المصرية.

لقد زادت نسبة استيراد القمح ودقيقه من ٦٧٪ فى ١٩٨٢/٨١ إلى حوالى ٨٠٪ (من المستهلك) عام ١٩٨٧/٨٢، وكانت نسبة ١٢٪ من الديون الخارجية خلال الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦)، لتمويل شراء قمح ودقيق أمريكى فى إطار قانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكى، وعلاوة على تأثير زيادة استيراد القمح على زيادة أصل الديون الخارجية، فإن الاستدانة لاستيراد القمح ودقيقه تؤدى إلى تكريس تبعية الزراعة المصرية، بالنظر إلى توافق معايير منح وشروط استخدام القروض، مع استبقاء دور الزراعة المصرية فى التقسيم الدولى للعمل.

وفى مقدمة معايير الدول الدائنة وهيئات التمويل الدولية لمنح القروض والمعونات، الدعوة لإلغاء الدعم عن رغيف الخبز والوصول بسعره إلى سعر التكلفة الحقيقية، وهو المعيار المتضمن دائماً فى برامج التثبيت التى تشملها الاتفاقات مع صندوق النقد، وبرامج التصحيح الهيكلى التى يفضّلها البنك الدولى وكذلك اتفاقات المعونة الأمريكية، سواء تحت بند خفض العجز فى ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، أو تحت بند الموازنة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وكان هذا المعيار وراء ماسمى انتفاضات الخبز أو " شغب الخبز " فى دول عديدة منها مصر عام ١٩٧٧، ومنها " تونس " ثم الجزائر والأردن، وفنزويلا عام ١٩٨٩.

لقد ظهر خلال التحضير لمؤتمر الغذاء العالمى الذى عقدته الأمم المتحدة فى ١٩٧٤ تغيير "الامن الغذائى" بمعنى توفير الاحتياجات من القمح. وهو التعبير الذى سرعان ما انتقل إلى الخطاب السياسى المصرى، فى السبعينيات واستعمل لدرجة الابتذال، ولأن توفر القدرة الشرائية قد لا يعنى بالضرورة القدرة على توفير الاحتياجات من القمح، بسبب طبيعة السوق

المصادر:

- (١) د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٧.
- (٢) الندوة القومية للسياسات السعريّة والتسويقية الزراعيّة - وزارة الزراعة - الفاو - ابريل ١٩٨٧. (٣) FAO. Trade Year Book, Vol 39 (1985).p. 45.
- (٤) استراتيجية التنمية الزراعيّة في الثمانينيات، وزارة الزراعة، فبراير ١٩٨٢.
- (٥) السياسة الغذائيّة في جمهورية مصر العربيّة، مجلس الشورى، طلب مناقشة ١٩٨٩.
- (٦) د. إيهاب عز الدين نديم، تحليل الفجوة القمحية في مصر وبدائل مقترحة لعلاجها، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٣.
- (٧) التوسع الأفقي، تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة، مجلس الشورى، دور الانعقاد الثاني ١٩٨٢، ص ٣-٢.
- (٨) وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢)، وزارة التخطيط، ١٩٨٧.
- (٩) ورد هذا الرقم في : استراتيجية التنمية الزراعيّة في الثمانينيات، م. س. ذ. ص ٣٢.
- (١٠) أحمد عبد الغنى هويدى وآخرون، دراسة عن تنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة، يونيو ١٩٨٨، ورد في : د. محمد أبو مندور : الصندوق وشغب الغذاء، المتار، العدد ٥٤، يونيو ١٩٨٩، ص ٨٧.
- (١١) د. مصطفى الجبلى وآخرون، المشكلة الغذائيّة واستعمار القمح (ندوة)، فكر، العدد ٩، ١٩٨٦.

الدولية للقمح ظهر تعبير "الاكتفاء الغذائي" من القمح بمعنى إنتاج الاحتياجات من القمح باعتباره سلعة استراتيجية وسلاحاً سياسياً، ورغم أن الدعوى للاكتفاء الذاتى من القمح فى مواجهة "الفجوة القمحية" المتفاقمة، نادى بها اقتصاديون مصريون من مدارس فكرية متباينة، منذ أوائل الثمانينيات^(٥)، إلا أنها كانت دعوى بلا صدى.

وكان من نتيجة ذلك أن تدنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٧، بافتراض ثبات مساحة القمح المحصولية ومعدلات نمو الإنتاجية والنمو السكانى ونمط الاستهلاك، فإن النسبة يمكن أن تصل إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٠.

ويعنى ذلك، أنه بافتراض استمرار أداء الاقتصاد المصرى - والقطاع الزراعى بصفة خاصة - بنفس السياسات والنتائج، فإننا سنظل مهددين بالمجاعة.

(*) على سبيل المثال: د. إسماعيل صبرى عبد الله، و د. مصطفى الجبلى، ود. أحمد جويلى، و د. عبد السلام جمعة.

القسم الثالث:
تحديث مصر بين السلفية والتغريب

"متى ضعف ما كان سبباً في الصعود، يحصل الهبوط والانحطاط، ومتى زال ما كان سبباً في ذلك السقوط يحصل الصعود".

جمال الدين الأفغانى

"إن النصوص متناهية وإن الوقائع غير متناهية وإن المتناهى لا يحكم غير المتناهى".

الشهرستانى

(١) الإصلاحية الإسلامية والتحديث

درج مؤرخو الفكر العربى المعاصر، على اعتبار الحملة الفرنسية، بداية لوعى العربى بواقع التخلف. التخلف عما كان عليه العربى فى سالف عصره الذهبى (عصر النبوة والخلافة الراشدة)، وعما أصبح عليه الغرب من مدنية ورقى. (*)

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت القضية الأساسية : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟ (١) ومثل ذلك السؤال إشكالية النهضة، وما زال.

ومنذ ذلك التاريخ أيضاً، تظهر كفتان لفهم القضية: إحداها تضعها فى العلاقة بالإسلام، والأخرى تضعها فى العلاقة بالغرب، كما يتشكل خطاين للنهضة: الخطاب السلفى، والخطاب العصرى (برافديه الليبرالى والاشتراكى). فالخطاب السلفى، فى فهمه لقضية التأخر والتقدم، يجعل من البعد عن الإسلام سبباً للتأخر ومن العودة إلى الإسلام - الأصل طريقاً للتقدم. فيقول الأفغانى " متى ضعف ما كان سبباً فى الصعود، يحصل الهبوط والانحطاط، ومتى زال ما كان سبباً فى ذلك السقوط يحصل الصعود " (٢). ومن ثم فإن الأمر يستتبع قيام " حركة دينية، هى اهتمامنا بقلع ما رسخ فى عقول العوام، ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها الحقيقى، وبعث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه سعادتهم دنيا وأخرة " (٣).

ويقول محمد عبده " أما لو رجع المسلمون إلى كتابهم، واسترجعوا باتباعه ما فقدوه من آدابهم، لسلمت نفوسهم من العيب، وطلبوا من أسباب السعادة ما هداهم الله إليه فى تنزيله على لسان نبيه، ومهد لهم سلفهم، وخطه أهل الصلاح منهم واستجمعت لهم القوة ودبت فيهم روح الفتوة " (٤).

أما الخطاب العصرى، فيركز على العمل بمقتضى العقل مقابل العمل بمقتضى الوعى،

(*) ننوه بالدراسات التكوينية الهامة فى موضوع البحث : ألبرت حوراني (الفكر العربى فى عصر النهضة، أنور عبد الملك (نهضة مصر)، صبحى وحيدة (فى أصول المسألة المصرية)، عبد الله العروى (الأيديولوجية العربية المعاصرة)، عابد الجابرى (الخطاب العربى المعاصر..)، جابر الأنصارى (تحولات الفكر والسياسة فى المشرق العربى..)، فهمى جدعان (أسس التقدم عند مفكرى الإسلام..)، جلال أمين (المشرق العربى والغرب..)، برهان غليون (اغتيال العقل..).

أى اعتماد العقلانية والعلمانية طريقاً للتقدم، وبما يعنى - ضمناً - أن ما تعتبره السلفية^(٥) وسيلة للتقدم كان سبب التأخر، ولذلك سيلجأ أحمد لطفى السيد إلى فصل مصر عن امتدادها العربى الإسلامى، فإن ما يعوزنا هو "شيوخ الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم إذا كانت تجانب عن الأخذ بمنفعاتها وتتوهم فى ذلك، على أوهام يسميها بعضهم "الاتحاد العربى ويسميها آخرون" الجامعة الإسلامية"^(٥).

كما أن تقدم مصر - الذى أساسه القومية المصرية - يرتبط عند لطفى السيد، بالأخذ بالنظام "الحُرِّى" - حسب ترجمته له، أى الليبرالى -^(٦) بمفهوم ليبرالية القرن التاسع عشر^(٧)، وينزعة علمانية لأنه، أى السيد، "ليس ممن يتشبثون بوجوب تعليم دين بعينه أو قاعدة أخلاقية معينة"^(٨) أما أصحاب النزعة التقنية، من مثقفى التيار العصرى، الذين كونوا الرافد الاشتراكى فيما بعد، إذ ربطوا بين العقلانية والتقنية فقد اعتبروا "أن الانحطاط لم يعنِ فى القرون الوسطى، وهو لا يعنى الآن فى الشرق أو الغرب سوى قصر الذهن البشرى على خدمة ما وراء الطبيعة، ونشدان السعادة فى غير هذه الأرض والاقتصاد فى الفنون والعلوم على خدمة الآراء بل العقائد الدينية"^(٩).

وهذا الموقف لسلامة موسى، يجد أساسه فى موقف شبلى شميل الذى اعتبر تطور العلوم الطبيعية غير ممكن مع بقاء الدين، ولا يحصل إلا بالقضاء على المعرفة اللاهوتية والفلسفية والميتافيزيقية، بل وعلى العلوم الأدبية واللغوية والتاريخية المليئة فى نظره بالأساطير. ويتوصل إلى ما يشبه القانون العام بقوله "إنه حيثما كانت علوم الكلام والنظريات المترتبة عليها منتشرة أكثر كانت العلوم الطبيعية منحلة وكان الإنسان مثقراً وحالته الاجتماعية سيئة كذلك، والحد بالحد"^(١٠).

وتظل قضية التأخر والتقدم، قضية الثقافة العربية المعاصرة طوال القرنين الأخيرين التى قدر لها أن تدفع إلى ازواجية الثقافة المصرية / والعربية ثم انشطارها إلى درجة "التفسخ" حسب تعبير نوري كهايم.

بيد أن هناك تفسيرين لازمة الثقافة المصرية / والعربية: أحدهما ثقافى، والآخر اقتصادى.

(*) لا يتضمن استخدامنا لمفهوم السلفية أى حكم قيمي سلبي، ونمنى بالسلفية : الحركات الاجتماعية والتأويلات المتعددة التى يجمع بينها الرجوع إلى إسلام - السلف فى التعامل مع ظروف الحاضر ومطالب المستقبل أو "التمرد على الحاضر والاستناد بالماضى لاكتساب الطاقة الحاررية للسير نحو المستقبل" بتعبير علل الفاسى فى (منهج الإستقلالية، ١٩٨٢، ص ٨). وسنميز فى الحركات والتأويلات السلفية بين اتجاهين أساسيين : الإصلاحية الإسلامية التى جعلت سياسياً من الرجوع للإسلام أساساً للتوفيق بين الإسلام والمصر، والأصولية الإسلامية التى توظف الإسلام فى الانقلاب على العصر.

فحسب التفسير الثقافى فإن "الثنائية هى جوهر الفكر العربى والإسلامى" .. "دنيا ودين، مادية ومثالية، واقع وخيال، خير وشر، ومن هنا كانت أقرب إلى واقع الإنسان وتركيبته، بل هى تحل إشكال مسألة الشر والقبح. فالشر لازم والقبح لازم والظلم لازم، ولن يفهم الخير والجمال والحق إلا من خلال الأضداد. والوسطية العربية تعترف بالأضداد لمسيرة الحياة"^(١١) وهى ثنائية حركية، ليست سكنوية كما عند أرسطوطاليس، وتجاورية، ليست جدلية تلما هى عند ماركس^(١٢).

ومن ثم فهى ثنائية تفضى إلى موقف ثالث يحتفظ فى داخله بطرفى الثنائية ولا يوجد بينهما توحيداً عضوياً^(١٣).

ولئن كانت الرؤية السابقة تبحث عن المشكلة فى الفكر العربى الإسلامى، فإن رؤية الدكتور عابد الجابرى - من داخل التفسير الثقافى - ترى المشكلة فى العقل العربى ذاته، بسبب "هيمنة النموذج - السلفى فى التفكير العربى". يقول الجابرى "إذا كان المصلح السلفى قد فكر فى الإصلاح والتحرير بعقل ينتمى إلى الماضى العربى الإسلامى ويتحرك ضمن إشكاليته، فإن الليبرالى العربى قد بشر بالنهضة والتقدم بواسطة "مركبات ذهنية" تنتمى إلى الماضى - الحاضر الأوروبى"^(١٤).

ومن هنا، يلتقى السلفى والليبرالى العربى على صعيد واحد، فكلاهما يرى "النهضة" فى القفز على التاريخ، لا فى صنعه. الأول يراها فى العودة إلى طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والثانى يراها فى العودة إلى المبادئ الأوروبية ولنقل قبل ظهور الاستعمار... والنتيجة: استمرار القديم، لا فى جوف الجديد: يُفنى ويوصله، بل استمراره إلى جنبه، يضايقه وينافسه"^(١٥).

ولذلك فإن "الصراع الأيديولوجى فى الساحة الفكرية العربية المعاصرة، يعكس فى الدرجة الأولى الاختلاف بين سلطتين مرجعيتين، بين زمانين ثقافيين، بل بين حقلين أيديولوجيين لاشئ يربط بينهما، السلفى العربى يفكر فى داخل الحقل المعرفى الأيديولوجى العربى الإسلامى القديم وضمن إشكاليته، والليبرالى العربى (وكذا الماركسى العربى) يفكر داخل الحقل المعرفى الأيديولوجى الأوروبى وضمن إشكاليته"^(١٦).

وإذا كان الجابرى ينقد العقل العربى بافتراض أنه له ماهية ثابتة تحكم تفكيره وسلوكه عبر الزمان، فإن العروى ينقد العقل العربى بواسطة "الأيديولوجية العربية المعاصرة" باعتبارها انعكاساً للآخر: الغربى. يقول "إن الشيخ والليبرالى وداعية التقنية - يقصد محمد عبده، ولطفى السيد، وسلامة موسى - يجيبون ثلاثتهم، بصورة مختلفة على نفس السؤال : ما الذى

يحدد - موضوعياً - الغرب، ويحددنا نحن بالتالي - سلبياً ! فيبحث أحدهم عن الجواب في المعتد الديني، والثاني في التنظيم السياسي، والثالث في التقنية، أى في علاقات الإنسان بالطبيعة.

فالآخر L'Autre هو الذى يطرح المسألة، ويعين إطار البحث، وفي هذا الإطار يحاول الفكر العربى المعاصر العثور على الإجابات.. (١٧) ويصل العروى إلى أن تعدد أشكال الوعي العربى هي " انعكاس لأشكال الوعي الغربية الماضية والطبقات الاجتماعية الغربية " (١٨)، ويعنى ذلك أن الأيديولوجية العربية بشقيها السلفى والعصرى - حسب نقد العروى - هي معطى غربي، وإذا كان نقد الجابري يفسر استمرار " السلفى " وعودته القوية، فإن نقد العروى لم يتوقع " عودة السلفى " بعد تعاقب " الليبرالى " في ظل الحقبة الليبرالية، و " التقنى " في حقبة الدولة القومية وفق تحقيقه.

ولئن كان التفسير الثقافي، وإن لنا منحى تاريخياً، لا يقبل إلا تفسير الثقافة بالثقافة، فإن التفسير الاقتصادي يجعل من الوضع الاقتصادي، المحدد الرئيسي للسلوك الفردي والجماعي، وهذا التفسير يمكن تطبيقه في أطر نظرية مختلفة بدءاً من الفردية النفعية إلى علم اجتماع الطبقات.

وحسب التفسير الاقتصادي، فإن ازدواجية الثقافية تجد أساسها في البنية الاجتماعية، يقول محمود أمين العالم: نشأت وما زالت تتوالد في الأيديولوجية العربية السائدة مختلف الثنائيات والمواقف المزيجية.. وذلك أن الهياكل المختلفة للوضع ما قبل الرأسمالية، المتداخلة في الهياكل الرأسمالية النابعة لا تزال - منذ عصر النهضة المجهضة - القسمة الرئيسية للواقع الراهن للبلاد العربية، وفي نفس الاتجاه يؤكد سمير أمين الازدواجية في الثقافة انعكاس لعدم تكملة البنية الرأسمالية واتخاذها طابع رأسمالية الأطراف (١٩).

وفيما بعد، يكتشف التفسير الاقتصادي - الماركسي " البرجوازية الصغيرة " ليربط بين نشأتها وتطورها وبين نشأة وتطور فكر النهضة منذ أوائل القرن الثامن عشر باعتباره فكراً إصلاحياً، توفيقياً، ازدواجياً، لأن البرجوازية الصغيرة إصلاحى وتوفيقى ومزيج الشخصية، منذ الشيخ محد عبده مصلح البرجوازية الصغيرة إلى الضابط جمال عبد الناصر ثائرها. وسيعود الماركسي العربى، بعد ١٩٥٢ لتبرير التوفيقية الناصرية ثم تفسير إخفاقها اعتماداً على اكتشاف " البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية تختلف وظيفتها في تحليل التكوين الاقتصادي - الاجتماعى العربى، عنها في حالة التكوين الاقتصادي - الاجتماعى الرأسمالى المتطور، كما سنرى.

وهكذا يربط التفسير الاقتصادي، الثقافي بالاقتصادي، إلا أنه حين يجعل من الثقافي

بنية فوقية للاقتصادي، فإنه يستعير مفاهيمه من الحقل الأيديولوجى والتطور الاجتماعى في الغرب، ويستنتج التاريخ المحلى طبقاً لمنظور التاريخ الغربى، بما يترتب على ذلك من قطع " المفاهيم " عن أصولها المعرفية والاجتماعية.

إن تفسيراً أحادياً، لا يمكن أن يمثل مقارنة صحيحة لازمة الثقافة المصرية (والعربية) فمثل هذه المقاربة لا بد وأن تربط بين الثقافي والاقتصادي، إلا أن هذا الربط لا بد وأن يعتمد على استقصاء تاريخى يبدأ من تجربة التحديث منذ الحملة الفرنسية وتجربة محمد على باشا، مروراً بالتغلغل الثقافي ثم الاستعماري الأوروبي، وانتهاءً بالدولة المعاصرة. وفي سياق هذا التطور - على الجانب الآخر - كيف كان يبعد الإسلام كمشروع سياسى، فيستمر كنظام إيمانى وسلوكى، ليعود، مجدداً كأيديولوجية سياسية ضمن عملية " إحياء إسلامى ".

لقد نبهنا بيتر جران (Peter Gran) (٢٠) إلى النزاع بين أهل الحديث وأهل الكلام حول تأويل الإسلام في القرن الثامن عشر، فكان أهل الحديث يدعون إلى فتح باب الاجتهاد، بعكس أهل الكلام الذين كانوا يكتفون بالتأويل السلفى التقليدى. حتى أنه - جران - اعتبر أهل الحديث معبرين عن الرأسمالية الجنينية المصرية آنذاك. وبرز الشيخ حسن العطار (٥) (أستاذ رفاعة الطهطاوى) كممثل لهذا التيار المتفتح في تأويل الإسلام في القرن الثامن عشر في عهد على بك الكبير.

غير أن تيار الإصلاحية الإسلامية الذى عبر عنه حسن العطار ممثلاً لأهل الحديث، لم يقدر له الاستمرار مع وصول محمد على إلى الحكم. فقد استند الباشا في حكمه على أهل الكلام وأعطاهم الاحتكار في الميدان الأيديولوجى والدينى (التيار المنفلق). وكان هذا الاختيار انعكاساً لخوف محمد على من كل ما كان يمكن أن يقوى سرارة التجار والصناع إزاء الحكم. فبعد أن استعان محمد على - في بادئ الأمر - بكبار التجار والصناع المصريين للتخلص من الأتراك والماليك والإنجليز، انقلب عليهم، واعتمد على المركنتيلية الأجنبية (التجار الشوام واليهود والأجانب)، ثم اعتمد على الفنين الأجانب في عملية تحديث الدولة والجيش بعد ذلك (٢١).

وفي غمار عملية التحديث، كان يتم إبعاد صفوة العلماء والمؤسسة الدينية، وضرب الأساس الاجتماعى والسياسى وكذلك الفقهي لرجال الدين. ففي سياق فرض احتكار الدولة، كانت تصفية الأساس الاجتماعى والسياسى لرجال الدين، من خلال إلغاء الالتزام، وفرض

(*) عاش في الفترة (١٧٦٦ - ١٨٣٥) اتصل بعلماء الحملة الفرنسية، وكان يرى " أن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها " وتلمذ على يده رفاعة رافع الطهطاوى وسعى لدى محمد على ليعين الطهطاوى إماماً للبعثة إلى فرنسا.

الضرائب على أراضي الوسيّة، وعلى " الرزق الأحباسية " ثم الاستيلاء على أراضي الأوقاف الخيرية. وكان ضرب النفوذ الفقهي لرجال الدين من خلال تقليص سلطان الشريعة بواسطة "الاستمداد القانوني الوضعي من ثقافات وحضارات قانونية غربية (ومن ثم) أصبحت قضية تطبيق الإسلام القانوني (الشريعة) على العلاقات الاجتماعية أمراً يخضع لمشئته الحاكم" (٢٢). ويعنى كل ذلك، أن محمد على " ربط عملية التحديث بضرورة تقليص دور التراث الديني التقليدي، في صياغة هوية وتوجهات المجتمع " (٢٣). وبالتالي، فقد، جاء فصل الدين عن الدولة على يد الدولة ذاتها قبل أن تتبناه النخب المحلية وتدفع بجوانبه الفلسفية. ويعكس العلمانية الغربية التي بدأت فلسفة للثورة ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة، ووعاء لأفكار التحرر والمساواة، والأخوة والعدالة والمواطنة والقومية، كما يقول برهان غليون "جاءت العلمانية العربية هنا كوسيلة لتقوية النظام السياسي القائم وتدعيم الطبقة المسيطرة التي أرادت أن تستفيد من علوم الغرب الحديثة لتنفس نظاماً اقتصادياً وسياسياً، وكانت، كتقاليد وممارسات ولغة تفاهم ووعي من نمط جديد، وسيلة لعزل الغالبية الشعبية عن السلطة السياسية" (٢٤).

وإن يكن التغريب " في ظل حكم محمد على قد انحصر في طرق الإنتاج والإدارة - والاستمداد القانوني، فإن تاريخ مصر منذ معاهدة لندن ١٨٤٠ وحتى قبيل سقوط الخديو إسماعيل هو تاريخ "نشوب الموجة الغربية" من كل ثغرة تصل إليها في بناء الحكم الجديد" (٢٥). لقد كان ضرب الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي بمعاهدة ١٨٤٠، وضرب الجيش الرابض على حدود الإمبراطورية المصرية بمرسوم ١٨٤١، إيذاناً بفتح أبواب مصر أمام البضائع الأوروبية وأمام التدخل الأجنبي، وذلك ما حدث في ظل حكم سعيد وإسماعيل. ولأن الاستعمار، كما هو نظام اقتصادي، هو نظام ثقافي، فإن التغلغل الاقتصادي قد رافقه تغلغل ثقافي. وكانت النتيجة أن " امتد التغريب في النصف الثاني من القرن إلى مختلف العادات الاستهلاكية والقيم الاجتماعية وإلى الحركة الثقافية نفسها. فأضيف بالتدريج إلى الاعتراف بالتفوق في ميدان التكنولوجيا وطرق الإنتاج تسليم دليل بتفوق القيم الأوروبية على القيم الإسلامية.. وتحولت القضية محل البحث عما يوجد لدى الغرب من مؤسسات لا تتعارض مع الإسلام يمكن لنا تبنيه كما طرحها الطهاوي في الثلاثينيات.. إلى التساؤل عما إذا كان يمكن إعادة تفسير الإسلام على نحو لا يتعارض مع المؤسسات الغربية، كما طرحها محمد عبده في نهاية القرن " (٢٦).

إن حركة الإصلاحية الإسلامية (الأفغانى ١٨٣٩ - ١٨٩٧ - محمد عبده ١٨٤٩ - ١٩٠٥ - الكواكبي ١٨٥٤ - ١٩٠٢)، كانت رداً على تخريب " الجماعة المصرية "، ودعوة للعودة إلى الإسلام وبالتوفيق بين الإسلام والعلم.

فينظر الأفغانى إلى أهله فيراهم قد " قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المكل والملابس والفرش والأبنية وسائر الماعون، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الأجنبية، وعلموها من مآثرهم.. فنسفوا بذلك ثرواتهم إلى غير بلادهم ..! وأماوا أرباب الصنائع من قومهم.. وهذا جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها ويحط بشأنها!.. لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلّاع جيوش الغالين وأرباب الفارات، ويمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم " (٢٧).

وينطلق ثلاثتهم من فكرة أساسية أو هدف واحد، كما قال الشيخ محمد عبده : " تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى التي وضعها الله لترد من شططه (..) وإنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم، باعثاً للبحث في أسرار الكون وأعياناً إلى احترام الحقائق الثابتة.. " (٢٨).

إن هدف أو فكرة العودة إلى ينابيع الإسلام الأولى، هي أساس الأصولية الإسلامية، كما هي أساس الإصلاحية الإسلامية، إلا أن الأخيرة جعلت دعواها "التوفيق بين الإسلام والعلم" إذ كما يقول الأفغانى "إن القرآن يجب أن يجل عن مخالفته العلم الحقيقي، وخصوصاً في الكليات، فإذا لم نر في القرآن ما يوافق صريح العلم والكليات، اكتفينا بما جاء فيه من الإشارة، ورجعنا إلى التأويل" (٢٩).

والدعوة إلى التوفيق بين الإسلام والعلم، لا بد وأن تدفع باتجاه "تجديد الإسلام" والكواكبي يعبر عن الحاجة "إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء الففل والأغبياء والرؤساء القساة الجهلاء، يجددون النظر في الدين، فيعيدون النواقص المعطلة ويهذبونه من الزوائد الباطلة، مما يطرأ عادة على كل دين يتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المين" (٣٠).

بيد أنه ما كان ممكناً للإصلاحية الإسلامية التي دعا إليها الأفغانى وعبده والكواكبي، أن تصمد للهيمنة الغربية الثقافية والاقتصادية ثم الاحتلال العسكري، ولم يكن وارداً - أو مقبولاً - أن يسمح النظام الغربي (الأوروبي) بتجديد الإسلام وبنوره في الشرق العربي الإسلامي، فقد كان وما زال تحطيم الثقافات والحضارات المغايرة، مقدمة ضرورية لإدماج شعوب تلك الثقافات والحضارات في السوق العالمية من مواقع دولية (كأطراف) لتلبية حاجات المركز الرأسمالي.

لقد استطاع الغرب بين العام ١٨٨٢ (عام الاحتلال البريطاني لمصر) والعام ١٩١٦

(عام معاهدة سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الوطن العربي)، تدريجياً، أن يبعثر الكيان العربي الموحد لأول مرة في التاريخ. وبدءاً من العام ١٩١٧ (عام وعد بلفور) بدأ زرع إسرائيل كضامن لذلك التبعثر. واستطاع الغربي الغالب أن يفرض على العربي المغلوب الفكر الأوروبي والسياسة الأوروبية.

ويقمل الهيمنة الغربية، أعقبت إصلاحية الأفغانى وعبد والكواكبى " نزعة قبولية شبه مطلقة للفكر الأوروبي والسياسة الأوروبية ونظمها لدى الفرع العلماني من مدرسة محمد عبده: لطفى السيد (١٨٧٢-١٩٦٣)، سعد زغلول (المتوفى ١٩٢٧)، طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣)، إسماعيل مظهر (١٨٩١ - ١٩٦٢)، الذى اتجه بعد وفاة عبده إلى ما يقرب من نظرة كرومر "المنسوب البريطانى" التحديثية حيث لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام^(٣١).

وتمكن هذا الفرع العلماني من أن يصبغ، بصبغته، الحياة السياسية والفكرية فى مصر، فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى، بعد أن تلقى رجاله تنشئتهم فى حزب الأمة (تأسس ١٩٠٧) وصحيفة " الجريدة " التى كان يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد.

كتب ألبرت حوراني : " إن الذين أسسوا الحزب وكتبوا فى " الجريدة " كانوا مصريين يحسون بالولاء لمجتمع لم يكن من الممكن لهم أن يعتبروه جزءاً من الأمة الإسلامية وحسب... لكون أساس الجماعة المصرية ذاته قد تغير فى نظرهم، فما يجمع بين المصريين ليس الشريعة المنزلة، وإنما الصلة الطبيعية الناجمة عن العيش فى وطن واحد^(٣٢).

وما لبث هذا الفرع، أن التقى بفرع العلمانية العربية الخاصة (شبلى الشميل، وفرح أنطون، ويعقوب صروف، وسلامة موسى) ليكون حركة عصرية علمانية، استطاعت أن تشغل الفكر والسياسة فى مصر حتى قيام الحرب العظمى الثانية.

ففى عام ١٩١٣، كتب منصور فهمى أطروحته فى فرنسا بعنوان "حالة المرأة فى التقاليد الإسلامية وتطوراتها" ونهج فيه منهج النقد التاريخى العلمى المتحرر من الالتزام بحقيقة الوحى.

وفى عام ١٩٢٥، أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه " الإسلام وأصول الحكم " طارحاً فيه قضية " العلمانية ". وفى عام ١٩٢٦، كان كتاب طه حسين "فى الشعر الجاهلى" الذى استخدم فيه منهج الشك الديكارتى والنقد التاريخى الأوروبى. ثم كان كتاب طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر" عام ١٩٣٨. إنه من المهم أن نشدد على الكتاب الأخير، لأنه سيمثل علامة فارقة فى فكر صاحبه والفرع الليبرالى العلماني ككل من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأنه يعبر بجلاء عن مطالب المستقبل الليبرالى العلماني ثقافياً وسياسياً. يقول طه حسين : "إن

مستقبل مصر مرهون بأخذها مثل الحضارة الإنسانية وبافضائل المدنية والديمقراطية كما مثلها الغرب. وعلى مصر أن تصبح جزءاً من أوروبا، وأن تسير سيرتهم فى الحكم والإدارة والتشريع " .. "علينا أن نصبح أوروبيين فى كل شىء قابلين ما فى ذلك من حسنات أو سيئات" .. " فبين الشرق الروحي والغرب العلمى، لا يمكن لمصر إلا أن تختار الغرب ذلك أن ما يربطها بالشرق سطحي وعابر " .. " والوحدة الدينية تظل قاصرة عن أن تكون أساساً لأسرة اجتماعية سياسية.

إن تاريخ مصر قد تحقق يوماً مع اليونان من خلال الصلات العضوية الجوهرية بالمدينيات الغربية. وأن مصر قد استعادت منذ بن طولون شخصيتها القديمة^(٣٣).

وبموازاة ذلك الرافد الليبرالى العلماني، بدأ ظهور الرافد العلماني الاشتراكي، فيصدر سلامة موسى كتابه " الاشتراكية " عام ١٩١٣، ويتأسس " الحزب الاشتراكي المصري " عام ١٩٢٠، وبعد عامين، يتلوه " الحزب الشيوعى المصرى "، وفى نفس العام، ١٩٢٢، يترجم أحمد رفعت أول كتاب ماركسى وهو كتاب لينين " الدولة والثورة " .

ورغم ما قد بدا وكان التيار العصري (برافديه الليبرالى والاشتراكي) تيار جارف بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه تحول ليصبح مع قيام الحرب العالمية الثانية مجرد موجة تغريبية من القيم والأفكار والنظم لم تنفوس فى التربة العربية الإسلامية ولم تتجذر فيها بقوة، بل ظلت طافية على السطح ومنحصرة فى أفراد ومجموعات صغيرة من المثقفين ولم تتحد مع الإسلام بشكل عضوى^(٣٤).

ولا يمثل قيام الحرب العظمى الثانية، مناسبة أو سبباً لهذا التحول، ولكنه يمثل منعطفاً تاريخياً لدى غلاة " تيار التغريب " الذى صبغ الحياة الفكرية والسياسية، بصبغته، فى فترة ما بين الحربين.

فهاهنا منصور فهمى الذى كانت أطروحته للدكتوراه ١٩١٤، فاتحة " تيار التغريب "، يكشف فى عام ١٩٣٩ عن حيرته بين "التغريب" و "رفض التغريب" ثم كيف تخطى حيرته ليتبنى بشكل إيماني "رفض التغريب" رداً على طه حسين بشأن ما دعى إليه الأخير من "ضرورة التغريب" فى كتابه " مستقبل الثقافة فى مصر " .

يقول منصور فهمى: " أيهما ياترى أهدى إلى الحق وأدنى إلى سبيله، أذلك الذى يجد أن حياتنا الاجتماعية تظل فى عوج واضطراب ما دمنا لا نحتذى أثر الغرب ونقدم على اصطناع مثله فى صراحة وعزم، أم ذلك الذى يرى أن أمتنا ليست كأمم الغرب فى كل شىء، وأن اتخاذ أكثر نظم الغربيين لا يجدى فى رقينا وإسعادنا، وقد يعود علينا بالشقوة والخسران؟ " .

" كنت أشعر أحياناً بدافع إلى الميل لرأى زميلي طه، فهؤلاء نور الشان فينا يتأثرون بالفريبيين في غير هواة ولا مبالاة، فأوروبا إمام في التعليم، إمام في أكثر مسائل التشريع، وأوروبا إمام في أكثر مظاهر الأخلاق والنظم، وقد يجرنا القادة إلى اتباع أوروبا فيما هو أبعد الأمور عن طباعنا، فهل من المستطاع حقاً بعد ذلك أن تسهل علينا الرجعة والنكوص؟ "سبحانك اللهم أي السبيلين لنا فيه هدى وتوفيق؟.. على أنني بعد هذا الجذب الذي يراد به تقريبى إلى ما يقولون أعود فاستمع من أعماق القلب صوتاً منوياً يشق سبيله إلى عقلى الحائر فأقول لنفسى: سبحانك اللهم، فليست بيثى التى أعيش بها ولها وفيها هى بيئة الغرب، فهذه سماؤنا غير سماء الغرب وهذه تربتها غير تربته وهذا موقعها فى ملكوت الله غير موقعه، وهذه لغتنا غير لغته وهذا ما ورثناه من عادات ومحن وظروف غير ما ورث الغرب.

أفتكون مكوناتنا غير مكوناته، ومميزاتنا غير مميزاته وظروفنا وصروفنا غير ظروفه وصروفه، ثم يراد بنا أن نكون كالفريبيين، ويحاول داعية صريح أن يقنعنا بأن نتخذ من الغرب إماماً نأتم به فى كليات ما يسير عليه الغرب وفى جزئياته؟

"عفوك اللهم وهواك، إن نفسى وعقلى مازالا راغبين عن سبيلها، بل إن النفس لتدعونى أن أحتفظ بالخصائص التى أراد الله أن يميز بها أمة أنا من بينها وأن أتمسك بميراث انحدر إلى بلدى من قرون، وأن استوحى به تاريخى وأن استلهم ما يلهمنى به جو بلادى وما تلهمنى به تلك الأرواح الخفية فى سماواته، عند شكون نفسى إلى هذه النزعة أعود وأهمهم فى شدة وحماسة : لسنا من الغرب فى شىء، وانها لكبيرة أن ننتهج فى كل شىء سبيل الفريبيين فللتقليد حدود.. فما هى ياترى حدوده ؟ (٣٤) .

وقبل إسماعيل مظهر بسنوات، كان الدكتور محمد حسين هيكل قد سجل شهادته فى مقدمة كتابه " فى منزل الوحي " ١٩٣٦، مراجعاً تاريخه الفكرى، معلناً العودة إلى التاريخ الإسلامى.

يقول: " حاولت أن أنقل لأبناء لفتى ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية لنتخذها جميعاً هدى ونبراساً، لكننى أدركت بعد لائى أننى أضع البذر فى غير منبته فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تثبت الحياة فيه، وأنقلبتم ألتمس فى تاريخنا البعيد فى عهد الفراعين موثلاً لوحى هذا العصر ينشأ فيه نشأة جديدة، فإذا الزمن وإذا الركود العقلى قد قطعاً ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذراً لنهضة جديدة، وروأت فرأيت أن تاريخنا الإسلامى هو وحده البذر الذى ينبت ويثمر " (٣٥).

وكان الدكتور هيكل قد بدأ مراجعته الفكرية، منذ نهاية العشرينيات فى بحث متواصل عن أساس لنهضة فى الشرق قوامها " العلم والإيمان " ففى سنة ١٩٢٩ يكتب : " أشعر

اليوم بأن ما تخيلته فى زمن من الأزمان عن العلم التجريبي واقتداره المطلق على حل كل ألغاز الكون، وال حلول بذلك فى نفس الجماعات محل الإيمان ليس يبلغ من نفسى إلى مكان العقيدة واليقين بمقدار ما كان يبلغ فى صدر شبابى، بل إن شعورى هذا يزداد كلما اتصلت بالحضارات القديمة، وبالحضارات الفرعونية منها بنوع خاص، وكما رأيت ما كان لهذه الحضارات من قوة وأيدٍ، وما كانت ترتكز مع ذلك عليه من صور الإيمان التى تحفز الجماعات إلى مضاعفة السعى والعمل فى الحياة وتصل بهم لذلك إلى أن يخلدوا على الزمن من آثار علمهم ما لم يقدر الزمن على إخضاعه لناموس البلى والتجدد، وما يزال حتى اليوم وحتى أُلوف سنين مقبلة شاهداً على قوة حضارات شاهدت هذه الآثار الخالدة، ولقد ازدادت إيماناً بصدق هذا الشعور أثناء مقامى بالأتصر وأسوان .. وتبدى لى أن حضارة جديدة لايد سيبزغ فجرها عما قريب، وستكون حضارة الفراعنة هذه، وحضارة الشرق والإسلام بعدها هى العامل الأكبر فى هذا البحث.. سيكون هذا كله سبب البحث (الرينسانس) فى الشرق وأساس حضارة جديدة يتزاوج فيها العلم والإيمان فيرتى منها العقل والنفس جميعاً وتجد فيها الروح الإنسانية غذاء يجمع لها بين الرخاء والسعادة، وبين النعمة والطمأنينة" (٣٦).

إن الواضح أن " التيار العصرى العلمانى " الداعى إلى " التفريب " فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين، قد دخل فى العقد الثالث مرحلة للمراجعة الفكرية بغية " البحث عن الذات "، بين الإيمان والعلم، بين " الأنا " والآخر " الغربى "، بين الأصول الإسلامية وبين القيم التفريبية، وكان الاتجاه إلى صيغة توفيقية تجمع بين الإيمان والعلم، بين الذات الثقافية الإسلامية والعلوم والصنائع الغربية.

وعبر عن ذلك، عبد الوهاب عزام، فى " السياسة الأسبوعية " عام ١٩٣٢، بقوله " .. إذا أحسننا التفكير عرفنا فرق ما بين الصناعات والأخلاق والعادات ولم يلتبس علينا ما نأخذ من أوروبا من العلوم الطبيعية ونتائجها وما نتجنب من أخلاقها وآدابها، فانه لا فرق بين الحساب والهندسة والكيمياء فى الشرق والغرب ولكن شتان ما بينهما فى العقائد والخلق وسنن الاجتماع، فإن لكل أمة من أخلاقها وآدابها ثوباً حاكته القرون وعملت فيه الأجيال، فليس يصلح لغيرها، ولا يصلح لها غيره " (٣٧).

لقد دخل مفكرى التيار العصرى، منذ أوائل الثلاثينيات فى حيرة بالغة مردها الانبهار بالغرب " صناعة وعلوماً وحضارة " وفى ذات الوقت ازدراء الغرب " عادات وأخلاقاً وعقيدة " فأصبح الغرب " الصورة السحرية " التى تبعث على الانبهار والازدراء، وتحرك الحب والبغض فى آن معا.

كتب صبحى وحيدة : " .. وعامة هؤلاء المفكرين، يشتركون جميعاً فى الحيرة من أمر

هذا الغرب وخشيته وتملقه ويبدون هذا الشعور في حماسة قد ترتفع أو تهبط، وقد تتخذ شكل الحب أو شكل البغض، ولكنها حماسة على كل حال لو جهدت في البحث عن أصلها لما وجدت في الغالب سوى الانبهار الذي يشعر به الطفل أمام لعبة جديدة.

والغرب هنا ليس فكرة كاملة، واضحة المعنى بارزة المعالم، بل صورة ساحرة لا رابط بينها ولا مرجع ترد إليه^(٣٨) غير أن الحيرة أمام الغرب التي دفعت لمحاولة المزوجة بين الإيمان والعلم، وبالتالي بين الأنا والآخر (الغريب)، ما لبثت - بتأثير الغرب - أن تحولت إلى خيبة أمل في حضارة الغرب وقد تكشف الوجه الآخر (القيبح) لها. لقد اتضح لهيكل أن " ما يصدر الغرب للشرق من آثار حضارته قد وقف أو كاد عند أسوأ ثمرات هذه الحضارة " وأدرك أن قضية الديمقراطية لم تكن دافع أوروبا في الحرب العالمية الأولى " فقضية أوروبا التي حاربت في سبيلها أربع سنوات تباعاً والتي بذلت فيها وهج أبنائها.. لم تكن إلا قضية الاستعمار ومن يكن له حق التوسع فيه: دول الوسط أم الحلفاء ؟ ". واكتشف " أن الغرب الذي تزعم دونه أنه تحرر من قيود التعصب الديني ما زال يذكر الحروب الصليبية التي نشبت خلال القرون الوسطى بين المسيحية والإسلام، وأن كلمة لورد اللبني يوم استولى على القدس وقوله أن الحروب الصليبية قد انتهت، كانت تعبر عن معنى يجول بخاطر الدول الأوروبية جميعاً"^(٣٩).

وفي مصر فإن الغرب " المستنير الديمقراطي "، أسفر عن وجهه الآخر في قضيتي الديمقراطية والاستقلال، فالتجربة الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في ١٩٢٣ التي أقرها الغرب، سرعان ما انكشف أنها سراب خادع. ففي السنوات ١٩٢٣ - ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية (العريقة في ديمقراطيتها) أربعة إنذارات للحكومة الدستورية الجديدة، وفي النصف الأول من الثلاثينيات (١٩٣٠ - ١٩٣٥) تم فرض حكم الأقلية (حكومة إسماعيل صدقي الاستبدادية).

وتجسد الأمل في الاستقلال التام بمعاهدة ١٩٣٦ بعد أن كانت بريطانيا تعترف لمصر باستقلال (منقوص) مشروط من جانب واحد حسب تصريح ١٨ فبراير ١٩٢٢، إلا أن المعاهدة التي كان مأمولاً أن تجعل العلاقة بين مصر وبريطانيا "علاقة الند بالند"، كانت صك الاستسلام للخديعة، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر، بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة وكل معنى.. أو هكذا رآها الشباب الوطني.

وحين شب الإضراب الكبير في فلسطين، العام ١٩٣٦، على إثر قيام ثورة الشيخ عز الدين القسام، تكشف للبرالية المصرية خطورة الوجود الصهيوني في فلسطين على مصر، وتحالف الغرب مع الصهيونية.

وجاءت الحرب العظمى الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٤ لتزيد من ضغط الغرب السياسي وتدخله في شئون مصر.

ويدا مع نهاية الحرب، أن " النموذج العصري الليبرالي " قد أفلس وطنياً إذ أن ٤٠٪ من كبار الملاك يستحوذون على ٢٤.٢٪ من الأرض الزراعية، وأن عدد المستشفيات الحكومية بمصر. ٢٠ مستشفى، وفي الصعيد كله مدرسة ثانوية واحدة ونسبة الأمية ٩٨٪ بين الإناث وحوالي ٨٠٪ بين الذكور، وعدد عمال التراحيل في الريف يزيد عن المليونين^(٤٠).

ولذلك سيعود طه حسين بعد ١٩٤٥ ليلقى في كتاب " المذبذبون في الأرض " نظرة شديدة التشاؤم وغاضبة على مستقبل النظام " الليبرالي " القائم المتوجه صوب المتوسط غرباً، وذلك من زاوية إخفاقه في تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية للجموع الأدمية المريضة الجاهلة، التي أصبح الإصرار على القول أنها تنتمي - بجنورها الحضارية - إلى أوروبا، وأن عقلها عقل أوروبي، ضرباً من الترف الفكري الطوباوي. وستكتمل المفارقة عندما سيصادر النظام كتاب هذا " الداعية " الذي كان من أشد المتفائلين بنموه وتطوره قبل بضع سنوات^(٤١).

- (٢١) د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، المصدر السابق ذكره، ص ١٣١.
- (٢٢) نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيوف : صراع الدين والدولة في مصر، مكتبة مديبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨٤ ص ٢٨.
- (٢٣) المصدر السابق ذكره، ص ٢٩.
- (٢٤) يرهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٣.
- (٢٥) صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة مديبولي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٥٤.
- (٢٦) د. جلال أمين، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٣٤ - ٣٥.
- (٢٧) جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، ص ١٩٥ - ١٩٧.
- (٢٨) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، القاهرة ١٩٣١، ص ١١.
- (٢٩) جمال الدين الأفغاني، خاطرات الأفغاني، الأعمال الكاملة، ص ١٠٣.
- (٣٠) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، تحقيق وإعداد محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠ ص ٧٨.
- (٣١) د. محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠، المعرفة، الكويت، نوفمبر ١٩٨٠، ص ١٩ - ٢٠.
- (٣٢) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، دار النهار، بيروت، ط ٣، ١٩٧٧، ص ٢٠٩.
- (٣٣) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٤١ - ٤٢ - ٤٥ - ٦٥.
- (٣٤) الأهرام ٢٠ يونيو ١٩٣٩.
- (٣٥) د. محمد حسين هيكل، في منزل الوحي، القاهرة، ١٩٣٦، ط ٢، ص ٢٢ - ٢٦ من المقدمة.
- (٣٦) د. محمد حسين هيكل، الإيمان والمعرفة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٣ - ١٠٥.
- (٣٧) ملحق السياسة الأدبي، ١٤ أكتوبر ١٩٣٢، عدد خاص بمؤتمر الطلبة الشرقيين.
- (٣٨) صبحي وحيدة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.
- (٣٩) ملحق السياسة الأدبي، مصدر سبق ذكره.
- (٤٠) د. عمرو محيي الدين، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي، مجلة الفكر العربي، عدد ٤ و ٥، ١٩٧٨.
- (٤١) د. جابر الأنصاري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

هوامش ومراجع (١)

- (١) عنوان كتاب شكيب أرسلان (١٨٦٩ - ١٩٤٦).
- (٢) جمال الدين الأفغاني، خاطرات جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، تحقيق وتقديم محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٤٨.
- (٣) المصدر السابق ذكره : ص ٣٢٨.
- (٤) ورد في : طاهر الطناحي، الإسلام والمدنية، دار الهلال، القاهرة، ١٣٥٧، ص ٧٠.
- (٥) أحمد لطفي السيد، تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٥ ص ٧٥.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ ، ٩٠ ، ١٣٢.
- (٧) أحمد لطفي السيد، المنتخبات، الجزء الثاني، بلا ناشر، القاهرة ١٩٣٧، ص ٥٨.
- (٨) أحمد لطفي السيد، صفحات مطوية، الجزء الأول، بلا ناشر، القاهرة ١٩٤٦، ص ١١٨.
- (٩) سلامة موسى، مقالات متنوعة، القاهرة ١٩٦٣، ص ٢١.
- (١٠) شبلي شميل، فلسفة التنشوء والارتقاء، المقدمة ط ١ ١٨٨٥ هـ، ص ٣٤٥.
- (١١) د. عبد الحميد إبراهيم، الوسيطية العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٨٨.
- (١٢) المصدر السابق ذكره، ص ١٨٩.
- (١٣) المصدر السابق ذكره، ص ٢٠٢.
- (١٤) د. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية، ط ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٦.
- (١٥) المصدر السابق ذكره، ص ٣٨.
- (١٦) المصدر السابق ذكره، ص ١٨٤.
- (١٧) عبد الله العروى، الأيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمه محمد عتياني، دار الحقيقة، بيروت، ط ١، ١٩٧٠، ص ٦٤.
- (١٨) المصدر السابق ذكره، ص ٧٣.
- (١٩) بخصوص ذلك: محمود أمين العام، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر. دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦، ص ٣٠٣. د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣١.

(٢) السلفية والدولة الوطنية

كان إخفاق التيار العصري، وتحوله للبحث عن صيغة توفيقية، نتيجة "إخفاق" الأنكار والتنظيمات والمؤسسات التي فرضها الغرب بأشكالها السياسية والثقافية، على مجتمعات الشرق العربي الإسلامي، الذي عاد إلى البحث عن جذوره وهويته الأصلية.

ولئن كان "الإخفاق" هو مصير توفيقية التيار العصري، فماذا كان مآل توفيقية الإصلاحية الإسلامية؟

لقد لاحظ رشيد رضا أن دعوة الأفغاني ومحمد عبده للجامعة الإسلامية، عن طريق تنبيه الحكومات المسلمة المستقلة إلى "الاتحاد" لم تلق النجاح. "فقد كرهها بعض الحاكمين لأن الاتحاد مضيعة لحكمهم، وأبأها البعض الآخر جهلاً أو كرهاً مع علمه بفائدتها"^(١).

لذلك فإن صاحب "المنار" الذي سار على خطى "العروة الوثقى" بتبنيه فكرة "الجامعة الإسلامية" لم يعتمد طريق "السياسة" لمحاذيرها الكثيرة، وإنما اتبع طريق الإصلاح الديني والإصلاح التربوي، مؤكداً على أن "تعميم التربية العملية والتعليم الديني والديني الصحيح، بفضل رجال عارفين بحاجة الأمة وقادرين على التعليم، هو الذي تقوم عليه النهضة ويتوقف عليه الاتحاد الإسلامي"^(٢) لكن الإصلاح عن طريق "التربية" - عند رشيد رضا - رهن بقيام "الجمعيات" التي هي العلة الأولى لارتقاء الأمم "فالمدينة لم تكمل في الشرق ولم تُبنَ على قواعد يؤمن سقوطها ولذلك سقطت، وماذا إلا أن قيامها كان بعمل الأفراد لا الجمعيات، قلولا هذه الجمعيات لما كانت مدنية الغرب الحديثة أرقى وأكمل وأجدر بأن تكون أثبت وألوم"^(٣).

إذن، كانت معادلة رشيد رضا : جمعية تقوم بالتربية من أجل الإصلاح الذي مناطه الحكم المقيد بالشورى والشرعية "لأن التقدم مرجعه بالأساس (نظام الحكم) وذلك أعظم ما يمكن أن يستفيد منه الشرق من الغرب".

يقول رشيد رضا: "فأعظم فائدة استفادها أهل الشرق من الأوروبيين، معرفة ما يجب أن تكون عليه الحكومة، واصطباغ نفوسهم بها - أي المعرفة - حتى اندفعوا إلى استبدال الحكم المقيد بالشورى والشرعية، بالحكم المطلق الموكل إلى إرادة الأفراد.

"لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم - المقيد بالشورى - أصل من أصول الدين ونحن

قد استفدناه من الكتاب المبين ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرته الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا اعتبار مجال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك أن هذا من الإسلام" (٤).

إن أفكار رضا : الجماعة، والتربية، والحكم الدستوري، سيتبناها الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة " الإخوان المسلمين " ١٩٢٨ ومرشدها العام على طريق " الإصلاحية الإسلامية " قبل تحولها إلى سلفية متصلة لتحقيق " المهمة " - النهضة.

فالمهمة - كما عبر عنها المرشد العام - تتحد في شطرين : " أولهما تخليص الأمة من قيودها السياسية حتى تنال حريتها ويرجع إليها ما فقدت من استقلالها وسيادتها، وثانيهما، بناؤها من جديد لتسلك طريقها بين الأمم وتنافس غيرها في درجات الكمال الاجتماعي ". وإنجاز المهمة، لا يتحقق إلا بأحد سبيلين " فأما الأول فطريق الإسلام وأصوله وقواعده وحضارته ومدنيته، وأما الثاني فطريق الغرب ومظاهر حياته ونظمها ومناهجها "، لكنه أكد بوضوح تام أن " العقيدة " التي يأخذ بها هي " أن الطريق الأول، طريق الإسلام وقواعده، وأصوله، هو الطريق الوحيد الذي يجب أن يسلك وأن توجه إليه الأمة الحاضرة والمستقبله " (٥).

والإسلام / الطريق هنا بمعنى أن " الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة " (٦).

ومن هنا، حدد المرشد العام الخلاف بين طريق الإخوان المسلمين وطريق العصريين العلمانيين في " أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية، هذه أولى. والثانية أن جل ما يقصدون إليه هو تخليص بلادهم .. فإذا عملوا لتقويتها بعد ذلك ففى النواحي المادية كما تفعل أوروبا الآن، أما نحن فنعتقد أن المسلم فى عنقه أمانة عليه أن يؤديها وأن يبذل نفسه وماله فى سبيل ذلك، وتلك هى هداية البشر بنور الإسلام " (٧).

ولتحقيق ذلك، كان تأسيس " جماعة " الإخوان المسلمين التى تستهدف غايات دينية واجتماعية ترمى إلى: تربية الأمة، وتنبيه الشعب، وتغيير العرف العام، وتزكية النفوس، وتطهير الأرواح (٨).

ويتعبير مؤسس ومرشد الجماعة هي: " دعوة سلفية لأنهم يدعون إلى العودة للإسلام فى معينه الصافى، وطريقة سننية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة،

وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم، وجماعة رياضية، ورابطة عملية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية (٩).

إن حركة الإخوان فى نشأتها لا توحى بأنها مختلفة تماماً عما عهدناه فى الإصلاحية الإسلامية الحديثة القائمة على التربية كأساس للإصلاح السياسى : يجب أن تكون دعامة النهضة التربية فنرى الأمة أولاً " ويوضح البنا أيضاً : " فليكن حجر الزاوية إصلاح خلق الأمة " واستئناف " النهضة السلفية " وامتدادها الوطنى المصرى.. على هذه القواعد بنى مصطفى كامل وفريد من قبلهما جمال الدين والشيخ عبده نهضة مصر. ولو سارت فى طريقها هذا ولم تتحرف عنه لوصلت إلى بغيتها أو على الأقل لتقدمت ولم تتأخر " (١٠).

أما عن موقف حركة الإخوان من نظام الحكم، فقد ارتضت الحركة الحكم الدستوري فهو الأقرب إلى الإسلام، فيؤكد البنا فى رسالة المؤتمر الخامس : " الواقع أيها الإخوان، أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستوري التى تتلخص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات - هذه الأصول كلها، يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده فى شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر " (١١).

بيد أن جماعة الإخوان لم تقبل المطابقة بين الحكم الدستوري (النيابي) والتعددية الحزبية، فقد رأى حسن البنا " أن من الضروري أن تحل جميع الأحزاب المصرية، وأن تجتمع كل قوى الشعب فى حزب وحيد يعمل حتى النهاية على تحقيق استقلال الأمة وحريتها وعلى وضع أسس اصلاح داخلى عام " (١٢).

أليس ذلك ما فعله جمال عبد الناصر فيما بعد ؟ وكأن ما رآه البنا ثم ما فعله عبد الناصر، هو النتيجة المنطقية لإفلاس نظام الحكم والحياة الحزبية فى ظل ليبرالية القصر والمستعمر.. غير أن ذلك لا يفسر - وحده - رفض البنا أن تعتبر الجماعة من نفسها حزباً، وإن كانت - عملياً - حزباً سياسياً.

لقد كان نفى الصفة " السياسية " للجماعة، والقبول بالحكم الدستوري، والتأكيد على التربية كأسلوب للإصلاح: سمات مرحلة من مراحل الحركة، وأبعاد خطة محسوبة تقوى بها الجماعة للانطلاق لمرحلة أخرى (مرحلة الجهاد).

وحسب ما نشره فى مذكراته، يقول البنا " إلى الآن أيها الإخوان لم تخاصموا حزباً

ولا هيئة، كما أنكم لم تنضموا إليهم (..) أما اليوم ستخاصمون هؤلاء في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة، إن لم يستجيبوا إليكم.. أو يدعوكم إلى الجهاد". لكن : متى الجهاد؟ إن حسن البنا لم يحدد لاتباعه ميعاد الخروج للجهاد، وإن كان أشار إلى أوانه بقوله : " ففى الوقت الذى يكون فيه منكم معشر الإخوان المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسياً وروحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة، فى هذا الوقت، طالبونى بأن أخوض بكم لجاج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل جبار عنيد فإنى فاعل إن شاء الله "(١٣).

فهل كان التنظيم السرى المسلح لحركة الإخوان " الجهاز السرى "، هو التنظيم الذى كان سيضطلع بالجهاد، والأداة التى كانت ستتمكن من الاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب ؟

وهل كان انشقاق جناح " شباب سيدنا محمد " هو الرد على تأخر الجهاد ؟ إن الواضح أن الجهاد كان قد تأخر فعلاً، حتى أن التنظيم الذى تحرك هو تنظيم " الضباط الأحرار " وليس الجهاز السرى للإخوان، وأن الجيش هو الذى تمكن من الاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب وحل جماعة الإخوان.

فهل نجح " الضباط الأحرار " فى الوصول إلى " التوفيقية " التى فشلت فى إنجازها المصريون والسلفيون معاً ؟

لقد كان لعبد الناصر - كما صرح فى الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١ - صلات بكل التنظيمات والأحزاب فى مصر قبل ١٩٥٢، اتصل بحزب الوفد، وبحزب مصر الفتاة، وبالإخوان المسلمين، وبالشيعيين بما يعنى أنه كان ملماً بكل التيارات الفكرية التى كانت تموج بها مصر فى ذلك الحين.

أما بقية الضباط الأحرار القياديين، فقد كانوا موزعين بين تلك التنظيمات والأحزاب: عبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسين الشافعى، ورشاد مهنا، ارتبطوا بالإخوان المسلمين. خالد محيى الدين، وكمال رفعت، ويوسف صديق، كانوا أعضاء فى المنظمات الشيوعية. حسن إبراهيم، كان عضو (مصر الفتاة). وجمال سالم كان عضواً بالحزب الاشتراكى المصرى (مصر الفتاة سابقاً)، أنور السادات، انتقل من مصر الفتاة إلى الإخوان المسلمين. كما أن نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمى، بطريقة أو بأخرى، إلى المنظمات الوفدية أو إلى الجمهور الوفدى حتى سقوط الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق أن يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والدبابات قصره.

ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه عام ١٩٣٥، رئيساً للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التى كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستورى؟ (١٤).

هذا عن الخلفية الأيديولوجية للضباط القيايين لتنظيم الضباط الأحرار، فماذا عن الخلفية الاجتماعية ؟

يقول أنور عبد الملك: " كان من بين الضباط القيايين الثلاثة والعشرين، ثلاثة فقط (على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوروبية نظراً لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا. أما الآخرون، أى عشرون من ثلاثة وعشرين، فيتمون إلى بوجوازية المدن والريف الصغيرة "(١٥).

إن البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية "، ستصبح فيما بعد الأداة التى يفسر بها الماركسيون المصريون، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى مصر، منذ نهاية الحرب العظمى الثانية. يكتب أحد الباحثين الماركسيين : " دفعت ظروف تفاقم أزمة الانتقال من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى فى مصر وتجمدها لفترة تاريخية طويلة نسبياً بحكم ارتباطها بالمصالح الطبقية للثالث المسيطر : الاستعمار والإقطاع والاحتكار، إلى عدم نضوج طبقات المجتمع المصرى المستقر من رأسماليين وعمال، وبالتالي عجزهما عن قيادة التطور الاجتماعى والقيام بالثورة الوطنية ".

ولذلك - كما يستنتج الباحث - فإنه " لم يكن من بد حينئذ فى تحرك الفئات الوسطى والصغيرة من البرجوازية الوطنية (خاصة جناحها العسكرى المنظم) لقيادة المجتمع وحل القضية الوطنية والاجتماعية لصالح التطور الاجتماعى العام "(١٦).

وليس هذا مجال السجال حول ما إذا كان التكوين الاقتصادى - الاجتماعى قبل ١٩٥٢ اقناعياً أم تكويناً رأسمالياً متخلفاً كجزء تابع للنظام الرأسمالى العالمى. فسواء كان اقناعياً أو رأسمالياً متخلفاً، فإن النتيجة واحدة وهى : غياب الطبقتين الأساسيتين فى التحليل الماركسى : البرجوازية، والبروليتاريا. غير أن عدم قبول البرجوازية والبروليتاريا - فى حالة التكوين المصرى - أدى إلى نتيجة ثانية، استخلصها الماركسيون، وهى: نشوء وتطور " طبقة البرجوازية الصغيرة " بوصفها أكبر الطبقات عدداً وأكثرها نفوذاً (١٧).

إن اكتشاف " البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية، تختلف وظيفته فى حالة التكوين الاجتماعى المصرى (العربى) عنها فى حالة التكوين الاجتماعى الرأسمالى المتطور. ففى حالة التكوينات الاجتماعية الرأسمالية (المركزية) كانت الوظيفة نفى وجود طبقى وسطى بين طبقة

البرجوازية وطبقة البروليتاريا فى التقسيم الاجتماعى للعمل، ومن ثم فإن التناقض الرئيسى هو بين محورين رئيسيين : البرجوازية والبروليتاريا، وبالتالي فإن البرجوازية الصغيرة تتميز فى مصالحها الطبقة عن طبقة البروليتاريا، إلا إذا أزيح أفرادها إلى صفوف الطبقة الأخيرة^(١٨).

أما فى حالة التكوينات المتخلفة (والعربية منها) فقد كانت "البرجوازية الصغيرة" كإداة مفهومية، وظيفتها "التبرير البعدى" سواء فى موقف تبرير حتمية التنمية للارأسمالية أو فى موقف تبرير فشل التنمية للارأسمالية. وفى الموقف الأول، يستند التبرير إلى أن البرجوازية الكبيرة، بما هى خاضعة لرأس المال الأجنبى أو ضعيفة، لا تستطيع إنجاز تنمية رأسمالية ومن ثم تجب تصفيته^(١٩). ولأن امكانية التنمية الرأسمالية غير موجودة فلا حل إلا التنمية للارأسمالية التى ستضطلع بها البرجوازية الصغيرة الوطنية.

وفى الموقف الثانى، فإن البرجوازية الصغيرة "المزوجة الشخصية أيديولوجياً واجتماعياً لا تستطيع القيام بتحول جذرى فى المجتمع حتى لو أرادت ذلك على صعيد الفكر الأيديولوجى^(٢٠).

وفى ذات الموقف، ستستخدم "البرجوازية الصغيرة" فى تبرير "التوفيقية الناصرية"، وفى تبرير إخفاق تلك التوفيقية أيضاً. فهى الطبقة "التي ستعى ضرورة تحقيق التوازن والتوسط فى الجدلية الاجتماعية بين النقااض الاستقطابية فى الطرفين المتباعدين اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي شعورياً وفكرياً، وهى التى ستنبه - على صعيد الفكر والأدب والثقافة بعامه - إلى ضرورة التوفيق بين النقااض الفكرية والحضارية المتصارعة".

ويستطرد جابر الأنصارى : "إن هذه البرجوازية الصغيرة ستصمدى لمهام التحرر من الاستعمار الغربى، ثم ستتجه نحو محاولة إقامة الدولة القومية " الحديثة " وسيكون قدرها الصعب أن تدفع الغرب بيد لتأخذ حضارته وعونه بيد أخرى، وهو قدر لا يُحتمل تناقضه ولا تُحتمل مأساويته إلا من خلال صيغة توفيقية، قد لا تكون عضوية ولا أصلية، ولكنها مرنة، وضرورية نفسياً وعملياً، تقفز فوق النقااض لتوفق بين "الأصيل" و "الوافد" بين التراث والآخر - مبقية فى ذات الوقت على الفارق الكيانى بينهما^(٢١).

وهذه البرجوازية الصغيرة، كما لاحظ الكاتب الماركسى ميشيل كامل^(٢٢) هى التى ستكتشف ما يسمى بالطريق الثالث بين الرأسمالية والشيوعية باسم القومية حيناً وباسم الدين حيناً وباسم الانبثاق عن واقعنا حيناً ثالثاً. وفى رأيه أن هذا الاكتشاف الذى عبرت عنه البرجوازية المصرية الصغيرة وهى فى موقع السلطة قبل غيرها ليس أكثر من "اختيار

أيديولوجى - يجسد التذبذب والتردد الشديدين اللذين يسهيان بها عادة إلى إحدى حاصميين. إما السقوط والهزيمة أو الارتقاء فى أحضان العدو الطبقي والقومى. لذلك فهى تضع قاموسها الجديد فى الاقتصاد السياسى هكذا : هناك رأسمالية غير مستقلة، هناك قوى لا طبقات اجتماعية. كما أنها تختترع أسلوبها التنظيمى فى "تحالف قوى الشعب العامل" ذلك التنظيم السياسى المنفرد بالحكم الذى يتقوى أية معارضة خارجة أو حتى داخله...

والتذبذب والتردد الشديدين فى البرجوازية الصغيرة، بوصف ميشيل كامل، أو "التأرجح" بوصف جابر الأنصارى "يفسر لماذا اتخذت موقف التطرف والثورة حيناً، وموقف المحافظة والمسالمة حيناً، وموقف المهادنة والتوسط حيناً آخر، ولماذا حالفت الماركسية العالمية والمحلية تارة واتجهت للحياذ أو الغرب تارة أخرى. وهذا التأرجح هو مفتاح فهم الانقسامية أو ظاهرة التمازج والتعايش - وأحياناً التبعاد - بين النقااض والأضداد^(٢٣) ويذهب غالى شكرى إلى أبعد من ذلك : "فالبرجوازية المصرية الصغيرة وهى تغطى فصامها بالترجسية، تقع فى مصيدة ازواج الشخصية بين الوجه والقناع.. على صعيد الفرد يمارس الطوقس الدينية وهو قواد أو مختلس أو تاجر مخدرات دون أى إحساس بالذنب أو التناقض بل تحت شعار له نفوذ فولكلورى واسع هو (ساعة لقلبك وساعة لربك)، وله مغزاه أيضاً. وعلى صعيد العمل الوطنى، هى أكثر الفئات عدااء (عنصرياً) إلى اليهود وأكثرها ارتقاء تحت أقدام الدولة العربية، وهكذا^(٢٤) (التشديد والتعجب من عندنا).

وبالنظر إلى الطبيعة الطبقة والفكرية للبرجوازية الصغيرة، كان إخفاق الناصرية وكانت هزيمة ١٩٦٧ - عند الماركسين - "لأن السلطة الناصرية كانت تمثل البرجوازية الصغيرة"^(٢٥).

كتب عابد الجابرى "عندما يقرأ الماركسى العربى، مثلاً، فى نص من النصوص، أن من طبيعة البرجوازية الصغيرة التذبذب والعجز عن مواصلة الكفاح إلى النهاية، ثم يحكم بناء على ذلك بأن المسئولية فى هزيمة ١٩٦٧ ترجع إلى البرجوازية الصغيرة وقيادتها - عندما يقول "مفكر" عربى هذا القول - وهو قول رائج فى الأدبيات الثورية العربية المعاصرة، فإنه "يفكر" خارج الواقع العربى تماماً، ذلك أن "البرجوازية الصغيرة" كمقولة اجتماعية - ماركسية، يندرج تحتها أزيد من تسعين فى المائة من الشعب العربى أو الشعب المصرى، فهل يقبل هذا المفكر تحميل مسئولية الهزيمة إلى تسعين فى المائة من الشعب العربى أو المصرى ؟ وهل كان لتسعين فى المائة من الشعب العربى أو المصرى رأى فى الحرب أو السلم أو فى غيرهما من الأمور التى تهمه وتقرر مصيره^(٢٦)؟

لقد كانت الوسطية / التوفيقية الناصرية، محصلة للبنية الاجتماعية والفكرية ونهاية منطقية للظروف الاقتصادية والسياسية في مصر، بل والظروف الدينية في ظل الاستقطاب بين المعسكرين الدوليين عقب الحرب العظمى الثانية.

ففي الحق أنه، لم تكن لتستطيع إحدى الطبقتين الاجتماعيتين حسم الصراع لصالحها لعدم تبلور أى منهما : الرأسمالية أو العاملة. وأخفق التيار العصري كما التيار الإسلامى في قيادة المجتمع، وتفسخت الحياة الفكرية والسياسية ثم حدث انشطار العنف والفوضى. وكان تحرك الجيش " لأنه الوحيد القادر على استبدال التفسخ والعنف والفوضى بالاتحاد والنظام والعمل^(*)، وكانت وسيلة الانقلاب العسكرى - بدون إراقة دماء - هى الوسيلة المناسبة لتصور " الوسطية " فى التغيير.

على المستوى السياسى الداخلى، رفضت الناصرية نظام تعدد الأحزاب كما نظام الحزب الواحد وتبنت صيغة تحالف قوى الشعب، فى أشكال "هيئة التحرير" و "الاتحاد القومى" و "الاتحاد الاشتراكي" .. تحالف الشعب ضد الغرب المهيمن فى الخارج والأقلية المسيطرة فى الداخل.

وعلى المستوى الاجتماعى، كان رفض اليمين كما كان رفض اليسار. ولذلك كان ضرب سلطة كبار ملاك الأرض بالإصلاح الزراعى ثم ضرب الرأسمالية الصناعية الكبيرة بعد ١٩٦١ بالتأميم. ولذلك أيضاً، كان ضرب الجيش بكل عنف لتحرك عمالى يسارى وإعدام اثنين من العمال - خميس والبقري - بعد شهر واحد من الانقلاب.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن الاشتراكية العربية التى تقدمها الناصرية تتأصل ضد تحالف الإقطاع ورأس المال ولكنها لا تطمح أبداً فى " .. إلغاء الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها " ، فالاشتراكية كما يقول جمال عبد الناصر فى الميثاق " هى طريقنا إلى العدل .. وكان من الواضح أن العدل الذى كنا ننادى به هو فعلاً شريعة الله " .

وعلى الصعيد الفكرى، كان التوسط بين العصرية والإسلامية، بين العلم والدين. فالعلم كما ورد بالميثاق " هو السلاح الحقيقى للإرادة الثورية " ، كما أن العلم " هو السلاح الحقيقى الذى يحقق النصر " . غير أن هذه النظرة للعلم تختلف عن نظرة المادية التى تغفل " أن الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من آديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات " . كما أن العودة إلى الدين ليست على طريقة

(*) الاتحاد والنظام والعمل. شعار طرحه الضباط الاحرار بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

السلفيين وإنما باعتباره أيديولوجية تعبوية، باعتبار " أن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقة التقدم، وذلك باقتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية. إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية بل إن أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان" حسب تأكيد الميثاق، وهكذا تستخدم الناصرية سلاح الدين فى مواجهة الاتجاهات العصرية (خاصة الماركسية) من جهة، وفى مواجهة الاتجاهات الإسلامية (خاصة الإخوان المسلمين) من جهة أخرى.

وبذلك، تبدو "الناصرية" وكأنها "أيديولوجيا وسطية" تجد تعبيرها العملى فى مفهوم الوسطية: الوسطية بين الطبقات، الوسطية بين النظم الاقتصادية، الوسطية بين العلم والدين، والوسطية بين المعسكرين الدوليين أيضاً.

أيديولوجيا وسطية، سعت وهدفت، إلى تأميم الصراع الطبقي ومن ثم الصراع الأيديولوجى، فقد احتفظت بطرفى المعادلة جنباً إلى جنب: الملكية الخاصة والاشتراكية، التراث والعصر، الأصالة والمعاصرة، العلمانية والدين، الصدام بالغرب والتعاون معه.. إلى آخر سلسلة الثنائيات من النقااض الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.

وقد ساعد على تأميم أو تأجيل الصراع، الإنجازات التى استطاعت الناصرية تحقيقها سواء على المستوى الوطنى أو المستوى الاجتماعى. علاوة على أن الحكم الناصرى ظل قادراً على نفى أى قوة سياسية أو تيار سياسى من الحياة السياسية الرسمية وتغييبها فى السجون، وهو ما حدث مع الإخوان المسلمين ومع الشيوعيين.

كتب جلال أمين : " ما حققته التجربة - يقصد الناصرية - من انتصارات حقيقية فى تحقيق التنمية التى تتوفر لها درجة عالية من الاستقلال، اضطرت الجميع كارهين أو بطيب خاطر، إلى الاعتراف بها، لم يكن نجاح عبد الناصر فى صد الضغط الاستعمارى وفى دعم الاتجاه القومى العربى وفى رفع معدلات التصنيع وتقريب الفوارق بين الطبقات، ما يمكن لأحد إنكاره أياً كان موقفه الأيديولوجى.

وألست كل هذا مما يطلبه طلاب النهضة من العلمانيين الليبراليين والماركسيين والتراشيين على السواء ؟ وإذا كان عبد الناصر قد ضحى بالديمقراطية السياسية ألم يكن من الممكن أن يشفع له فى ذلك نجاحه الباهر فى كل الجبهات ؟ كان من الممكن إذن تأجيل قضية الديمقراطية، المزينة على الليبراليين، وقضية التطبيق الكامل للاشتراكية المزينة على

الماركسيين، وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية، العزيزة على السلفيين، طالما بدت التجربة الناصرية حية ومستمرة، فإذا لم يطق البعض الصبر على تأجيل أى من القضايا الثلاث، كان من السهل عزله عن الحياة السياسية عزلاً تاماً^(٢٧).

غير أن الربط بين إنجازات الناصرية وتأجيل الصراع، سيؤدى إلى ربط آخر بين انكسار الناصرية وعودة الصراع. فقد " كان انكسار التجربة الناصرية ثم انحسارها فى بداية السبعينيات كفيل بتججير الصراع من جديد " بعد " سنوات الكبت الطويلة فى ظل الناصرية " ثم " فشل السبعينيات الذريع فى كل مجال من المجالات التى حقق فيها عبد الناصر انتصاراته^(٢٨)، وبذلك، يتم القفز فوق مسألة تقييم " توفيقية " الناصرية، ومن ثم استنتاج أن تلك التوفيقية كان من الممكن أن تستمر لولا ضرب التجربة الناصرية.

إن الناصرية فى صعودها وانكسارها، كانت تعبيراً عن التكوين الاجتماعى والفكرى فى مصر، الباحث دائماً عن " صيغة توفيقية، وسطية، بين الذات والآخر (الغريب)، بين التراث والعصر، بين المساواة والحرية، (صيغة المستبد العادل)".

وقد اجتهدت الناصرية، رغم ثقل التركة الداخلية والتحديات الخارجية، فى صياغة تلك التوفيقية أو الوسطية، فى زخم معركة البناء فى الداخل ومعركة الصراع مع الخارج. غير أن الناصرية وصياغتها التوفيقية الوسطية حملت بذور إجهاضها. فالتوفيق بين الدين والعلم، وبين التراث والعصر، وبين الملكية الخاصة والاشتراكية، بغية الوسطية، أدى فى كثير من الأحيان إلى " تليفية " تسمح " باستخدام المفهوم وقطعه عن أصوله المعرفية فى آن " حيث "يصبح العلم مرادفاً للتقنية لا المنهج، ويصبح العصر هو الاستهلاك والاستيراد لا القيم والمدرجات، وتصبح الاشتراكية نظاماً اقتصادياً دون مادية جدلية " هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن " التوفيقية الناصرية " اعتمدت تقليب السياسى على النظرى، إذ أن "التجربة والخطأ فى حياة الأمم، كشأنها فى حياة الأفراد هى الطريق للنضوج والثورة " كما ورد فى الميثاق. وتقليب السياسى على النظرى هو الذى يسمح بتجاوز التناقضات دون تفاعلها، ويؤدى إلى حل موقفى سياسى دون أن يكون حلاً فكرياً حقيقياً. حل على المستوى النظرى وليس على المستوى العملى، وتأتى هزيمة ١٩٦٧ لتكشف ذلك.

كتب عابد الجابرى : " من يقارن بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كان يعيشه العرب قبل حرب ١٩٦٧، والواقع.. الذى أصبحوا يعيشونه بعدها لن يجد قط ما يمكن تبرير تلك الردة على صعيد الفكر... فلا المنشآت الاقتصادية دُمّرت ولا الطبقات ترحّضت من مواقعها ولا أساليب الحكم تغيرت. إن " كل " ما حدث على صعيد الواقع هو

انكسار جيوش واحتلال أرض، الشيء الذى يعنى - على صعيد الواقع - أن العرب خسروا حرباً أخرى مع إسرائيل.

إن الردة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع المادى ثابتاً يطرح جوهر العلاقة بين الفكر والواقع. وبعبارة أخرى إن تلك الردة تعنى أن الفكر العربى قبل حرب ١٩٦٧ لم يكن يعبر عن معطيات الواقع العربى الحقيقية القائمة آنئذ بل كان يعبر عن " واقع " آخر كان يعيشه العرب على صعيد الحلم. وعندما حلت بهم الهزيمة اصطدموا بالواقع الحقيقى الذى يعيشونه ويتحركون فى إطاره فتحول حلمهم ذاك، بكل سرعة لازمانية- الحلم- تحول إلى كابوس^(٢٩).

وعلى الصعيد السياسى الداخلى، كانت صيغة " التحالف " تتعامل مع الشعب ككتلة متراسة ساكنة لا تحمل تناقضاً داخلياً وتعتمد الطابع القومى اللاديمقراطى فى الممارسة أى تسيير الجماهير مباشرة من فوق دون تنظيمها واعتبارها موضوعاً لاذاتاً قادرة، مع نفى الحركات المنظمة لليمين أو اليسار. ولذلك ظلت عناصر الواقع المصرى تحت سطح التوفيقية والوسطية متشرنقة (غير مندمجة) حتى كانت هزيمة ١٩٦٧ ثم غياب جمال عبد الناصر، فتفتقت الشرنقات متزاحمة: الملكية الخاصة إلى جانب القطاع العام، والليبرالية إلى جانب الماركسية والسلفية إلى جوار الناصرية، والإحياء الإسلامى إلى جوار الانفتاح والتغريب، مستعدة مشاهد التفسخ والفوضى والعنف التى كانت موجودة فى الاربعينيات.

وليس من عجب، فى إطار تكوين اجتماعى وأيديولوجى هجين، أن يفشل نمط التحديث الاشتراكى، كما فشل قبله نمط التحديث الليبرالى وبذلك يصح القول " إنه إذا كانت الأردية (الليبرالية) فى الفترة السابقة قشوراً على جسم قديم، فإن الأردية (الراдикаلية) الاشتراكية الوحشية لم تكن أكثر انسجاماً وتجذراً على الجسم القديم ذاته. هذا الجسم الذى لم يتضح بعد ماذا سيكون وكيف سيحيا. إن (الثابت) فيه هو مكوناته أو " متحولات " جديدة وأفدة - تفرضها الظروف أو طبيعة المرحلة - ثم تنفك عنها وتسقطها لتعود وتتوافق - بعد فترة ضياع وبحث - مع مكونات جديدة أخرى - أنسب وقتياً - وهكذا... دون اندماج عضوى ودون تلقين خلّاق. ويبقى القديم على قدمه، ولا يترسخ الجديد. بل يسقط قشرة بعد قشرة، ومرحلة إثر مرحلة^(٣٠).

- (٢٠) د. هشام شرابي، مصدر سبق ذكره ص ١٢١.
- (٢١) د. جابر الأنصاري، مصدر سبق ذكره ص ١٦٣.
- (٢٢) ميشيل كامل، لماذا البرجوازية الصغيرة؟ مجلة الطريق، العدد ١، ١٩٧١.
- وكذلك: د. غالي شكرى، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، الدار العربية للكتاب، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٨٤.
- (٢٣) د. جابر الأنصاري، مصدر سبق ذكره ص ١٧٢.
- (٢٤) د. غالي شكرى، النهضة والسقوط ٠٠ المصدر السابق ذكره ص ٢٨٥.
- (٢٥) على سبيل المثال:
- كريم مروة، كيف نواجه الأزمة، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ١٠٦ - ١٠٩.
- د. رفعت السعيد، تأملات في الناصرية، ط ٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ص ٣٩ - ٥٠.
- (٢٦) د. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره ص ١٨٥.
- (٢٧) د. جلال أمين، التراث والتنمية العربية، في: ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ١٩٨٥، ص ٧٥٥.
- (٢٨) د. جلال أمين، المصدر السابق ص ٧٥٥ - ٧٥٦.
- (٢٩) د. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ - ٣٣.
- (٣٠) د. جابر الأنصاري، تحولات الفكر، مصدر سبق ذكره ص ١٧٤.

هوامش ومراجع (٢)

- (١) المنار مجلد ٢، ج ٢٢، ١٨٢٢، ص ٣٣٧.
- (٢) المصدر السابق ذكره، ص ٢٤٥.
- (٣) نفس المصدر ص ٣٤٢.
- (٤) ورد في: على أولملي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٦٤.
- (٥) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.
- (٦) حسن البنا، المصدر السابق ذكره.
- (٧) حسن البنا، الإخوان بين السياسة والدين، مجلة الإخوان المسلمون، ١٢ جمادى الآخر ١٣٥٧ هـ، ص ٧.
- (٨) د. زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨)، مكتبه وهي، القاهرة ص ٨٩.
- (٩) حسن البنا، رسائل الإمام، مصدر سبق ذكره.
- (١٠) ورد في: على أولملي، مصدر سبق ذكره ص ١٥٨ - ١٥٩.
- (١١) حسن البنا، رسائل الإمام، ص ١٧٢.
- (١٢) حسن البنا، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي، ورد في: مجموعة رسائل الإمام.
- (١٣) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٤٢.
- (١٤) حسن البنا، إننا على استعداد لبذل ضحايا أخرى، مجلة الإخوان المسلمون ٢٠ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ.
- (١٥) انظر: P.J. Vaticiotis, *The Egyptian Army in Politics*, Bloomington, 1961, 1961.
- وكذلك: د. أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٤.
- (١٦) د. أنور عبد الملك، المصدر السابق ص ٢١٦.
- (١٧) د. جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ط ١، ١٩٧٨، ص ٦١.
- (١٨) د. هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٢٥.

(٣) الأصولية الإسلامية والدولة المعاصرة

رداً على إخفاق التوفيقية السلفية والتوفيقية العصرية، برزت " الأصولية الإسلامية " لتمثل قطعاً ليس مع " المجتمع المحدث "، وحسب، بل ومع الإصلاحية الإسلامية منذ الشيخ حسن العطار وحتى ظهور حركة الإخوان المسلمين قبل أن تتحول الأخيرة إلى سلفية متصلبة، فيها هو ذا سيد قطب يقطع مع القائم بما هو جاهلية معتمدة على حاكمية البشر ليصل مع الاسلام وحاكمية الله " فالمسألة في حقيقتها هي مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام، وهذا ينبغي أن يكون واضحاً^(١).

ووضع المسألة على هذا النحو راجع للانحراف عن الإسلام " فنحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً.. هو كذلك من صنع الجاهلية^(٢).

ولذلك فإن الهدف في مواجهه هذه الجاهلية، اقرار وإعمال حاكمية الله في المجتمع الإسلامي، فبمقتضى " لا إله إلا الله - كما يدركها العربي العارف بمدلولات لغته : لا حاكمية إلا لله، ولا شريعة إلا من الله ولا سلطان لأحد على أحد لأن السلطان كله لله^(٣).

أما أداة الحركة لإقامة المجتمع الإسلامي فهي الجماعة الإسلامية " حين يؤمن الإنسان الواحد بهذه العقيدة يبدأ وجود المجتمع الإسلامي (قيماً).. وحين يبلغ المؤمن بهذه العقيدة ثلاثة نفر... يكون المجتمع الإسلامي قد وجد (فعلاً)... والثلاثة يصبحون عشرة، والعشرة يصبحون مائة، والمائة يصبحون ألفاً، و الألف يصبحون اثني عشر ألفاً... ويبرز ويتقرر وجود المجتمع الإسلامي^(٤).

ومن عباءة سيد قطب، ستخرج جماعات إسلامية متوالية لإقامة المجتمع الإسلامي القائم على حاكمية الله فوق أنقاض مجتمع الجاهلية القائم على حاكمية البشر : حزب التحرير الإسلامي (الذي ارتبط بحادث الفنية العسكرية ١٩٧٤)، وجماعة المسلمين (المسماة بالكففر والهجرة ١٩٧٧)، وتنظيم الجهاد (١٩٧٨)، الجماعة الإسلامية.

إن الدولة المعاصرة شأنها شأن الدول الواقعة على هامش مراكز الإنتاج والمعركة العالمية، كان مصيرها محكوماً بمصالح هذه المراكز والنظام المعرفى السائد فى الغرب. وإذا كانت قد استطاعت بعد الحرب العظمى الثانية أن تتحدى المصالح الغربية وتتجزأ بعض الانتصارات من أجل مصالحها باعتبارها ممثلة لتحالف اجتماعى، إلا أنها لم تستطع تحدى النظام المعرفى الغربى بل استمدت منه مناهج التحديث الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وأدواته: رأسمال، تكنولوجيا، خبرات. وقبل ذلك، اعتمدت على تصوراتها لواقع مجتمعتها المحلى بل واعتبرته نظام الحقيقة والوجود، فقد كان الهدف مواجهة التخلف، بما هو تخلف زمنى وتكنولوجيا ورأسمالى عن المجتمعات المتطورة فى غرب أوروبا.

ورغم أن تحدى المصالح الغربية، لم يكن يهدف التخلص من الوظيفة الهامشية فى تقسيم العمل الدولى بل تحسين شروط التبعية للمراكز العالمية، إلا أن الأخيرة استطاعت سحق هذا التحدى. كما أن استيراد تصورات ومناهج وأدوات التحديث من المراكز العالمية، لم تكن نتيجته سوى استبقاء الوظيفة الطرقية للمراكز المسيطرة دون السيطرة على التراكم الرأسمالى أو التجدد الذاتى التكنولوجى وإنتاج الحاجات الأساسية دون إيناع حقيقى للثقافة الوطنية. وحين يشد الضغط الغربى على الدولة المعاصرة، فإنها تتخلى عن دعاوى الاستقلال رافعة دعاوى " الانفتاح " والمحصلة هى " التبعية "، إلا أنها تظل رافعة شعار التحديث والتنمية، والمحصلة هى تحديث التخلف وتنمية الفقر لتتحول - الدولة المعاصرة - فى النهاية إلى أداة قمعية تضمن سيطرة المركز العالمى على مجتمعتها، ولا يتم ذلك إلا بالعنف وإن تم تحت لافتة ديمقراطية. وتكون النتائج : لا استقلال، لا تحديث، لا ديمقراطية.

ومن هنا، وفى مواجهة عناصر شرعية الدولة المعاصرة المتأكلة: الاستقلال الموهوم، والتحديث على النمط الغربى، واللاديمقراطية، طرحت الجماعات الاصولية الإسلامية عناصر شرعية جديدة لسلطة بديلة.

يبدأ صالح سرية (حزب التحرير الإسلامى)، باستمداد مفهومى الجاهلية والجماعة الإسلامية، من سيد قطب، لنقويض القائم وبناء المجتمع الإسلامى الذى يدين بالحاكمية لله. إن خطاب حزب التحرير الإسلامى، كما ورد فى كتاب " رسالة الإيمان " سرية تتحول فيه الجاهلية إلى " تكفير " إذ " أن الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر لا شك فى ذلك " أما الاشتراكية والليبرالية والوطنية والقومية... إلخ فهى " مناهج أرضية ". وإذ ذلك هى " كفر بواح ". والديمقراطية " مناهج للحياة مخالف لنهاج الإسلام، ففى الديمقراطية الشعب هو

فى كتابه " الأنثروبولوجيا السياسية"، يعيد العالم الأنثروبولوجى الفرنسى جورج بالاندييه تأكيد " أن الدين يمكن أن يكون أداة قوة، ضمانة للشرعية، غير أنه يمكن للدين أن يشكل أيضاً أداة تحد للنظام الوضعى، وفى عصر الأزمات، فإن الحركة ذات الطابع النبوى تضع النظام القائم على المحك وتصل عبر هذا إلى مرحلة إيجاد السلطة البديلة المناسبة " (٥).

ومن هنا نفهم كيف حاولت الناصرية توظيف الدين الإسلامى كأداة للتعبئة وضمانة للشرعية فى مواجهة السلفيين واللمانين على السواء.

ولكن لماذا يبدو " الإحياء السلفى " منذ منتصف الستينيات كأداة تحد للنظام الوضعى ويبدو كشرعية بديلة اليوم ؟

لقد قامت شرعية الدولة المعاصرة على هدفى: الاستقلال عن السيطرة الغربية، وتحديث الاقتصاد والمجتمع (أى نفى التخلف).

على صعيد الاستقلال، استطاعت الدولة المعاصرة الحصول على الاستقلال السياسى، ودخلت فى صراع مرير مع السيطرة الغربية ضحت فى سبيله بالديمقراطية (أو هكذا ادعت) ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ فكانت محكاً قاسياً لدعاوى الاستقلال والصراع ضد الهيمنة الغربية التى رفعتها الدولة الحديثة، إذ كانت النتيجة احتلال جزء من الوطن ثم " انفتاح " الأبواب للتدخل الأجنبى سياسياً واقتصادياً.

وعلى صعيد التحديث، رفعت الدولة شعارات الحداثة مع الأصالة، والكفاية مع العدل، ووعدت بالاستهلاك الواسع من التليفزيون إلى السيارة، والتصنيع الكامل من الإبرة إلى الصاروخ، ثم " الانفتاح " بلا قيود على التكنولوجيا ورأس المال الغربيين. وكانت النتائج زيادة الفقر، بسوء توزيع الدخل، والتبعية المالية والتكنولوجية والغذائية. وبدلاً من التحديث لنفى التخلف حصل تحديث التخلف، وبدلاً من التزاوج بين الأصالة والحداثة كان الانشقاق والتفسيخ على صعيد المجتمع والثقافة.

ومن ثم فإن عملية التحديث فى الشرق العربى " لا هى أدت إلى ما يشبه (النموذج اليابانى) ولا هى أدت إلى ما يقرب من (النموذج الصينى) ولا هى وصلت إلى مستوى (النموذج الهندى) فى تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية مع محافظتها على تراثها الروحى وطابعها التقليدى " (٦).

فما طبيعة الدولة المعاصرة، وكيف لم يكن من الممكن موضوعياً أن تنجز الاستقلال

والتحديث ؟

صاحب السلطة في التشريع يحلل ويحرم ما يشاء، في حين أن الشعب في الإسلام لا صلاحية له في تحليل الحرام وتحريمه الحلال، ولو أجمع الشعب كله على ذلك". ويقابل مفهوم الجماعة الإسلامية التي تفرض "حاكمية الله" عند سيد قطب، مفهوم "الجهاد" لتغيير النظام الكافر كفرض عين على كل مسلم ومسلمة، إلا أن سرية لم يمانع في المشاركة في أجهزة الحكم ومؤسسات النظام الكافر، خدمة للحركة الإسلامية.

ويأتى شكرى مصطفى (جماعة المسلمين : التكفير والهجرة) مستمداً من سيد قطب مفهوم الجاهلية وقد تحول إلى "التكفير" عند صالح سرية. وكما ورد في "التوسمات" (*) التي كتبها شكرى مصطفى: "كما سادت الجاهلية بين الدعوة المحمدية.. تسود الجاهلية اليوم"... إلا أن التكفير عند جماعة المسلمين يحتم اعتزال المجتمع ونظمه "الهجرة" لا التعايش معه، حتى تتمكن الجماعة من تقويضه. ومن ثم فإن "الجهاد" لا يكون في ظل التعايش مع المجتمع ونظمه، وإنما بعد القطع معه والانفصال عنه "فلقد هاجر النبي وجماعته قبل أن يبدأ جهاد المشركين" وذلك تمايز مصطفى عن سرية، فالأخير أجاز للمسلم الحصول على المناصب في الدولة الكافرة ومع ذلك يكون مؤمناً كامل الإيمان إذا كان هدفه إقامة الدولة الإسلامية.

أما محمد عبد السلام فرج (جماعة الجهاد) فيحدد في كتيب "الفريضة الغائبة" - أي الجهاد - طريق المسلمين، حسب ما أورد في خاتمته. فيبدأ بتوصيف الواقع "فالدولة تحكم بأحكام الكفر، بالرغم من أن أغلب أهلها مسلمون... والأحكام التي تطلو المسلمين اليوم هي أحكام الكفر، بل هي قوانين وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين" أي أن عناصر الواقع هي: محكومون مسلمون، ودولة كافرة، وحكام كافرون. ولذلك فإن الهدف "إقامة الدولة الإسلامية" باعتبارها النواة لإقامة فرض الخلافة الإسلامية كما بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن كونها أمر من أوامر المولى، جل وعلا.

أما السبيل إلى تحقيق الهدف، فهو الجهاد (الفريضة الغائبة) إذ أن "ترك الجهاد هو السبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم من ذل ومهانة. وتفرق وتمزق". وإذا كان الجهاد يصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة إذا احتل العدو بعضاً من أرض الإسلام، حتى يجب الخروج عليه دون استئذان فإن العدو "بالنسبة للأقطار الإسلامية يقيم في ديارهم، بل أصبح هذا العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدو هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم قرض عين". أما أداة القتال (الجهاد) فهي "الجماعة المجاهدة" من "القلة المؤمنة"

(*) نص مخطوط وضعه شكرى مصطفى كمنهاج لجماعة المسلمين.

التي وعدها الله بالنصر الدائم هجيوس المسلمين، حتى سر...
ويواجهون جيوشاً أضعافهم".

إن عبد السلام فرج يلتقى مع صالح سرية في تكفير الدولة والحكام دون تكفير المحكومين المسلمين وبما يبرر التفسير في القمة أي الانقلاب، إلا أنه يختلف معه في اجتهاده بجواز تقلد المسلم للمناصب في الدولة الكافرة، فيرد على ذلك الاجتهاد بقوله "إن هناك من يقول أن على المسلمين الاجتهاد من أجل الحصول على المناصب، فأقول إنهم سيكونون من الدولة ولن يصل الأمر إلى توصيل أى شخصية مسلمة إلى منصب وزارى إلا إذا كان موالياً للنظام موالة كاملة". وهو بذلك، قد التقى مع شكرى مصطفى في رأيه بعدم جواز العمل في مؤسسات الدولة الكافرة، إلا أن فرج اختلف مع شكرى مصطفى في فكرة هجرة المجتمع بدعوى أنه يعيش المرحلة المكية واعتبر ذلك بمثابة "هروب من الأسلوب الصحيح والشرعى والوحيد لإقامة الدولة الإسلامية وهو الجهاد".

وبعد إعدام محمد عبد السلام فرج، بعد حادث اغتيال الرئيس السادات (١٩٨١)، يحاول عبود الزمر من داخل السجن تطوير الخطاب السياسى لجماعة الجهاد، بإدخال مفاهيم جديدة، أهمها الثورة والتأكيد على أنه يقدم منهاجاً يقوم على عدة أسس منها العلمية بمعنى الاستفادة بالعلوم الواقعية النافعة للحركة الإسلامية والاستعانة بمتخصصيها.. العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية والإعلامية والتربوية.... الخ. "إلا أن الزمر، حسب النص الذى أعده "منهاج جماعة الجهاد الإسلامى" (*) يعيد تأكيد ما جاء في "الفريضة الغائبة" حول: الواقع، والهدف والوسيلة، فالواقع الذى نتج عن سقوط الخلافة، تفتت الأمة الإسلامية إلى دويلات هشة التهمها الاستعمار، فتولى حكمها "حكام يدينون بالولاء للشرق أو الغرب وبنوا كتاب الله وراء ظهورهم ورفعوا لواء الديمقراطية تارة، فنادوا بالعلمانية والوطنية والقومية والحياة النيابية والحرية الشخصية والتبرج والاختلاط فانهار الاقتصاد وانحدرت الأخلاق وضاعت الحريات وتبددت الآمال وياتت الأهداف فى طى الأوهام. ثم بادروا برفع راية الاشتراكية تارة أخرى فهتفوا بحياة الاشتراكية والحرية والوحدة ودعوا إلى التقدم بالرقى وتحرير فلسطين. فلا الجوع سد من رمق ولا ردت إلينا فلسطين، بل وقشلت محاولات الوحدة وذبحت الحرية على النصب وشدد الخناق على المعارضين وأرخص العنان

(*) نص منشور، أعده عبود الزمر فى السجن عام ١٩٨٦.

للمصاة الفاجرين". هذا بالنسبة للعالم الإسلامي، أما عن واقع مصر - يقول الزمر - لقد أصبح جلياً أن النظام الحاكم في مصر قد أعرض عن الإسلام وارتدى في أحضان تلك الحضارة المزعومة، فطبق النظام الاشتراكي تارة والنظام الديمقراطي تارة أخرى في حقبة يسيرة فلم يزد ذلك إلا خسرانا في الدنيا والآخرة.

وأمام هذا الواقع " فإن المنهج الإسلامي الذي نعتقده قد أخير عن أنه النظام الصحيح منذ أربعة عشر قرناً من الزمان.. وهكذا فلقد أصبح الحل الإسلامي وهو البديل " وذلك فإن الهدف هو "الدولة الإسلامية" وذلك مرده " أن الإسلام بحاجة إلى دولة تحمي العقيدة وتقيم الشغائر في طمأنينة وترعى النشء على الأخلاق القومية، وتطبق القوانين والتشريعات الإسلامية ليسود العدل ويعم الخير ".

أما الأسلوب فهو " المنهج الانقلابي " ذلك الطابع الذي يصيغ حركة جماعتنا نحو تحقيق غايتها السامية وذلك بالثورة الإسلامية على النظم الجاهلية القائمة في البلاد، واقتلاع جذور الباطل وإحداث التغيير الشامل في كل جوانب الحياة بإحلال البديل الإسلامي، راقضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية إلى التدرج في التطبيق أو تطبيق الحدود فقط.. ".

أما وسائل أسلوب (الانقلاب / الثورة) فهي تتعدد خلال " عمليتين هامتين لا غنى عن أى منهما، لا تتجزآن بل تسيران جنباً إلى جنب، ففي الوقت الذي تقوم فيه الجماعة بالبناء والتكوين، تتحرك بما يتم بناؤه نحو الهدف " وتتضمن عملية البناء والتكوين " التعليم والتربية والإعداد القتالي والتنظيمي " فيما تشمل عملية الحركة " الدعوة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد " والعمليتان : " لا صحة للفصل بينهما على مستوى الجماعة ".

ومن هنا يتبدى أن عبود الزمر، قد رجع إلى فكرة " الثورة الشعبية " التي طرحها من خلال خطة عام ١٩٧٩ على أن يتم تنفيذها عام ١٩٨٣، وذلك على عكس ما لجأ إليه عام ١٩٨١ بتغيير قمة النظام باغتيال الرئيس السادات.

ولم يختلف مفتى الجماعة الإسلامية وأميرها د. عمر عبد الرحمن، مع خطاب جماعة الجهاد في مسائل تكفير الحكم. وخلعه بالجهاد. إقامة الدولة الإسلامية. فقد أفتى بأن «الحكم بما وضعه الأفراد من قوانين مستوردة من دول الكفر.. كفر بلا ريب وضلال لا يرقى إليه الشك». ولذلك ترى الجماعة أن «الجهاد» مفروض لخلق الكفار، وردع الطوائف التي تساندنهم وتنصيب خليفة مسلم». ويقول قادة الجماعة الإسلامية: «نحن لا نرضى إلا بخلافة على نهج النبوة ترث خلافتنا الأولى»(*)

(*) تتضمن إصدارات الجماعة الإسلامية، وأهمها ميثاق العمل الإسلامي، وأصناف الحكم وأحكامهم، وحتمية المواجهة، إضافة إلى كتيب كلمة حق للدكتور عمر عبد الرحمن، الأسس الفكرية لخطاب الجماعة.

لقد كان مهماً، تناول حيثيات حكم الجماعات الإسلامية الأصولية في شرعية الدولة المعاصرة، وعناصر شرعية " الدولة البديلة " التي توجب " الجهاد " من أجل إقامتها.

غير أن الحركة الأصولية الإسلامية، ليست مرادفة لظاهرة " الإحياء الإسلامي " بقدر ما هي توظيفاً سياسياً للإسلام وتأييله بما يخدم أهدافها السياسية.

إن ظاهرة الإحياء الإسلامي، وإن كانت تتمظهر في العودة إلى الإسلام كنظام كامل حقيقة في علاقة الإنسان بالكون، والحياة (السلوكيات والقيم) فإنها تتخذ أشكالاً للطقوس والعبادات، وأنماطاً للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب - اللحية) وقبولاً لتطبيق الشريعة الإسلامية.. كرد فعل للتغريب الذي تعرض له الواقع المصري والعربي. أى أن الإحياء لا يرتبط بهدف التغيير الاجتماعي حتى بالمعنى الإصلاحي. أما الأصولية الإسلامية، فتستهدف الانقلاب على أساس أنها تقدم نفسها كبديل في وقت الأزمة.

ويقدم عالم الاجتماع الفرنسي هنري ديزروش Henri Desroche منهجية عامة لتوضيح الوظائف المتنوعة التي يقوم بها الدين في المجتمع : ففي السياق الإيجابي، يكون عاملاً للتغيير الاجتماعي، وفي السياق السلبي، يكون عائقاً للتغيير، وفي سياق آخر، يختلف الأمر باختلاف مرحلة التطور التي تعيشها الجماعة وكيفية فهمها للدين..

وإذا ما طبقنا تلك المنهجية على الإسلام، فإن الإسلاميين الإصلاحيين (الأفغانى - عبده - الكواكبي - رشيد رضا - حسن البنا : في مرحلته المبكرة) قد عبروا عن السياق الإيجابي، فيما ركز الماركسيون والليبراليون - عبر ماركس أو ماكس فيبر - على السياق السلبي (*). أما السياق الثالث، فقد عبر عنه الإسلاميون الأصوليون بتوظيف الإسلام كبديل في مرحلة الأزمة. إلا أنهم يفتقنون حلاً حقيقياً لتجاوز الأزمة، ويكتفون بالإعلان عن أن تبني الإسلام هو في حد ذاته الحل.. ولكن أى إسلام، وأى حل ؟ أنه إسلام عصر النبوة والخلافة الراشدة، عصر الإيمان والعدالة والفتح والحضارة الإسلامية... والحل هو إلقاء الزمان والهروب إلى ذلك العصر من عصر الجاهلية والظلم والانسحاق أمام الجاهلية الفريية.. العصر الذي لم يعد يطاق.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن عودة الإسلام كأيديولوجية سياسية انقلابية، هي استجابة لإزاحة الإسلام، بواسطة الدولة الحديثة من ناحية وبواسطة المركز الغربي من ناحية (*). من الماركسيين من اعتبر الإسلام عامل محافظة وعامل تغيير في ذات الوقت مثل ماكسيم رودنسون، وإن وظّف تلك الخصيصة لبيان إمكان التحول إلى الاشتراكية.

مشجّر للحركات الإسلامية الأصولية الجديدة

(٧١ - ١٩٩١) (*)

الاسم	الشخصيات	الحقبة	المصطلح / المفتح
شباب محمد = الفنية العسكرية	صالح سرية - طلال الانتصاري	٧١ - ١٩٧٤	الجهاد
جماعة المسلمين = التكفير والهجرة	شكري مصطفى - ماهر البكري - حلمي الجزار	٧١ - ١٩٧٧	الهجرة
الجماعات الإسلامية (التيار الإخواني السلفي)	محمد الإسلاميون - عصام العريان	٧٣ - ١٩٧٧	الطليعة الخيرية
جماعة الجهاد (*)	عبد السلام فرج - خالد الاسلامبولي - عيود الزمر	٧٧ -	الجهاد التكفير
الجماعة الإسلامية	د. عمر عبد الرحمن - دناجج ابراهيم - كرم زهدي - عصام دربالة	٧٧ -	الجهاد التكفير
جماعة طه السماوي أنشقاق من جماعة المسلمين ومن حد من الجهاد	عبد الله السماوي	١٩٨٦	تغيير المنكر
الناجون من النار	مجدى الصفتي - يسرى عبد المنعم - محمد كاظم	١٩٨٧	الجهاد دون تكفير
جماعة أحمد يوسف (بني) سوييف) انشقاق من الجماعة الإسلامية	أحمد يوسف مجدى كمال	١٩٩٠	الجهاد
جماعة الشوقيين - انشقاق من الجماعة الإسلامية	شوقي الشيخ	١٩٩١	الجهاد

* المصدر :- جيل كيبيل : النبي وفرعون : الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة ، باريس ١٩٨٤ .

- التقرير الاستراتيجي العربي . مركز دراسات الأهرام ، أعداد مختلفة

** حدث تنسيق بين جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية . عام ١٩٨٠ ، من خلال مجلس شورى للجماعتين .
لتقرير اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ .

أخرى، وتهميش دوره في تنظيم حياة الجماعة اقتصادياً وسياسياً، فالدولة الحديثة، حين بدأت تجريتها في التحديث مع أوائل القرن الماضي، ربطت بين عملية التحديث وبين إبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجهات الجماعة التي كانت تصف نفسها بالإسلام قبل القومية والوطنية. وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة وإقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية في تجربة التحديث. أما المركز الغربي، فانطلاقاً من مركزية نمط إنتاجه ونظامه المعرفي، لم يكن لينظر إلى الجماعات الأخرى في الكون، إلا على أنها هوامش ينبغي فرض تبعيتها للمركزية الغربية، سواء تم ذلك بواسطة النخب المحلية والتغلغل الثقافي، أو بواسطة الاحتلال العسكري والدمج الاقتصادي، وحين يصبح الاستعمار التقليدي غير ممكن في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي فإن ضمان استمرار التبعية اقتصادياً وثقافياً يتم من خلال بولة الهامش ذاتها.

إذن، لم يكن إخفاق "التحديث" راجعاً للاستلاب الديني الذي تعاني منه الجماعة حسبما يرى الماركسيون، كما لم يكن راجعاً لمنافاة الدين للعلمانية والديمقراطية كما يدعي الليبراليون. وإنما كان الإخفاق لاستبعاد الجماعة وقيمتها من عملية التحديث، واستمداد القيم وأنماط الحياة والسلوك والإنتاج الغربية، بدافع التماثل مع المجتمعات الغربية - أو لكي نصبح قطعة من أوروبا - وبالتالي كان العجز من إنجاز الثورة العقلية وتحقيق النقلة الصناعية كما كان طمس وتغريب الذات الحضارية... وكانت المحصلة في النهاية التغريب لا التحديث. وقد نتج عن تلك النهاية، نوعان من الهروب: الهروب إلى الماضي إلى إسلام الوحي والخلافة، والهروب في الآخر (الغربي) والتماهي فيه، وبما يعنيه الهروب الأول من نفى للآخر، والهروب الثاني من نفى للذات. واستتبع كل ذلك قطع السلفيين مع التغريب وقطع التغريبيين مع السلفية. فالحل السلفي هو قتال التغريبيين، والمخرج التغريبي هو وأد السلفيين. وهنا لا يصبح محل للتوفيقية حيث تتحول إلى تلفيقية لتفطية التناقضات في حل موقف سياسي دون أن يكون حلاً فكرياً حقيقياً .

عندئذ تصبح الجماعة جماعة تشرقية " Levantine " (بتعبير ألبرت حوراني)^(٧) أي جماعة تعيش في الوقت نفسه في عالمين أو أكثر دون أن تنتمي إلى أي منهما... جماعة يملكها الشكل دون أن تمتلك الفعل.. غير قادرة على الخلق فما تقدر إلا على المحاكاة، وحتى المحاكاة لا تقوم بها بشكل دقيق لأنها تقتضي نوعاً من الأصالة... جماعة لا تنتمي لمجتمع محدد ولا تعبر عن ذاتية خاصة بها.. في حالة من الضياع والسخرية واليأس.

وآليس ذلك هو ما عبر عنه إميل دور كهايم بالتفسخ الثقافي، أي انحطاط نسق القيم

والمعايير...^(٨)

(١) سيد قطب، معالم في الطريق، مطبوعات الاتحاد الاسلامي العالمي للمتظمات الطلابية، بلا تاريخ، ص ١٥٨.

(٢) سيد قطب، معالم في الطريق... ص ٩١ - ٩٢.

(٣) سيد قطب، معالم في الطريق... ص ٢٢٤ - ٢٥١.

(٤) سيد قطب، معالم في الطريق... ص ١٤.

(٥) جورج بالاندييه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت.

(٦) قسطنطين زريق، في معركة الحضارة، بيروت ١٩٦٤ ص ٤٠.

وكذلك: د. جابر الأنصاري، المصدر السابق ذكره ص ٣٢.

(7) A. Hourani, Arabic Thought and the Liberal Age, 1998 - 1939. Oxford Universty Paess, 1962.

(8) E. Durkheim, Professional Ethics and Civil Morals, London. Routledge & Kagan Paul. Ltd 1957. pp 36 - 69.

غالباً، ما اقترن التقدم عبر الزمن لدى المسلمين بفكرتي الفرقة «الفتنة»، والتدهور.

ذلك الترابط بين التقدم التاريخي وانحطاط حال المسلمين، في الذهنية الإسلامية، ارتكن على أحاديث نبوية أهمها اثنان يقول أحدهما: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة إحداهما هي الناجية»، ويقول ثانيهما «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١)، ومعنى ذلك في الذهنية الإسلامية، أن مال المسلمين، بعد العصر الذهبي «النبوي» إلى تشردم وتراجع^(٢)، وإلى جانب النظرة المتشائمة للتقدم، أولى المسلمون نظرة متشككة تجاه كل ما هو حديث باعتباره بدعة... كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، حسب الحديث النبوي^(٣).

فمنذ القرن الثالث للهجرة، يعلن الجاحظ في رسالة له في «النايبة» أن الإسلام في عهده قد وصل إلى مرحلة الكفر والسير في طريق التمرد على آله... فهو يقسم المراحل التي مر بها الإسلام «حتى عهده» إلى ثلاث مراحل، الأولى يسميها «مرحلة التوحيد»، ويمثلها عصر النبي بكل فضائله وشماله حين كان الدين طاهراً نقياً منزهاً خالص التوحيد، وكانت الجماعة موحدة قوية متضامنة الأطراف والأعضاء متماسكة. أما المرحلة الثانية فتستهل بواقعة شنيعة فظيعة هي مقتل عثمان على رأي ومسمع من الصحابة والتابعين أنفسهم، ثم تلحق بها واقعة لا تقل شناعة وفظاعة هي مقتل علي واعتلاء معاوية سدة الحكم في الإسلام، ولقد غير معاوية نظام الحكم في الإسلام تغييراً حاسماً فجعل منه نظاماً ملكياً كسروياً قائماً على الظلم وعلى الخروج المستمر على الأوامر الشرعية. وسار خلفه على أثره المشنوم فاستحق عصرهم جميعاً أن يطلق عليه اسم «عصر الفجور»، أما عصر «الكفر» الذي شهده الجاحظ فقد فاق عصر الفجور بظهور «النايبة» الذين لم يكتفوا بالسكوت على المظالم التي اقترفتها بنو مروان الفجرة، وإنما ذهبوا - يدعمهم العوام في ذلك - إلى تبرير أعمالهم وتكفير من يتعرض لها بالنقمة أو الثورة أو النقد، وإلى أكثر من ذلك، أي الدعوة لهؤلاء الفجرة^(٤).

(*) تعود الفكرة إلى برنارد لويس حيث يشير إلى أن كلمة «بدعة» التي تحمل في اللغة العربية معنى الابتداع والتجديد، تحمل في نفس الوقت مفهوماً سلبياً أو على الأقل يثير الريبة لكونه يحمل معنى قريباً من الكفر.

وحين نصل إلى القرن الخامس الهجري، يكون الزمان قد بلغ مداه في الفساد، فيقول أبو بكر الطرطوشي: «فأما اليوم فقد ذهب صفو الزمان وبقي كدره، فالمرت اليوم تحفة لكل مسلم، كئن الخير أصبح خاملاً، والشر أصبح ناظراً...»^(٤)

وفي مواجهة ذلك، لجأ أبو حامد الغزالي إلى الحديث النبوي: «يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» في كتابه: «المنقذ من الضلال». ولقد أناط بنفسه هذه المهمة، وكتب كتابه المهم: «إحياء علوم الدين» وبذلك عبر الغزالي عن رد «أصولي» لمواجهة انحطاط المسلمين.

بيد أن واقع الانحطاط / التدهور، من منظور الجاحظ والطرطوشي والغزالي، ولّد على الجانب الآخر، رداً تغذى بالفلسفة والعلم المنحدرين إلى المسلمين عن أثينا.

فهذا أول الفلاسفة العرب: أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندي، يدافع عن قضية علم الأشياء «الفلسفة» ويتهم معارضى ذلك بـ «ضييق فطنهم عن أساليب الحق وقلة معرفتهم بما يستحق .. نحو الجلالة في الرأي والاجتهاد في الأنفاع العامة الكل الشاملة لهم». أما معارضتهم لاقتناء الفلسفة فيعتبرها الكندي «... ذباً عن كراسيهم المزورة التي نصبوها عن غير استحقاق، بل للترؤس والتجارة بالدين...» ولذلك فإنه «يحق أن يتعرى من الدين من عاند قنية علم الأشياء بحقائقها وسماها كفراً، لأن في علم الأشياء بحقائقها علم الربوبية وعلم الوحدانية، وعلم الفضيلة وجملة علم كل نافع والسبيل إليه، والبعد عن كل ضار والاحتباس منه...»^(٥)

ومعنى ذلك أن الكندي قد توصل إلى أن الإصلاح يتم باقتناء الفلسفة اليونانية، كما أن الفلسفة لا تعارض الدين، بل تغذيه بالنافع.

ومن بعد الكندي، نشطت الحركة العلمية والفلسفية في استمداد فلسفة أفلاطون وأرسطو على أيدي الفارابي وابن رشد. وانطلق ابن سينا ليتخطى أرسطو والمشائين إلى «فلسفة مشرقية».

فالفارابي، حاول التوفيق بين أفلاطون ذي النزعة المثالية وأرسطو صاحب الاتجاه العقلي، وابن رشد، حاول التوفيق بين الفلسفة والدين أو بين العقل والوحى، وتمثل مسكويه الفكر الأخلاقي لدى أرسطو، وتأثر ابن سينا بأتولوجيا أرسطو طاليس.

وعلى صعيد الفكر السياسي، سيجاهل أبو الحسن الماوردي (٣٦٤هـ - ٤٥٠هـ) التوازن أو التركيب بين العقل والشرع أو بين الدنيا والدين. فيكتب: «إن العقل متبوع فيما لا

يمنع منه الشرع والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل والعقل لا يتبع فيما يمنع من الشرع» وعنده أن «العقل جعله الله تعالى للدين أصلاً والدنيا عماداً...». وينتهي إلى أن الخلافة أو الإمامة هي «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا...»^(٦).

لقد قصد الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» بيان ضرورة وجود الخلافة وحاجة الجماعة إليها، من خلال توضيح مقاصد الخلافة ومهام الخليفة، التي تتلخص في تسيير شؤون الجماعة الدينية والدنيوية جميعها. وكان الهدف... الدفاع عن الدولة الإسلامية بعد تهديد البويهيين لها وتعرض الخلافة العباسية لنزعات داخلية وخارجية، لكي لا تفقد الجماعة السند الأول لوجودها وهو الخلافة، كما كان يرى الماوردي.

بيد أن الإمام ابن تيمية (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) جاء ليمثل نقطة فارقة في هذا التطور، ويحدث قطعاً حتى مع سلفية الإمام الغزالي فنجدته ينحى منحى أصولياً متصلباً، وينتقد مناهج المتكلمين والفلاسفة بعنف، ومنهم الإمام الغزالي لأنهم أدخلوا في أصول الدين مالم يأنز به الله على الحكيم، وأوقعوا الناس في شبهات وضلالات جعلتهم ينحرفون عما جاء به كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم... وهو يراهم «قد ساروا أحزاباً يتكلمون في جنس النظر، وجنس الدليل، وجنس العلم بكلام اختلط فيه الحق بالباطل»^(٧). وقد قام ابن تيمية بـ «تكفير» المدرسة المشائية في الإسلام، نرى هذا في توكيده أن موسوعة إخوان الصفاء، كانت المائدة الكبرى للقرامطة الباطنية، وأنها خلاصة ثقافة المدرسة المشائية وأن ديانة هؤلاء وأولئك، دين أصحاب رسائل إخوان الصفاء. وأمثالهم من أئمة منافق الأمم الذين ليسوا مسلمين ولا يهوداً ولا نصارى. وفي كتابه «الرد على المنطقيين» يشن على المنطق اليوناني هجوماً عنيفاً، فيقول: «كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد»^(٨).

وفي الحق، أن الإمام ابن تيمية، من باب تفسير تشدده، قد عاصر فترة عصيبة في تاريخ الدولة الإسلامية والمسلمين.

فقد ولد بعد خمس سنوات من إغارة التتار على العراق واحتلالهم بغداد والقضاء على الخلافة العباسية، وعاصر الحملات الصليبية على السواحل الشامية... ويسبب آرائه أدخل السجن مرتين. وفي سجنه كتب ابن تيمية قسماً كبيراً من رسائله ومؤلفاته، وفي معاشه، كان

ممن اختاروا الدعوة «باللسان واليد». فيقول ابن كثير إن ابن تيمية سار وأصحابه في مسيرة ثائرة، وحطموا خلالها الحانات وأواني الخمر، كما مضى هو وصحابه في شهر رجب ٧٠٤ هـ ومعهم حجارون لقطع صخرة بنهر «قلوط» كانت تزار وينذر الناس بها^(٩).

وإلى هنا، فإن معضلة التقدم الزمني - التاريخي، بما هو تدهور إسلامي وبما شهده من بدع مستحدثات، كشفت عن ثلاث استجابات، أو حلول تاريخية.

الحل الأول، حل توفيقى بين الشريعة والعقل، بين الوحي والفلسفة، بين الدنيا والدين، ونجد تعبيراته الفلسفية لدى ابن رشد، والسياسية لدى الماوردي.

والحل الثانى، حل سلفى تمثل فى «إحياء الدين» بالنظر إلى «تهافت الفلاسفة» حسب رؤية أبى حامد الغزالي.

أما الحل الثالث، فهو حل أصولى متشدد، على أساس التغيير باللسان واليد، وعبر عنه ابن تيمية.

ولم تظهر تلك الخطابات جملة واحدة، بل عبرت عن لحظات متباينة فى مسار المدنية الإسلامية وعن استجابات مختلفة أمام المستحدثات التاريخية إضافة إلى تعبيرها عن العلاقة بالشعوب والمدنيات المجاورة. ربما يكون الخطاب السلفى قد حافظ على استمرارية وتواصل منذ انقضاء العصر النبوى والخلافة الراشدة، حيث ظل الحنين إلى العصر الذهبى للإسلام حتى الأزمنة الحديثة.

أما الخطاب التوفيقى بما تضمنه من حداثة تمثلت فى استمداد التراث الفلسفى الإغريقى، فقد كان تعبيراً عن لحظة إبداع وتوسع الدولة الإسلامية فى بداية الخلافة العباسية.

ويتزامن الخطاب الأصولى المتشدد مع الهجمات المغولية والصليبية على الدولة الإسلامية حيث أصبح الرد بالعودة إلى الأصول والهجوم على استمداد الفلسفة اليونانية والدعوة للتغيير باللسان واليد.

ومنذ ذلك الحين، استمرت المنازعة بين العودة للأصول واستمداد الحديث.. بين الحيز الدينى والحيز الفلسفى السياسى الحديث، فى مواجهة الواقع الموصوف بالتدهور، وكانت درجة المنازعة تتحدد - دوماً - بمستوى وعى «الأنا» الإسلامية بالتدهور .. وبمدى ضغط «التحديث» وكذلك «الآخر - الغربى» الحائز على كل ما هو حديث، والسابق إليه.

فبعد انقضاء قرون عديدة، وعلى إثر الصدام الحضارى الذى أعقب الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م، يطلق الشيخ حسن العطار (١١٨٠هـ/١٧٦٦م-١٢٥٠هـ/١٨٣٥م) صيحته: «إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها»^(١٠).

ومن بعد، يكشف تلميذه رفاعه الطهطاوى (١٢١٦هـ / ١٨٠١م / ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م) لدى عودته من بعثته إلى فرنسا أن «سائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامة لهؤلاء الإفرنج مجهولة بالكلية عندنا، ومن جهل شيئاً فهو دون من أئقن الشيء»^(١١). ولا يقلل من ذلك اعترافهم لنا «بأننا كنا اساتيزهم فى سائر العلوم، ويقدمنا عليهم»^(١٢).

ويأتى جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م / ١٣١٤هـ / ١٨٩٧م) ليستصرخ معاصريه قائلاً: «أنرضى ونحن المؤمنون وقد كانت لنا الكلمة العليا، أن تضرب علينا الذلة والمسكنة؟!»، ولذلك دعا الأفغانى إلى حركة دينية تنصرف إلى قلع ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية على غير وجهها الحقيقى، حركة شبيهة بالحركة الدينية التى قام بها لوثر فى البروتستانتية^(١٣).

يقول: «إننى لا أرتاب بأنه لو فسخ فى أجل أبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد بن حنبل، وعاشوا إلى اليوم، أداموا مجدين ومجتهدين يستنبطون لكل قضية حكماً من القرآن والحديث، وكلما زاد تعمقهم ازدادوا فهماً وتديقاً»^(١٤).

ويستأنف الشيخ محمد عبده (١٢١٦هـ / ١٨٤٩م / ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م) مخاطباً معاصريه بقوله: «اختلت الشئون وفسدت الملكات والظنون وساءت أعمال الناس، وضلت عقائدهم وخوت عبادتهم من روح الإخلاص فوثب بعضهم على بعض بالشر وغالت أكثرهم أغوال الفقر .. واجتمعوا على اليأس والقنوط بآيات تقطع الأمل ولا تدع فى نفس حركة إلى عمل»^(١٥) وانبرى محمد عبده فى الرد على جابريل هانوتو لقوله إن حالة التأخر التى يعانى منها المسلمون ترتد فى نهاية التحليل إلى العقيدة الإسلامية نفسها، إذ فى الوقت الذى انتجت فيه المسيحية، المدنية الحديثة برمتها، لم ينتج الإسلام إلا تقهقراً وانحطاطاً^(١٦).

وكان رد عبده أن سبب الانحطاط لا يرجع بأى حال من الأحوال إلى طبيعة الاعتقاد الدينى نفسه، فإن أصول هذا الاعتقاد لا يمكن إلا أن تكون حافزاً على التمدن والتقدم كما كان الحال فى بدايات الإسلام، حين كانت المعتقدات سليمة صحيحة فالطابع العقلانى لأسس الإيمان، وتقدير العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والاعتبار بالوقائع التاريخية والطبيعية

الوضعية من أجل استنباط سنن الكون وقوانينه وإفادة منها في حياة المؤمنين الزمنية، وقلب السلطة الدينية من أسسها بمحو آثار كل عبودية لغير الله، والإتيان على كل رقابة نفسية عقلية أو خارجية، ومودة الإسلام للمخالفين في العقيدة، والجمع بين مصالح الدنيا والآخرة، بل وتقديم صحة الحياة على صحة الدين - كل ذلك لا يمكن إلا أن يكون باعثاً على السعى لتحصيل أقصى أطوار الرقي والكمال. وهذا ما أفضت إليه هذا الأصول في حياة المسلمين التاريخية، حين انطلق هؤلاء في الآفاق ينشرون الإيمان ويشجعون على تحصيل العلوم الأدبية والعقلية والكونية. وينشئون دور الكتب العامة والخاصة والمدارس وبيوت العلم، ليصلوا في النهاية إلى مرحلة الاكتشافات القائمة على التجربة والمشاهدة وليخطوا بذلك مدينة اليونان، ويخرجوا أوروبا من ظلمة الجهل بما حملوا إلى أهلها من علوم وبما عرفوها من التجربة والمشاهدة اللتين تبنى عليهما هذه العلوم.^(١٧)

إذن كان هدف الأفغانى وعنده، التوفيق بين الإسلام والعقل، وبما يتطلب «تحديث الإسلام»، ولذلك يعبر عبد الرحمن الكواكبي (١٢٦٥هـ/١٨٤٨م - ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م) عن «الحاجة إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء الففل والأغبياء والرؤساء القساء الجهلاء، يجددون النظر على الدين» إذ إن «كل دين يتقادم عهده يحتاج إلى مجديدين يرجعون به إلى أصله المبين»^(١٨)

وفي الحق، أن المفكرين الإسلاميين في القرن التاسع عشر، قدموا أنفسهم، باختلاف الدرجات كمجديدين إسلاميين دعواهم «تحديث الإسلام». بدءاً من حسن العطار ومروراً بالطهطاوى والأفغانى والكواكبي ومحمد عيده.

لقد سيطرت على خطاب أولئك المفكرين ثلاث فرضيات أساسية، أولها انحطاط الشرق مقابل تقدم حضارة الغرب والثانية أنه ما من سبيل للحاق بالغرب ومواجهته إلا بالعلم «الغربي» أما الفرضية الثالثة، وهي مترتبة على الفرضيتين السابقتين، أن تجاوز الانحطاط وإحراز التقدم، لن يتحققا إلا من خلال «تحديث الإسلام» أى التوفيق بين القيم الأساسية للإسلام وقيم التقدم الحديثة.

من هنا، جرت المماثلة بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية، والتأكيد على احترام الإسلام للعقل وتشجيعه طلب العلم (ولو كان في الصين) ومحاربة غياب «الكهنوت» في الإسلام. وفي رد محمد عيده على هانوتو، أبرز الأمثلة على ذلك.

وبنهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مع هيمنة الغرب الثقافية والاقتصادية والعسكرية على الشرق الإسلامى، ازدادت محاولات إبراز الإسلام متماهياً مع

الحضارة الغربية هي حل تسيء، جرت معاربات بين نظم الحضارة والسياسية والدينية. ففرق بين الاثنين، وكثرت المؤلفات المتحدثة عن الديمقراطية في الإسلام، كما جرت مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقانون الرومانى وقانون نابليون فإذا هذه الشريعة متطابقة مع ذلك كله إلى حد بعيد. ولم يمكن أحياناً إنكار الاختلافات أو الفروق فقيل إنها موجودة، لكن الإسلام قابل للتطور والتجديد فلا ضير في أن نتجاوز النقاط العالقة من قبيل الاجتهاد والتجديد والعصرنة مما يثبت المقولة القائلة إن الإسلام صالح لكل زمان ومكان. أما الجهاد فقد صار حرباً دفاعية في كل الكتابات، وظهرت مؤلفات تعتبر الفقه الإسلامى أول منظومة عرفت القانون الدولى ودعت إليه، واعترفت به.^(١٩)

وكانت وراء كل ذلك، فكرة مؤداها مواجهة الآخر - الغربى المهمين بسلاحه، أى بقيم وإنجازات الحضارة الغربية.

وما حدث واقعياً، أن الغرب الأوروبى لم يسمح بتجديد الإسلام ودوره في الشرق العربى والإسلامى بمنطق تحطيم الثقافات والحضارات المغايرة وفرض تبعيتها للمركز الغربى ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً.

وذلك ما تجسد في قول كرومر «لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام» وهى النظرة التى حمل لواها الفرع العلمانى من مدرسة الإمام عيده «لطفى السيد وسعد زغول وطه حسين وإسماعيل مظهر وسلامة موسى ومنصور فهمى».

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، سقط الكيان الإسلامى ممثلاً في الدولة العثمانية، ثم سقط الرمز الأيديولوجى التاريخى بإلغاء الخلافة رسمياً على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤.

ومن جديد، نشط اتجاه «منازعة الحضارة» نتيجة للهزائم المادية، والمعنوية المتتالية التى تلقاها الشرق الإسلامى على يد الغرب المهيمن بالحداثة. ففى مقابل دعوى تحديث الإسلام بالتوفيق بين قيمه الأساسية وقيم الحضارة، نشطت دعوى سلفية بهدف إحياء الدين. وتتأسس حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، ويخاطب مرشدوها العام حسن البنا أبناء الأمة مؤكداً على المنازعة بين الإسلام والغرب بقوله: «يا أبناء أمتنا العزيزة علينا، المحببة إلينا، نحن مسلمون وكفى، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى، فإن لم يعجبكم قولنا فخذوا بأقوال الأجانب عنا ومن لا يمتون بصلة إلينا»^(٢٠).

وأصبح الإسلام عند البنا، جامعاً مانعاً، فى غنى عن حداثة الغرب، بمعنى أن «الإسلام

نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وعبادة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة» (٢١).

ولذلك فإن العقيدة التي يأخذ بها البنا «أن طريق الإسلام وقواعده وأصوله هو الطريق الذي يجب أن يسلك وأن توجه إليه الأمة الحاضرة والمستقبل» (٢٢) أما تقليد الغرب قمصيره القشل، فيقول: «منذ فارقت الأمم الشرقية تعاليم الإسلام وحاولت استبدال غيرها بها مما توهمت فيه إصلاح أمرها وهي تتخبط في دياجير الحيرة وتقاسى مرارة التجارب الفاشلة» (٢٣). إن المنازعة بين الإسلام والحداثة الغربية، ستبدو أكثر وضوحاً من خلال الإسلام الهندي على يد أبى الأعلى الموددى.

قال الموددى فى الأربعينيات إن الإسلام متميز دينياً.... وناسخ شريعة وفريد حضارة. إن الإسلام - فى نظر الموددى- جاء ناسخاً لما قبله وما بعده ومهيمناً عليه. وله إحدى حالتين: إما أن يتمكن فى الأرض ويسيطر، وإما أن يتأسس ويسود فى بقعة وعليها، ويتحفظ للانطلاق والاستيعاب والسيطرة، ولا وسط بينهما. إن الإسلام ليس ديمقراطياً، وليس ليبرالياً، وليس نوموقراطياً، وليس دستورياً، وليس قومياً، إنه الإسلام وحسب، وعلى المسلمين أن يقرروا: إما أن يكونوا مسلمين خالصاً لا يشركون بالله شيئاً، وإما أن يجنبوا عن مواجهة العالم بخصوصية إسلامهم، ومقتضى إيمانهم فيكونوا بين بين، لا هم بالمسلمين المخلصين، ولا هم بالفجار الطاغوتيين. إن الطاغوت كله فى حضارة العصر، فى حضارة الغرب التى استولت بفتونها وفنونها على الإنسان هناك واستعبده، وهى تمد أحابيلها الثقافية والسياسية إلى المسلمين لتزيلهم عن دينهم بما يعنيه ذلك من تركهم لعقيدتهم، وتقديم لسيادتهم، ودخولهم فى نظام العبودية الشامل الذى يمتد ليقبض فى شياكه على العالم كله. (٢٤)

يقول برتران بادى: إن الموددى يرشدنا إلى العناصر المكونة للأصولية الإسلامية المعاصرة، حين يعرض فى مؤلفه «تنظيم الحياة فى الإسلام» ثلاثة أسس للنظام السياسى فى الإسلام: الحاكمية والرسالة ثم الخلافة. فالسؤال الأولى - عند الموددى - هى من الحاكم؟ فيما أن يكون الله وذلك هو نظام الله ونظام الإسلام والإيمان، وإما أن يكون حكم الطاغوت ونظام الطاغوت، ونظام القسق والضلالة والكفر، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».

وينبنى على ذلك أن النظام السياسى لا يمكن تصور إقامته إلا على أساس رسالة الله: القرآن والسنة.

أما الأساس الثالث فهو الخلافة، وهنا يقابل الموددى بين النظام الإسلامى والنظام الغربى، فالأخير يجعل الأمة مصدر التشريع، والأول يلزم الخليفة بالتشريع الإلهى الذى أمر به الرسول (٢٥).

ذلك الرفض الشامل للحداثة الغربية، كما تبناه الموددى فى الأربعينيات، لم يدخل المجال الثقافى العربى الإسلامى إلا بعد عقدين من الزمن.

وفى مصر، وفى سجون الدولة الناصرية أنشأ سيد قطب خطاب المنازعة الإسلامية القاطعة مع الحداثة الغربية. فالسؤال لم تعد حداثة وإسلاماً، وإنما المسألة فى حقيقتها هى مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام (٢٦).

ويستمد قطب من الموددى مفهوم «الحاكمية» لمواجهة الجاهلية، بمقتضى لا إله إلا الله، لا حاكمية إلا لله (٢٧). أما أداة الحركة فهى الجماعة الإسلامية التى تستطيع من خلال «الجهاد» إقامة المجتمع الإسلامى على أنقاض المجتمع الجاهلى الكافر.

هنا، ينقل سيد قطب المنازعة مع الآخر من النطاق الخارجى إلى النطاق الداخلى، فالمنازعة تتحول من منازعة مع الغرب فى الخارج إلى منازعة مع امتداده فى الداخل لتعود حاكمية الله على أرض الإسلام أولاً. وبذلك يتوسع مفهوم الجهاد الذى كان مقصوراً على دار الحرب، ليمتد إلى داخل دار الإسلام، فالطاغوت الداخلى أولى بالجهاد.

وتبدو أهمية هذا التحول فى تغيير وظيفة الثقافة الإسلامية فى خطاب الجماعات الأصولية الجديدة، التى خرجت من عباءة سيد قطب «جماعة المسلمين- الجهاد- الجماعة الإسلامية...» بمعنى منازعة الشرعية السياسية للسلطة القائمة، وتقويضها لإقامة سلطة بديلة. يقول مؤلف كتيب الفريضة الفائتة «إن (العدو) بالنسبة للأقطار الإسلامية يقيم فى ديارهم، بل أصبح هذا العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدو هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين».

إن الأصولية الإسلامية الجديدة تبدو وكأنها منازع حقيقى للدولة المعاصرة، وفى سبيل ذلك، تقدم خطاباً يتسم أولاً بأنه «عبر طبقي» يستند على مفاهيم الشريعة والجهاد من أجل العقيدة وإحياء الإسلام، وثانياً بأنه تضامنى ينزع إلى المساواة والعدل ونصرة المستضعفين وضمان حد الكفاية. وهو لذلك، خطاب يستهوى أشياءً متباينين بين مسلمين غيريين.

ومحيطين اقتصادياً وسياسياً، وزهاداً، وموسرين، وعاطلين، ونخبويين وهامشييين، وجامعيين وحرقيين وعلمانيين سابقين.

بيد أن أخطر ما في منازعة الأصولية الجديدة للدولة المعاصرة .. أن مستقبل الحداثة يبدو مهدداً أكثر من ذي قبل.

فالحداثة لارتباطها بالدولة المعاصرة، تبدو صنواً لدولة مأزومة موصوفة بتدنى شرعيتها وموصومة بالفساد والتبعية. وفي إطار الصراع السياسي قد تضحي الدولة المأزومة بالحداثة أمام ضغط الأصولية الإسلامية. وما من أحد يستطيع المجازفة بأن يؤكد بأن الأصولية الإسلامية إذا فازت في منازعة الدولة، سوف تعيد الاعتبار للحداثة ضمن مكونات بنائها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فما زالت تبدو في موقع «منازعة الحداثة».

هوامشي ومراجع (٤)

- (١) صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٧٦، ١٧٨.
- (٢) انظر في ذلك: د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكرى الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٩ - ٢٢.
- (٣) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، رسالة في النابتة (في مجموعة رسائل الجاحظ) ج ٢، ص ٧ - ٢٠.
- (٤) أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك، المكتبة المحمودية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٣٢.
- (٥) رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريده، القاهرة، ١٩٥٠، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٤.
- (٦) أبو الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط ٣، القاهرة ١٩٥٥، ص ١.
- (٧) ابن تيمية (أبو العباس تقي الدين بن أحمد بن عبد الحليم الخرائي) مجموعة الرسائل والمسائل، تحقيق محمد رشيد رضا، ١٣٤١ - ١٣٤٩ هـ.
- (٨) ديورانت: قصة الحضارة، ج ٢، م ٤: ترجمة محمد بدران. ود. عبد القادر محمود: الفكر الإسلامي والفلسفات المعارضة في القديم والحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٣٥١.
- (٩) المصدر السابق ذكره، ص ٣٤١.
- (١٠) محمد عبد الغني حسن، حسن العطار، دار المعارف بمصر، ص ٨.
- (١١) رفاع الطهطاوي، تخلص الإبريز إلى تلخيص باريز، دار التقدم بشارع محمد علي، ١٩٠٥/١٣٢٣، ص ١٢.
- (١٢) رفاع الطهطاوي، المصدر السابق ذكره، ص ٩.
- (١٣) د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكرى الإسلام في العالم العربي الحديث، م.س.ذ.، ص ١٩٦.
- (١٤) مصطفى عبد الرازق، مقدمة العروة الوثقى، ١٩٢٧، ص ١٤.
- (١٥) محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، كتاب الهلال، ١٩٦٠، ص ١٦٢-١٦٣.
- (١٦) مقالات هانوتو في: محمد عبده، الإسلام والرد على منتقديه، القاهرة، ١٩٢٨، ص ١٣ إلى ص ٢٨.
- (١٧) محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، القاهرة، ١٩٠٢، ص ١٠٤.
- (١٨) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (١٩) رضوان السيد، مراحل الخطاب الإسلامي في جوابه على التحديات خلال قرن، منبر الحوار ٢٣-٢٤، ١٩٩٢.

القسم الرابع
الحصاد: تحديث التحالف

" إن ٤٣٪ من الأسر المصرية في الحضر، وفق المسح الذي أجريناه عام ١٩٨٩، يقل دخل الأسرة منها عن ٥٠٠ جنيه سنوياً " .

بعثة البنك الدولي

"ساكنين علالي العتب،

أنا اللي بانيتها..

فارشين مفارش قصب

ناسج حواشيها.. "

بيرم التونسي

(٢٠) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، م.س.ذ.

(٢١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام، م.س.ذ.

(٢٢) حسن البنا، المصدر السابق ذكره.

(٢٣) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية.

(٢٤) في: رضوان السيد، مراحل الخطاب الإسلامي، م.س.ذ.

(٢٥) برتران بادى، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، فكر للدراسات، القاهرة،

١٩٩٢، ص ٨٦-٨٧.

(٢٦) سيد قطب، معالم في الطريق، م.س.ذ، ص ٩١-٩٢.

(٢٧) سيد قطب، المصدر السابق ذكره، ص ٢٢٤.

" إعادة توزيع النمو "، ذلك ما توصل إليه البنك الدولي عام ١٩٧٤ فى مؤلف كبير جعل ذلك المطلب عنواناً له، وأعدده مركز بحوث التنمية التابع للبنك بالمشاركة مع معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسكن بانجلترا، تحت رئاسة " هوليس تشينرى " نائب رئيس البنك الدولي لسياسات التنمية وقتذاك.

وفى الكتاب، اقترح ريتشارد جول، مدير معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسكن الإنجليزية، أن يكون تقييم نتائج أية استراتيجية أو سياسة للتنمية على أساس تحليل ما قدمته من فوائد تعود على مختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع، أى مشاركة كافة أفراد الشعب وعلى نحو متكافئ فى ثمار التنمية.

ووفق هذا التقييم، توصل جولى إلى أن " الدول التى يتحسن فيها توزيع الدخل القومى مع تباطؤ معدلات النمو، تكون فى مركز أفضل من الدول التى تزداد فيها حدة التفاوت فى توزيع الدخل مع تحقيق معدلات النمو " (١).

وفى نفس الفترة، أصدر الاقتصادى الباكستانى محبوب الحق، كتابه ذائع الصيت "ستار الفقر"، الذى ضمَّنه رؤيته المتشائمة حول مستقبل تجارب التنمية فى الدول النامية، وأوضح فيه كاققتصادى ليبرالى وكأحد أساطين البنك الدولي، كيف أن " النمو دون سالة " خطيئة لا يمكن غفرانها لمخطئى التنمية الذين أصبحوا مفتونين بمعدلات النمو العانية فى الناتج المحلى الإجمالى ونسوا الهدف الحقيقى من التنمية (٢).

حتى أن هيوبرت همفرى نائب رئيس الولايات المتحدة الأسبق توصل إلى أن " درجة " من العدالة أكبر، وقدرأ من المشاركة أعظم، لا يقتطعان من النمو، بل على العكس يدعمانه ويقويانه (٣).

ومن هنا، يمثل هدف إشباع الحاجات الأساسية، محور عملية التنمية. كما أن أية تنمية لا تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، هى " تنمية مشوهة " تركز على فئات من السكان وقطاعات من الاقتصاد محددة، وتزيد تخلف بقية الفئات والقطاعات، ولا تقضى تلك " التنمية المشوهة " إلا إلى " تنمية التخلف Development of Underdevelopment ".

ومن هنا أيضاً، لا يكون معدل النمو المرتفع ذا معنى، إذا اقترن بمعدل تضخم مرتفع، فقد يجعل الأخير النمو الاقتصادي الحقيقي سلبياً، بما يؤدي إلى تدهور معيشة أغلبية السكان، كما أن ارتفاع معدل البطالة، رغم النمو، يدفع يقسم من السكان نحو هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلا يستفيد مادياً أو معنوياً من التنمية.

توزيع النمو

يذكر " هانسن " أن مصر لم تشهد تغيراً يذكر في الدخل الفردي منذ بداية القرن العشرين، وأن عام ١٩٥٦ يعتبر الحد الفاصل بين حالة الركود وبين النمو في الاقتصاد المصري.

فخلال الفترة (١٩٥٣/٥٢ - ١٩٥٧/٥٦). لم يتعد متوسط معدل النمو ٢.٥٪^(٤)، واتجهت مصر، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة بعد قانون الإصلاح الزراعي الأول، وتمصير المصالح الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية عام ١٩٥٦، وتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة الذي اختصرت مدته إلى ثلاث سنوات، وكان من نتيجة ذلك تزايد معدل النمو. وتشير تقديرات مابرو ورضوان إلى أن معدل النمو الحقيقي خلال الفترة (١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٠/٥٩) كان يتراوح بين ٤٪ و ٤.٢٪ في المتوسط^(٥).

أما الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤)، فقد شهدت تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الأولى، وتأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والمتوسطة. كما صدر خلال الفترة، قانون الإصلاح الزراعي الثاني (١٩٦١)، ويقدر بنت هانسن معدل النمو السنوي الحقيقي، خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٥.٥٪^(٦).

وتأتى الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٣، لتمكس انكساراً حاداً لتجربة التنمية في مصر. فقد انخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى ٢.٩٪ في المتوسط خلال الفترة، في الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو الطبيعي للسكان ٣.٣٪ سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة. وكان معدل النمو في سنة ١٩٦٧ بالسالب^(٧).

وفي حين أنه من المحتمل أن يكون اندلاع الحرب في يونيو ١٩٦٧، مسئولاً عن انخفاض معدل النمو في المتوسط خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٣). وخاصة في سنة ١٩٦٧، إلا أن معدل النمو كان قد بدأ في الانخفاض في السنة الأخيرة من خطة التنمية ١٩٦٦/٦٤ إلى

٤.٤٪^(٨). وقد فسر هانسن ذلك، بأن تجربة التنمية في مصر " الناصرية " كانت قد دخلت مرحلة من الجمود (Stagnation)، بسبب ندرة النقد الأجنبي الضروري لاستمرار عجلة النمو^(٩).

لقد قامت الاستراتيجيات الإنمائية في قطاع الصناعة على التصنيع القائم على إحلال الواردات، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على النقد الأجنبي لاستيراد مدخلات الصناعة من معدات إنتاجية و سلع وسيطة وقطع غيار، حيث لم تتجاوز التجربة حلقة الصناعات الاستهلاكية إلى حلقة الصناعات الرأسمالية.

واعتمدت الاستراتيجيات الإنمائية في قطاع الزراعة على التوسع الأفقي، بما أدى إلى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق المستهدف، وكان معدل النمو المحقق خلال الخطة ٣.١٪ سنوياً في حين كان المستهدف ٨.٥٪ واستمر الاعتماد على الخارج في التزود بالمواد الغذائية خاصة القمح.

لقد بدأت أزمة النقد الأجنبي في الظهور عام ١٩٦١، وتفاقت عام ١٩٦٥ عندما ألغت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية بيع القمح بالعملة المحلية. ورغم أن إلغاء الاتفاقية لا يفسر الأزمة، فقد زاد من سوء الوضع وتوقف عملية الانماء عن الحركة^(١٠).

وما أن جاء عام ١٩٦٦، حتى كانت أزمة النقد في مصر قد وصلت إلى درجة خطيرة، عجزت بسببها الخزنة عن دفع أقساط ديونها الدولية، فلجأت إلى الاستدانة على أجل قصير من بنوك تجارية في أوروبا وبفوائد مرتفعة إلى درجة يصفها هانسن ونشاشيبي بأنها " أسوأ من أن يقبل بها الخديوي إسماعيل " ^(١١).

وعادة ما اتخذ مؤشر جمود النمو في نهاية سنوات التجربة الإنمائية الناصرية، لتبرير تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، ولكن، كيف توزع النمو حتى عام ١٩٧٤؟

رغم التحولات الاجتماعية التي أحدثتها التجربة الناصرية، كان توزيع الدخل العائلي في مصر على المستوى القومي كالتالي :

* حصلت الأسر المكونة لـ ١٠٪ الأفقر على ١٣.٤٪ من إجمالي الدخل العائلي عام ١٩٥٩/٥٨، ثم ٢١.٣٪ عام ١٩٦٥/٦٤، ثم ٢٠.٤٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤.

* حصلت أفقر ٥٠٪ من الأسر على ٢١.٩٥٣٪، ٢٢.١٩١٪، ٢٣.٣٦٪ من إجمالي الدخل العائلي عل التوالي. أي أن النصيب النسبي لأفقر ٥٠٪ من أسر المجتمع، لم يزد عن (٨٣.١) نقطة مئوية خلال ١٦ عاماً.

* وحصلت الأسر المكونة لأغنى ١٠٪ من أسر المجتمع على ٣٣٣٧٧٪، ٣٣٠٧٪،
٣٣٢٠١٪ على التوالي،

* أما أغنى ٥٪ من أسر المجتمع، فقد حصلت على ٢١٦٦٣٪، ٢٢٣٧٢٠٪،
٢٢٥٠٢٪ على التوالي^(١٢).

وأهم ما تعنيه تلك المؤشرات أن أغنى ٥٪ من الأسر ظلت تحصل على نسبة مساوية تقريباً للنسبة التي تحصل عليها أفقر ٥٠٪ من الأسر من إجمالي الدخل العائلي.

وبتأني السنوات ٧٥ - ١٩٨١/٨٠، لتحقيق للاقتصاد المصري عوائد ضخمة من النقد الأجنبي من تصدير النفط، ورسوم المرور في قناة السويس، والسياحة، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج (الموارد الأربعة الكبار). وكانت حصيلة تلك الموارد تزيد بمعدل ٤٠٪ في المتوسط خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠. وارتفعت نسبتها من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل ١٩٧٤ إلى حوالي ٤٥٪ في عام ١٩٨٢/٨١. وزادت إيرادات مصر من النقد الأجنبي من ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٤ إلى ٨٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١/٨٠^(١٣).

ونتيجة لتزايد دخل مصر من الموارد الخارجية (الأربعة الكبار)، أخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٩٪ في المتوسط في الفترة ٧٤ - ١٩٨٣، حسب أرقام البنك الدولي.

وقد دفعت أسباب عديدة، خلال الفترة، للاعتقاد بتحسين توزيع الدخل، أهمها التدفق المتزايد من بين أصحاب الدخل المنخفضة إلى الدول الخليجية النفطية. وما اقترن به من تغير ملحوظ في سوق العمل حيث أدت الهجرة إلى ندرة واضحة في قطاعي التشييد والزراعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية في كلا القطاعين. ورغم ذلك تشير بيانات توزيع الدخل العائلي في مصر على المستوى القومي، إلى تحسن كبير في دخل أسر الشرائح العليا مقابل الأسر الفقيرة. فحصة ١٠٪ من الأسر، كانت ٢١٨٧٪ من إجمالي الدخل العائلي عام ١٩٨٢/٨٠ مقابل ٣٠٤٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤. وبلغت حصة أفقر ٥٠٪ من الأسر ٢٣١٩٩٪ مقابل ٢٣٠٣٦٪، أما حصة أغنى ١٠٪ من الأسر فقد تزايدت إلى ٣٦٢٦٦٪ مقابل ٣٣٢٠١٪. في حين تزايدت حصة أغنى ٥٪ من الأسر إلى ٢٧٧١١٪ مقابل ٢٢٥٠٢٪^(١٤).

وحسب أرقام البنك الدولي، استحوذ ٢٠٪ من أصحاب الدخل العالية على ٤٩٪ من الدخل القومي، فيما كان نصيب الـ ٢٠٪ أصحاب الدخل الأدنى على ٥٪ فقط.

وخلال فترة الخطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، أشارت البيانات الرسمية (وزارة التخطيط)، إلى أن معدل النمو المتحقق كان في حدود ٦٫٨٪ في المتوسط، وذلك بسبب تدهور موارد النقد الأجنبي الأربعة الكبار.

ويشير تقرير الاتجاهات الاقتصادية في مصر (سبتمبر ١٩٨٧)، الذي تصدره السفارة الأمريكية، إلى أن معدل النمو خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة لم يزد عن ٣٪. وفي سنة ١٩٨٦/٨٥، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٨٪، وفي سنة ١٩٨٧/٨٦ (السنة الأخيرة للخطة) كان الانخفاض في حدود ١٥ - ٢٪.

أما تقديرات البنك الدولي، فتشير إلى أن معدل النمو في نهاية سنوات الخطة، كان في حدود ٢٫٥٪^(١٥). ويرجع السبب في اختلاف تقديرات النمو إلى الاختلاف حول احتساب معدل التضخم بين التقديرات الثلاث، إلا أن جميع التقديرات تكشف عن تدنى معدل النمو خلال الفترة (٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) مقارنة بالفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١)، مع الانخفاض الحاد في إيرادات النقد الأجنبي من الأربعة الكبار.

وأسفرت فترة الخطة (٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) عن اختلال في توزيع الدخل. فقد انخفض نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٧٫٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦، وبالتالي زاد نصيب حقوق التملك من ٥٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٦٢٫٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦^(١٥).

وبذلك، عادت الأنصبة النسبية للأجور وعوائد التملك من الدخل المحلي الإجمالي عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٠. أي أن اختلال توزيع الدخل القومي ظل على ما هو عليه تقريباً، بعد أكثر من ٣٥ عاماً.

تحت خط الفقر في الريف ٣٥٪ وفي الحضر ٣٠٪. وفي عام ١٩٧٥/٧٤ تزايدت النسبة إلى ٤٤٪ و ٢٢٪ و ٣٠٪ في الحضر.

وحسب المسح الذي أجرته بعثة البنك الدولي عام ١٩٨٩، وياحتساب خط الفقر عند ٥٠٠ جنيه للأسرة، كانت نسبة ٤٣٪ من الأسر المصرية في الحضر تحت خط الفقر.

جدول (٤ - ٢)

تطور معدلات الفقر في مصر

(٥٨ / ١٩٥٩ - ١٩٨٩)

عدد الأسر الفقيرة بالآلاف	نسبة الأسر الفقيرة ٪	
١١٦١	٣٥.٠	١٩٥٩/٥٨ ريف
٥٩٧	٣٠.٠	١٩٧٥/١٩٧٤ حضر
١٨٣٣	٤٤.٠	١٩٨٢/٨١ ريف
١٠٧٦	٣٤.٥	١٩٨٩ حضر
١٢٤٠ - ١٠٣٣	٢٩.٧ - ٢٤.٢	١٩٨٩ ريف
١١٩٦ - ٧٥٦	٣٠.٤ - ٢٢.٥	١٩٨٩ حضر
—	٤٣.٠	١٩٨٩ حضر

A World Bank Country Study, Egypt ' Alleviating poverty during Structural Adjustment, W.B., Washington D.C., 1991, PP. 6-7

ولئن كان حد الفقر هو الحد الذي لا يسمح بإشباع الحاجات الأساسية، فإن وجود نسبة كبيرة من الأسر المصرية تحت خط الفقر، لابد وأن ينعكس في تدنى إشباع الحاجات الأساسية.

ويقصد بالحاجات الأساسية، كمفهوم، الاحتياجات الاستهلاكية المادية المباشرة المطلوبة للأسرة، مثل الغذاء اللازم لتوفير النمو الطبيعي للإنسان وضمان قدرته على العمل وحمايته من أمراض سوء التغذية، ثم المسكن الذي يتيح لكل ساكن مساحة دنيا يتحرك فيها، وتتوفر به مياه الشرب النقية، كما يشمل المفهوم، خدمات الصحة التي تضمن الحياة للأطفال والعلاج للأسرة، وكذلك خدمات التعليم، إضافة إلى الحق في العمل^(١٨).

جدول (٤ - ١)

الأنصبة النسبية للأجور وعوائد التملك إلى الدخل المحلي الإجمالي

(١٩٨٧ / ٨٦ - ١٩٥٠ ٪)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١	١٩٧٥	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩	١٩٥٠	
٣٧.٦٠	٤٦.٠	٤٥.٦٤	٤٥.٠٨	٤٤	٣٨	الأجور
٦٢.٤٠	٥٤.٠	٥٤.٣٦	٥٤.٩٢	٥٦	٦٢	عوائد التملك

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، أعداد مختلفة.

إشباع الحاجات الأساسية:

تنبه وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية - عادة - إلى أن انخفاض النمو وسوء توزيع الدخل، يقفان وراء الفشل في إشباع الحاجات الأساسية للسكان^(١٦). بيد أنه من الممكن ألا يؤدي ارتفاع معدل النمو إلى الوفاء بالحاجات الأساسية، مع اختلال توزيع الدخل، وذلك ما دلت عليه تجربة مصر بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات.

وخلال السبعينيات والثمانينيات: وفيما يشبه التكفير عن خطاياها السابقة، ومع إخفاق معظم تجارب التنمية في الدول المتخلفة، حملت أدبيات وكالات الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، على سياسات التنمية التي غاقت أوضاع الفقر، وعدم إشباع الحاجات الأساسية، بل إن تلك الأدبيات، جعلت من أهداف التنمية: الهجوم على الفقر والوفاء بالحاجات الأساسية.

ولكن، إلى أي مدى ساهمت تجربة التنمية في علاج الفقر، وإشباع الحاجات الأساسية.

والجواب المفجع، فيما يتعلق بعلاج الفقر، أن نسبة ٤٠٪ في المتوسط من الأسر المصرية الحضرية ظلت تحت خط الفقر.

وخط الفقر هو الحد، المستوى المعيشي، الذي لا يسمح بإشباع الحاجات الأساسية الضرورية لحياة الإنسان. وبناء على مستوى الأسعار السائدة في فترة معينة، يمكن تحديد مستوى الدخل الأدنى الذي يكفل للفرد الحصول على الحاجات الأساسية الضرورية، فإذا قل دخل الفرد عن هذا المستوى، أمكن القول إنه (الفرد) تحت خط الفقر^(١٧).

فتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في عام ١٩٥٩/٥٨، كانت نسبة الأسر المصرية

جدول (٣ - ٤)

لوحة إحصائية عن مدى إشباع الحاجات الأساسية في مصر (١٩٨٨)

الحاجات الأساسية	المؤشر	درجة الإشباع
الغذاء	استهلاك الفرد من البروتين الحيواني إصابة الأطفال قبل سن الدراسة بالأنيميا	١٥ جرام يومياً ٥١٦ لكل ألف
الإسكان	السكن بلامياه نقية عدد الأشخاص للغرفة الواحدة	٣٧٪ ١٥
الصحة	عدد وفيات الأطفال عدد الأسرة بالمستشفيات العامة	٤٥ لكل ألف ٣٥ لكل ألف
التعليم	مستوى الأمية الأطفال بين سن ١١ و ١٦ عاماً خارج المدارس	٤٩٦٪ ٢٠٪
العمل	معدل البطالة	٢٠٪

- المصادر : W.B., Egypt : Alleviating Poverty during Structural Adjustment, 1991.
- Capmas and Unicef, the State of Egyption Childran, Cairo, June, 1988.
- B. Hansen. the Political Economy of Poverty, Equity and Growth in Egypt, W.B., 1990.

البطالة أو نقص التشغيل (*)

إذا كانت معضلة مصر الأولى، محدودية النمو الاقتصادي أمام النمو الإسكاني فإن مشكلة نقص التشغيل " البطالة " تمثل إحدى جوانب تلك المعضلة، فالنمو الاقتصادي المحدود ظل غير قادر على استيعاب القوة العاملة، ورغم أن القوة العاملة الحقيقية الآن لا تزيد نسبتها عن ٢٥ ٪ من إجمالي السكان فإن فائض العمالة يساوى ٢٠ ٪ من قوة العمل نظراً لقصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ومن هنا كان اعتبار مصر مثلاً للاقتصاد الأقل نمواً الذي يتميز بفائض في العمالة، وهو اعتبار قديم.

قضى عام ١٩٥٤ يحدد أرثر لويس مصر مع الهند وجاميكا كبداية ترهقه أعباء فائض ضخم في العمالة تصل نسبته ٢٠ ٪ من إجمالي قوة العمل.

ويذكر بنت هانسن وسمير رضوان في دراستهما عن سوق العمل في مصر، أن مصر خلال الخمسينيات كانت تعتبر مثلاً تقليدياً لاقتصاد يتمتع بفائض في قوة العمل، فعرض قوة العمل كان فقيراً بالنسبة للعمالة غير الماهرة ولقنات من العمالة الماهرة. بيد أن الأمر قد تغير مع بداية الستينيات حيث تدنى فائض قوة العمل إلى حوالي ٦ ٪ حسب إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

وجاء ذلك نتيجة لإجراءات التأميم واتساع دور القطاع الاقتصادي للدولة ودور الحكومة وبدء ضمان تعيين الدولة للخريجين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ وبدا واضحاً أن الدولة قد اتبعت سياسة " التشغيل الكامل " غير أنه خلال النصف الثاني من الستينيات حدث تباطؤ في النمو الاقتصادي شبيه بالانكماش نتيجة لوقوف المساعدات الأمريكية وحرب ١٩٦٧ وتدنى حصيلة النقد الأجنبي من البترول وقناة السويس.. ومن ثم تزايد فائض العمالة، وعادت للظهور سافرة مشكلة البطالة، وتفاقت في منتصف السبعينيات حتى أن الدولة أصدرت القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ لتؤكد الالتزام بتعيين الخريجين ثم استحدثت نظام ضمان التعيين للمجندين العسكريين عقب حرب ١٩٧٣. وشهدت سوق العمل في مصر في النصف الثاني من السبعينيات، تغيراً كبيراً نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى الدول العربية النفطية فأصبح الاقتصاد المصري يعاني من نقص في كثير من مجالات العمالة الماهرة وبعض مجالات العمالة غير الماهرة مع وجود بطالة مقنعة في القطاع الاقتصادي للدولة والحكومة وبطالة سافرة بين الخريجين في تخصصات عديدة.

(*) لمزيد من التفاصيل: رضا هلال، البطالة ومعضلة الاقتصاد المصري، الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٨/٨/٢٢.

المتعطّلون في الثمانينيات (بالآلاف)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٤ / ٨٣	١٩٨٣ / ٨٢	٨٢ / ٨١
٢٨٧٣٠	٢٥٢٢٠	٢٤٨٦٨	١١٣٧٠	١٠١٤٩	٩٨٥٩

المصدر : من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ووفقاً للتقديرات الرسمية للخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) فإن فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها سنوياً حوالي ٤٠٠ ألف فرصة عمل. وهذا التقدير يبدو أنه لا يشمل الداخلين الجدد لسوق العمل من المتسربين من التعليم ومن الأميين. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار فائض العمالة الموجود من الخريجين وغير الخريجين والذي يقدر بحوالي ثلاثة ملايين عاطل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن السياسات المالية والنقدية المطبقة حالياً، منذ اتفاق مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد الدولي، ثم اتفاق مايو ١٩٩١، قد أصبحت مجرد سياسات تضخمية وانكماشية في ذات الوقت . الأمر الذي يعنى تعمق مشكلة البطالة.

ومن جانب ثالث، إذا كان هناك من يرى في سياسة " التخصيصية " أى بيع القطاع العام للقطاع الخاص، حلاً لمشكلة البطالة ففضلاً عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية لتحقيق ذلك، نذكر بأن من بين ٧٦٥ مشروعاً استثمارياً منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٥ هناك ٢٢٩ مشروعاً خاسراً، و ٦٠ مشروعاً لا يحقق ربحاً أو خسارة أى أن نسبة ٤٠ ٪ من المشروعات لا يربح إلى جانب أن " تخصيصية " المشروع العام ستزيد نصيب البطالة السافرة، من نصيب البطالة المقنعة.

التضخم وإعادة توزيع الدخل (*)

لا يختلف اثنان على أن مشكلة الغلاء في مصر، وإن كانت ترجع في أصولها إلى اختلالات الاقتصاد المصرى فإن السياسات الاقتصادية التى اتبعت أدت إلى استفحالها بدلاً من مواجهتها.

(*) لتفاصيل إضافية: رضا هلال، مشكلة الغلاء في مصر: المائز والمخز، الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٨/١٠/١٠.

وأياً كان الأمر فقد تناقص فائض العمالة فقام القطاع الحكومى بتوظيف إضافى لليئون شخص تقريباً (مدنى وعسكرى) وهاجر عدد مماثل تقريباً إلى الخارج واستوعب هذان التطوران معاً نحو ٢٠ ٪ من القوة العاملة ورغم ذلك وصل فائض العمالة في نهاية السبعينيات إلى ٩ ٪ من قوة العمل تقريباً.

ومع أن الآلية المثلى لاستيعاب فائض العمالة هي النمو الاقتصادى فإن مصر لم تركز على تلك الآلية. وإنما ارتكنت على آلية الالتزام بتشغيل الخريجين في الستينيات، وآلية الهجرة إلى النفط في السبعينيات.

ولذلك، كان طبيعياً مع تباطؤ النمو الاقتصادى واكتظاظ القطاع العام والحكومة بالخريجين، وتراجع الهجرة إلى النفط، أن تتفاقم مشكلة فائض العمالة " البطالة " في الثمانينيات (أنظر الجدول ١).

وهكذا أصبحت الخريطة الحالية لقوة العمل في مصر عم ١٩٨٦، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :

* قوة العمل الكلية (فوق ١٢ سنة) تقدر بحوالى ١٦ مليوناً و ٢٨٤ ألف فرد.

* العاملون بالخارج حوالى مليون و ٤١٠ ألف فرد

* قوة العمل داخل مصر حوالى ١٤ مليوناً و ٨٧٣ ألف فرد.

* عدد المشتغلين من قوة العمل حوالى ١٢ مليون فرد.

* إذن، يبلغ عدد المتعطّلين في العمل مليونين و ٨٧٣ ألف فرد.

وتشير خريطة قوة العمل في مصر، إلى تزايد نسبة فائض العمالة إلى قوة العمل بشكل مفرغ من ٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٫٨ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٠ ٪ عام ١٩٨٩.

وتشير أيضاً إلى تزايد فائض العمالة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية وتزايد نسبة الخريجين في الداخلين الجدد إلى سوق العمل (٢٦ ٪) وانخفاض نسبة عمالة الإنتاج إلى حوالى ٢٢ ٪ من قوة العمل المتاحة في السوق المصرى.

ومعنى ذلك: زيادة فائض العمالة بشكل عام، وزيادة اختلال سوق العمل بانخفاض نسبة العمالة المنتجة وزيادة العمالة غير المنتجة أو غير المطلوبة بين الداخلين الجدد في سوق العمل.

وليس هناك من يبحر الامار السلبي للعلاء على مستوى المعيشة وتوزيع الدخل والقروة
وقيمة الجنيه المصرى والاستثمار والادخار.. وما يندرز به الفلاء من مخاطر سياسية
واجتماعية.

إن " التضخم " كظاهرة هو محصلة تفاعل مجموعة قوى تسبب ارتفاعاً مستمراً فى
الأسعار. وبمعنى آخر، فإن هناك مجموعة من المؤثرات تتفاعل فتنتشأ عن ذلك عملية الارتفاع
المستمر فى الأسعار.

وماذا عن التضخم فى مصر ؟

التضخم فى مصر هو تضخم ناتج عن زيادة الطلب من جهة، وعن زيادة التكاليف من
جهة ثانية، وعن تأثير السياسات الاقتصادية من جهة ثالثة.

لقد درج الاقتصاديون المصريون - فى الآونة الأخيرة - على القول بأن الاقتصاد
المصرى كاققتصاد متخلف يعانى من اختلال هيكل. يتمثل فى أننا نستهلك أكثر مما ننتج،
وبالتالى نستثمر أكثر مما ندخر، ونستورد أكثر مما نصدر. وهذا الاختلال الهيكلى تترتب عليه
زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات عن العرض الكلى منها، ومن ثم تكون النتيجة زيادة
الأسعار.

وإذا كنا ننتج أقل مما نستهلك فإننا أيضاً نعانى انخفاض مستوى الإنتاجية، وبالتالى
الاعتماد على الاستيراد، واللجوء إلى تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية ذات التكلفة
العالية .

بخصوص السياسة المصرية، فقد فقدت مهمتها الأساسية وهى تمكين "جهاز الأسعار"
من العمل وفقاً لمقتضيات العرض والطلب.

وبذلك زاد التضخم الناتج عن السياسات الاقتصادية، من التضخم الناتج عن زيادة
الطلب والتضخم الناتج عن زيادة التكاليف.

ويبدو أنه من الصعب القبول بصحة معدل التضخم الوارد فى بيانات وزارة التخطيط
كدلالة حقيقية عن حجم المشكلة. فتقرير متابعة خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، يورد أن
الأسعار زادت خلال سنوات الخطة بمعدل ٧ر٨ ٪ سنوياً، وطبقاً لبيانات الجهاز المركزى
للتعبئة والاحصاء وصل معدل التضخم خلال سنوات الخطة إلى ١٧ر٣ ٪ سنوياً. وفى تقرير
البنك المركزى المصرى زاد المعدل إلى ٢٥ ٪ خلال عام ١٩٨٨/٨٧، وبلغ فى تقارير صندوق
النقد الدولى والبنك الدولى والسفارة الأمريكية إلى ٣٠ ٪.

وبسبب انخفاض معدل التضخم بين ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٣/٨٢، يورد أن
معدل النمو الاقتصادى أى: ما يطلق عليه الاقتصاديون معدل النمو فى الناتج المحلى
الإجمالى بالأسعار الثابتة، خلال سنوات الخطة، فقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو
اقتصادى بمتوسط ٨ر١ ٪ سنوياً، فى حين يشير تقرير السفارة الأمريكية عن الاتجاهات
الاقتصادية فى مصر - سبتمبر ١٩٨٧، إلى أن معدل النمو لم يزد خلال السنوات الثلاث
الأولى للخطة عن ٣ ٪ وانخفض الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة بمعدل ٨ر- ٪ فى
١٩٨٦/٨٥، وبمعدل ١٥٠ - إلى ٢ ٪ خلال ٨٦/١٩٨٧.

إلا أنه يمكن التعرف على حجم المشكلة من خلال التغير فى الأرقام القياسية لأسعار
المستهلكين والتغير فى القوة الشرائية للجنيه المصرى.

فى الفترة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٨، زادت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين
بمتوسط ١٩ ٪ سنوياً. وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع
أسعار بعض السلع الأساسية إلى ما يزيد عن ٥ أضعاف خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و
١٩٨٧، مثل الحبوب والبقول والخضروات والألبان واللحوم والدواجن والأسماك، أنظر الجدول
(٥ - ٤).

تطور متوسطات أسعار بيع المواد الغذائية المستهلك
على مستوى الجمهورية (ديسمبر ١٩٧٤ - يوليو ١٩٨٦)
(كجم / قرشاً)

رقم	السلعة	السعر ديسمبر ١٩٧٤	السعر ديسمبر ١٩٨٣	السعر ديسمبر ١٩٨٥	السعر يوليو ١٩٨٦
١-	قمح (% الزيادة عن الفترة السابقة)	٦٠٢٤	١٨٠٢	٢٧٠٣	٣١٠١
٢-	ثرة شامية	٥٠٧	٢٣٠٢	٢٨٠٢	(% ١٤)
٣-	فول عادى	١١٠	٣٦٠٦	٥٣٠٣	(% ٣٥)
٤-	عندس منجوع مطلى	٥٠٤	٧٨٠١	١٥٧٠٥	(% ٢٣)
٥-	ثوم	٨٠	٣٤٠٦	٢٥٢٠٣	(% ١١)
٦-	بصل	٥٠٤	١٤٠٤	٢٠٠٧	(% ٢٢٠)
٧-	بطاطس	٦٠٥	١٦٠٤	٢٢٠٤	(% ٤٣)
٨-	طماطم	١٠٠٥	١٢٠٧	(% ٢٧)	(% ٢٥)
٩-	لحم بقرى وجاموسى متوسط السن	٩٠٠٨	٤٥٧٠٨	٤٧٣٠٨	٥١٠٠٧
١٠-	لحم جاموسى صغير السن	١٠٠٠١	٤٢٢	(% ٢٠٥)	(% ٨)
١١-	لحم ضأن بلدى بالعظم	٧١٠٢	٤٧٧٠٨	٤٧٦٠٣	٥٠٨٠٨
١٢-	نجاج بلدى	٦٨٠٣	٢٧٦٠٢	٣٠٥٠١	٢٩٦٠٩
١٣-	بيض كبير الحجم	٢٠٧	١٠٠١	(% ١٠)	(% ٢ -)
١٤-	يلقى	٣١٠٦	١٦١٠٤	٢٠١٠٢	(% ١٠ -)
١٥-	لبن حليب غير مبستر	١٢٠	٥٢٠٧	(% ٢٥)	(% ١)
١٦-	جبن أبيض كامل الدسم مختزن	٦١٠٧	٢١٩٠٦	٢٢٩٠٢	٧٠٠٧
١٧-	مسلى صناعى سائب	٢٢٠٣	٢٧٠	٣٠٠٤	٢١٠٤
١٨-	حلاوة طحينية	٢٠٠٣	٩٤٠٣	(% ١٣)	(% ٢)
١٩-	موز بلدى صغير	١٤٠٤	٨٠٠٨	٨٨٠٧	٩١٠٨
٢٠-	برتقال بكرة	٦٠٤	٢٩٠٢	(% ١١)	(% ٣٠٥)
٢١-	بيسى كولا وما إليها	٢٠	١٧٠٢	(% ٢٢)	١٧٠٦

المصدر : النشرة الشهرية لمتوسطات أسعار بيع المواد الغذائية المستهلك (تجزئة). الجهاز المركزى للإحصاء، أعداد مختلفة.

بيد أن خطوة " التضخم " تتبدى فى الآثار التى يعكسها اقتصادياً واجتماعياً، وأول تلك الآثار انخفاض القيمة الحقيقية للجنه المصرى. فقد انخفضت القوة الشرائية للجنه إلى الربع بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٨ بمعنى أن جنه عام ١٩٨٨ أصبح يساوى ٢٥٪ من جنه عام ١٩٨٢، أنظر جدول (٤-٦).

كما يؤثر التضخم على توزيع الدخل القومى المصرى، فارتفاع الأسعار يؤثر على الدخل الحقيقى لكاسبى الأجور بالانخفاض فى حين تزداد دخول كاسبى الأرباح. ولذلك هبط النصيب النسبى للأجور من الدخل القومى من ٤٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٧٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧. بينما زاد النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك من ٥٣٪ إلى ٥٦٪ إلى ٦٢٪ على التوالى. وهذا التفاوت فى توزيع الأنصبة النسبية لا يمكن إرجاعه فقط إلى التضخم إلا أن تأثير التضخم كبير فى هذا المجال. ويؤثر التضخم أيضاً على توزيع الثروة القومية. فالعناصر المادية فى أصول الثروة تتجه قيمتها نحو التزايد مع ارتفاع الأسعار فى حين أن العناصر المالية والنقدية فى أصول الثروة تتجه قيمتها للتدهور مع الغلاء. وأمامنا مثال ارتفاع قيمة أراضى البناء والأراضى الزراعية، وارتفاع سعر جرام الذهب (عيار ٢٤) من ١٣ جنيهأ عام ١٩٨٠ إلى ٣٥ جنيهأ عام ١٩٨٨. وفى المقابل أصبح سعر الفائدة الحقيقى على الودائع سالباً لزيادة معدل التضخم على سعر الفائدة الاسمى. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة عجز ميزانية الدولة.

وتشير الميزانيات إلى استمرار وتزايد لجوء الدولة للجهاز المصرفى لسد جانب كبير من عجز الميزانية. فزاد تمويل العجز من الجهاز المصرفى.

إن التمويل المصرفى يمثل نسبة هامة من الموارد الإجمالية للموازنة، وصلت إلى ٣٤٪ عام ١٩٧٩ ثم تناقصت إلى ١٥٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣ إلى ٩٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ إلى ٤٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧.

وتوضح الأرقام، أن نسبة ما أسهم به التمويل المصرفى لسد العجز الكلى فى الميزانية، قد بلغت ٣٥٪ من العجز الكلى عام ١٩٧٦، ٤٠٪ عام ١٩٧٨، ثم تناقصت ٣٠٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣، وإلى ٢٢٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم ١٣٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨.

وتعكس تلك النسب، زيادة واضحة فى عرض النقود وفى القوى الشرائية، دون أن يقابلها إنتاج حقيقى. بمعنى آخر يؤدى عجز الميزانية " الصافى " إلى زيادة الإصدار النقدى،

جنول (٦ - ٤)

معدل التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة

الشرائية للجنيه المصرى (٥)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ١٩٨٢ = ١٠٠	معدل التغير	التغير في القوة الشرائية للجنيه المصرى (١)
١٩٨٢	١٠٠	—
١٩٨٣	١١٦ ر ٧	١٦ ر ٧
١٩٨٤	١٢٩ ر ٥	١٩ ر ٧
١٩٨٥	١٥٥ ر ٥	١١ ر ٥
١٩٨٦	١٩٨ ر ٧	٢٧ ر ٨
١٩٨٧	٢٢٧ ر ١	١٩ ر ٣
١٩٨٨	٢٨٢ ر ٠	١٩ ر ٤

(١) حتى ١٩٨٦ فعلى، بعد ١٩٨٦ على أساس توفيق انحدار خطى وهو يعنى استمرار التغيرات السعرية على نفس معدلاتها فى الخمس سنوات الماضية.
(*) المصدر : اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى.

ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة. وزيادة الطلب على السلع المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، كما أن زيادة الطلب على الواردات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع أسعارها بالنسبة للجنيه المصرى.

غير أن زيادة الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصرى، تترتب عليها زيادة فى عجز الميزانية، حيث تضطر الدولة إلى زيادة أجور العاملين ودعم السلع الأساسية لمقابلة التضخم، بما يؤدي إلى زيادة النفقات التى تؤدي إلى زيادة العجز، وهكذا، ومن ثم، تصبح داخل دائرة خبيثة من العجز والتضخم.

ويتم داخل تلك الدائرة الخبيثة إعادة توزيع الدخل ٠٠ فمع زيادة معدل التضخم بالمقارنة بمحدودية زيادة الأجور، يقع عبء زيادة الأسعار على الفقراء وذوى الدخل الثابتة، بينما يبعد التضخم توزيع الدخل لصالح الأغنياء لأن دخولهم متغيرة تتزايد مع زيادة الأسعار.

ويعنى ذلك انخفاض الأجور الحقيقية رغم الزيادة المحدودة فى الأجور الاسمية. كما يعنى، انخفاض نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالى مقابل زيادة نصيب عوائد حقوق التملك، وذلك أمر له انعكاساته الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

ولذلك، يعد البيان المالى لميزانية الدولة، أخطر بيان سياسى على مدى العام، لأنه يحدد من يأخذ ماذا ؟

بمعنى آخر، فإن الميزانية العامة هى الأداة المالية التى تستخدمها الحكومة لتوزيع موارد المجتمع.

ولئن كانت الحكومة تمنح إعفاءات ضريبية وجمركية بإسراف، وتتهاون فى تحصيل الضرائب المباشرة، ثم تقوم بتمويل العجز بالاقتراض التضخمى.. فإنها بذلك تنحاز ضد محدودى الدخل وتساهم فى زيادة جنون الأسعار، وفى تفاقم أزمة المجتمع المصرى.

(١٦) د. ابراهيم العيسوي، خطة التنمية القومية: الأحلام والواقع والبدل الجاد، كتاب الأمالى ٢١، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤.

(17) ILO, Employment, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976.

(18) See : Montek G. Ahuwaita : Income Inequality Some Dimensions of the Problem, Published in : W.B., Redistribution with Growth.. Op. cit., pp. 10 - 16.

(19) ILO, Employment, Growth and Basic needs, Op. cit., p. 35.

هوامش ومراجع (١)

(1) See : W.B., Redistribution with Growth, A Joint Study by the W. Bank's Development Research Centre and the Institute of Development Studies at the University of Sussex, Oxford Uni. Press, 1975

(٢) محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(3) James B. Grant, Development From Below, Washington, 1975

(4) B. Hansen & Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), 1965.

(5) R. Mabro & Samir Radwan, the Industrialization of Egypt 1939 - 1973 : Policy and Performance, Oxford, Clarendon Press, 1976, P. 43.

(6) B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. 1960 - 1965, in P.J. Vatikiotis (ed) Egypt Since the Revolution, London: Allen & Unwin, 1968, p. 46.

(7) Khalid Ikram, Economic Management in a Period of Transition, A World Bank Country Economic Report. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1980.

(8) B. Hansen and K. Nashashibe, Egypt, N.Y. National Bureau of Economic Research, 1975, P. 108.

(9) B. Hansen and K. Nashashibe, Op. cit., p. 108.

(١٠) إيليا حريق، أزمة التحول الاشتراكي والإنماء في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٥، عدد ربيع الأول ١٩٨٧، ص ١٥ - ٤٢.

(11) B. Hansen and K. Nashashibe, Op. cit., p. 109.

(١٢) أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل في مصر (١٩٥٢ - ٨١ / ١٩٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

(١٣) عثمان محمد عثمان، الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٣٠، أكتوبر ١٩٨٩.

(١٤) أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل في مصر (٥٢ - ٨١ / ١٩٨٢)، المصدر السابق ذكره.

(15) A World Country Study, Egypt: Alleviating Poverty during Adjustment, W.B. Washington, D.C., 1991, P. 155.

(٢) السياسة المعاصرة ٠٠٠

عسكر وحرامية وأصوليون

لا يحتاج المرء إلى جهد جهيد، لكي يتوصل إلى أن السياسة المصرية المعاصرة، بمعنى السعى إلى السلطة أو التحكم بها، تتنازعها ثلاث جماعات وأنماط : عسكرية، واصولية وأصولية.

ولا يتطلب الأمر بحثاً في التاريخ، لاستخلاص أن " السلفية " تبدو الآن وكأنها قد أتمت دورتها كاملة لتملك زمام المبادرة. فبعد أن نشطت السلفية أمام ليبرالية القصر إبان الاحتلال، اصطدمت بالعسكر القوميين بعد إعلان الاستقلال، ثم زاحمت اللصوص في حقبة الانفتاح. والآن، تبشر الأصولية بالنصر المؤكد إما بالتحالف مع العسكر، كما حدث في السودان، أو عبر صناديق الانتخابات على حُطى التجربة المغدورة في الجزائر، إن تعذر تحريك الشارع المصرى ليحدث ما حدث في إيران.

هكذا، يبدو المشهد السياسى فى مصر، والذي يعكس فى النهاية الأزمة المستعصية التى تواجه الدولة والمجتمع والاقتصاد وهى أزمة فى أحد جوانبها، تعبر عن تفاعل سياسى وحضارى فاشل مع الغرب، أو بمعنى آخر عن "تحديث مشوه" فرضته سيطرة الغرب الأوروبى ثم الأمريكى على الشرق العربى الإسلامى.

ومع ذلك، فإن واقع التطور المعقد فى مصر والشرق العربى الإسلامى - بصفة عامة - لا يمكن فهمه بمثل هذا التبسيط.

ونبدأ مع استهلال القرن التاسع عشر، حيث قرر باشا مصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤١)، الزج بالمنطقة فى خضم العصر. وفى بضع سنوات، أدخل الصناعة والملكية الخاصة للأراضى، وبنى السدود والمصارف واستحدث زراعة القطن. ثم تقدم لتأسيس إمبراطورية عربية، فاحتل سوريا ولبنان وأنزل جيوشه فى قلب الجزيرة العربية لتهزم الوهابيين "السلفيين" فى عام ١٨١٥، وتأسر عبد الله بن سعود الذى قيد إلى اسطنبول فى الأغلال ليقطع رأسه هناك، ثم تهدم " الدرعية " العاصمة الوهابية. وينجز الباشا المصرى إنجازات خارقة، فى مستهل القرن التاسع عشر على طريق الحداثة الحقة، فيلغى التفرقة الدينية إزاء الأقليات غير

المسلمة، ويطور التربية على أساس علماني، ويصادر أملاك الأوقاف ويعزل العلماء الدينيين المناوئين. ويقوم بتحديث الإدارة.

ويذكر لوتسكى أن محمد على ألغى نظام الممالك الإدارى القديم، وأنشأ جهازاً مركزياً للدولة، واستحدث عدداً من الدواوين: ديوان الحربية (لشئون الجيش والأسطول)، وديوان التعليم العام (للمدارس والبعثات)، وأخيراً شكّل ديوانى الخارجية والداخلية، كما تكونت مجالس ولجان للنظر فى قضايا خاصة كشئون الملاحة والزراعة والصحة وما شابه ذلك.

وقام محمد على بتقسيم مصر إلى مناطق جديدة، إذ قسمت البلاد إلى سبع مديريات، ووضع على رأس كل مديرية مديراً خاضعاً للحكومة المركزية (لجباية الضرائب، وإدارة المصانع والمانيق كتورات التابعة للدولة، والإشراف على حالة الجسور، والقنوات والطرق والزراعة وتوريد المحاصيل). وقسم المديرية إلى مراكز يترأس كل منها (مأمور)، انتهاء بالقرية التى يتولى أمورها العمدة وشيخها^(٢).

أليس ذلك، هو النظام الإدارى المتبع فى مصر حتى الان ؟

أما إصلاحات محمد التعليمية، فقد تضمنت إيفاد ٣٣٩ طالباً فى بعثات تعليمية منهم ٢٣٠ طالب إلى فرنسا و ٩٥ إلى إنجلترا، و ١٤ إلى دول أخرى خلال الفترة (١٨١٣ - ١٨٤٨).

كما أنشأ محمد على المدارس الابتدائية والثانوية (المدنية) إلى جانب المدارس المهنية (العسكرية - الطب - البيطرة - الصنائع - الآلسن) وكان المنخرطون فى هذه المدارس يتقاضون رواتب خاصة ويعيشون فى الأقسام الداخلية حيث يطعمون مجاناً^(٣).

وكان محمد على من افتتح أول دار للطباعة، وأول جريدة رسمية مصرية " الوقائع المصرية ".

بيد أن ظروف الداخل والخارج، قد تحالفت ضد الباشا المصرى، فغياب الظروف الموضوعية لإنجاز الحداثة، دفع بمحمد على إلى استبدال المجتمع بالدولة التى قامت بضرب النفوذ الفقهي لرجال الدين، وبالتالي فقد جاء فصل الدين عن الدولة على يد الدولة ذاتها قبل أن تتبناه النخب المحلية وتدفع بجوانبه الفلسفية، وبعبكس العلمانية الغربية التى بدأت فلسفة للشورى ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة، ووعاءً لأفكار التحرر والمساواة والمواطنة.

وتأتى معاهدة لندن ١٨٤٠، ثم ضرب جيش محمد على بمرسوم ١٨٤١، فى سياق

الأجهزة على المشروع الحداثى الأول فى الشرق العربى، والذى أجبر على فتح أبوابه أمام البضائع الأوروبية وأمام التدخل الأجنبى. وأمام الضغط الأوروبى، حاول خلفاء محمد على فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (سعيد وإسماعيل) انجاز تحديث مصر على أساس الارتباط بالغرب (الأوروبى وقتئذ) ومن منطلق أن تكون مصر قطعة من أوروبا.

وسار الخديوى إسماعيل على خطى جده الباشا محمد على فى إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعى وخصوصاً القطن، ولكن من خلال الاستدانة الباهظة التكاليف لإنشاء الجسور وحفر القنوات والمشروعات الزراعية كما قام إسماعيل بتوسيع وتحديث نظام الإدارة الذى أقامه محمد على، وجود نظام الجمارك بإشراف الأوروبين، وأصلح مصلحة البريد، وأحدث انقلاباً فى التشريع، واجتهد فى منع الرق والسخرة، وبلغت ميزانية التعليم فى عهد إسماعيل ٨٠ ألف جنيه أضيف إليها - من بعد - دخل الأراضى التى استردت من شركة قناة السويس، ليصير التعليم فى مصر مجاناً ويحصل الطلاب على ما يحتاجونه. وفى ذلك العصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها، لا فى مصر وحدها بل وفى الدولة العثمانية كلها، وأنشئ متحف بولاق الشهير، وزيد فى مكتبته.. القاهرة مما جعلها من أعجب مكتبات الدنيا^(٤).

ودشن الخديوى إسماعيل البداية الحقيقية للنظام النيابى فى مصر (٢٢ أكتوبر ١٨٦٦) بإنشاء مجلس شورى النواب، الذى اعتبر أنه أساس المدنية والنظام، وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف^(٥).

وكان الخديوى إسماعيل أيضاً، من أقر "اللائحة الوطنية" التى وقع عليها أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان والعلماء والوجهاء عام ١٨٧٩، باعتبارها أول مشروع دستور نيابى برلمانى فى مصر.

ولئن كان إسماعيل قد قام بتلك الإصلاحات الديمقراطية، فى خضم مواجهته مع الباب العالى والإنجليز والدائنين الأوربيين، فقد تم عزله وحل مجلس شورى النواب فى نفس العام، ثم احتلال مصر بعد ثلاثة أعوام (فى ١٨٨٢). وانتهى سعى الخديوى لتحديث مصر من أجل أن تصبح قطعة من أوروبا، لأن تتحول مصر إلى مزرعة مستعمرة من أوروبا.

لقد حاولت الإصلاحية الإسلامية التى دعا إليها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده

وعبد الرحمن الكواكبي، وفي إطار الرد على التفلفل الأوروبي، تجديد الإسلام بدوره، غير أن الاستعمار، بما هو نظام اقتصادي وثقافي، لم يقبل إلا بإدماج مصر اقتصادياً وثقافياً من موقع هامشي في نظامه العالمي. ولذلك، ارتدت الإصلاحية الإسلامية على أعقابها، دون تمكينها من إنجاز مشروعها للتحديث من خلال إسلام إصلاحى. وتسيّد المشروع الغربى لتحديث مصر، أو بمعنى أدق مشروع اللورد كرومر (المعتمد البريطاني والحاكم الحقيقى فى مصر) الذى كان يرى أنه لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام.

وعاشت مصر، بعد ثورة ١٩١٩، تجربتها الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢) على أساس من ذلك التوجه، ألم يعبر عن ذلك، د. طه حسين أحد أهم المفكرين الليبراليين فى تلك الحقبة، بقوله: "علينا أن نصبح أوروبيين فى كل شىء قابلين ما فى ذلك من حسنات أو سيئات...؟"

بيد أن التجربة الليبرالية ولدت فى ظروف ملتبسة، فالاستقلال الذى حصلت عليه مصر، كان فى التحليل الأخير استقلالاً شكلياً قانونياً بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، استمر الوجود العسكرى والسياسى البريطانى فى مصر، والتدخل فى السياسة المصرية لدرجة التدخل العسكرى لفرض حكومة، مثلما حدث فى ٢٩ فبراير ١٩٤٢، كما كان للقصر الملكى يد طولى فى الاستهتار بالدستور والتدخل لحل البرلمان. وعلى صعيد المجتمع، كانت التجربة الليبرالية هى مؤسسات وأفكار تم نقلها بطريقة ميكانيكية من سياق اجتماعى ثقافى مغاير، إلى مجتمع تسيطر عليه القيم التقليدية.

وبالنسبة لمجتمع أغلييته من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك وفقراء المدن نظر إلى مؤسسات الديمقراطية البرلمانية على أنها لمصلحة كبار ملاك الأرض والرأسماليين الصناعيين وأنها لن تقر أى تغيير أو إصلاح يمثل تهديداً لمصالح المالكين للثروة.

وعبر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله: "إن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستورى فى مكان معين، وأنه بالنسبة للمواطن المصرى العادى فإن الحكومة النيابية لم تكن تعنى بالنسبة له "وستمنستر" أو "واشنطن" ولكنها عنت الملك وأغنياء الباشاوات فمن إذن يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها" (٦).

وتنتهى الحرب العالمية ليكشف الغرب "المستتير الديمقراطية" عن وجهه القبيح فى قضية الاستقلال، مثلما حدث فى قضية الديمقراطية، ليواصل استعمار مصر وتدخله فى سياسات الحكم، وتتواصل دعوات الإصلاح الاجتماعى والإضرابات الفلاحية والعمالية بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١، لإخفاق النظام الليبرالى فى تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، حتى أن طه حسين الداعية الليبرالى، سيصدر كتابه "المذبذبون فى الأرض" لينهى فيه مسامحة النظام الليبرالى الاجتماعية.

لقد كان تازم " الليبرالية " فرصة مواتية لظهور " سلفية " رشيد رضا صاحب " المنار ". ويأتى الشيخ حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨)، ومرشداه العام، ليتبنى أفكار رضا عن الجماعة الإسلامية. وليعلن رفضه طريق الغرب الليبرالى، وليختار حسب تعبيره - طريق الإسلام كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً. ورغم أن « البنا » قد اعتبر - فى رسالة المؤتمر الخامس - أن الحكم الدستورى (النيابى) من الإسلام، إلا أنه طالب بأن تحل جميع الأحزاب وأن تجتمع كل قوى الشعب فى حزب وحيد، يعمل حتى النهاية على تحقيق استقلال الأمة وحريتها. أليست تلك الفكرة هى الفكرة التى آمن بها ونفذها البكباشى المصرى : جمال عبد الناصر، فيما بعد ! ولمفارقة فإن فكرة الانقلاب - هى الأخرى - أخذها البكباشى من الشيخ، فالأخير أعد التنظيم المسلح لحركة الإخوان "الجهاز السرى" للانقلاب على الحكم والأحزاب. لكن التنظيم الذى تحرك للاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب وحل جماعة الإخوان أيضاً، كان تنظيم الضباط الأحرار.

ألم يكن من الممكن، أن يتجاوز البكباشى أزمة النظام الليبرالى وأحزابه، وأن يتفادى فكرة « الشيخ » عن « رمى الولد مع الماء التى اغتسل فيها »؟! إن البيانات الأولى لانقلابات العسكر العرب من حسنى الزعيم (سوريا ١٩٤٩) إلى عبد الكريم قاسم (العراق ١٩٥٨)، وإبراهيم عبيد (السودان ١٩٥٨)، وعبد الله السلال (اليمن ١٩٦٢)، وجعفر النميرى (السودان ١٩٦٩)، ومعمار القذافى (ليبيا ١٩٦٩)، أجابت على السؤال بأن ماحدث كان "المسلك الطبيعى".

أما البكباشى المصرى، فسيتكشف لنا - فيما بعد - أنه سلك مسلك الباشا الذى ثار على أحفاده، أى مسلك إنجاز الحداثة من خلال أداة الدولة ومثلما فعل الباشا، سيتجه البكباشى إلى إقامة الجيش الوطنى والتصنيع ونفى التأخر وتجديد دور الدين وتوحيد العرب، وسيرسل بقواته إلى الجزيرة العربية معقل الوهابية.

لقد آمن البكباشى، مثلما آمن الباشا من قبل، بأنه والى دولة شرقية، ذات ميراث عريق من الاستبداد الشرقى. وألهمه ذلك التراث، بأن يسعى - أولاً - إلى احتكار السلطة وتحويل النظام السياسى ومؤسساته إلى تنظيمات تابعة للدولة "العسكرية" ولأن من يحتكر السلطة فى الدولة الشرقية، يضمن السيطرة على الموارد الاقتصادية، كانت الخطوة الثانية إلحاق النظام الاقتصادى بالدولة، إما عن طريق التأمين، أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية على الحياة الاقتصادية والوصول إلى انفصال الدولة عن الجماعات والقوى الاجتماعية، وتسيّد العسكر والتكنوقراط على المجتمع بشكل استبدادى.

ومكّن تحكم الدولة في السلطة والموارد الاقتصادية واستقلالها النسبي عن المجتمع، من محاولة التنمية السريعة والاندفاع نحو التصنيع القائم على إحلال الواردات، واتخاذ بعض الإجراءات الجذرية على طريق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي إطار ذلك، جعلت الناصرية من الدين/ الإسلام أداة للتعبئة الجماهيرية خلف المشروع التحديثي للدولة التي تقف فوق الجميع، ومن هنا كان الإلحاح على الوظيفة الاجتماعية والحضارية للدين ودوره في قضايا التنمية والتعبئة السياسية والقومية العربية والصراع الخارجي.

ومن هنا أيضاً، اتسمت علاقة الدولة الناصرية بالمؤسسات الدينية إما بالتوجيه أو الإلغاء لمواكبة مشروع الدولة. فأعيد تنظيم مؤسسات الأزهر ودوره بموجب القانون رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦١، بعد أن أُلغيت المحاكم الشرعية والمجالس المليّة القبطية وفق القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (٧).

أما القوى الاجتماعية، التي تبنت الإسلام كمشروع اجتماعي وحضاري، مثل الإخوان المسلمين، فكان التعامل معها من خلال العزل السياسي ثم الاستئصال. وهكذا، جعلت الدولة الناصرية من مشروعها السياسي (الاستقلال - التنمية - القومية العربية) "ديناً" غير سماوي.

ويأتى عام ١٩٦٥، لتلطف التجربة أنفاسها الأخيرة في مجال التنمية، حيث أصبحت خطة التنمية الأولى هي الخطة الأخيرة، ثم تكشف هزيمة ١٩٦٧ أزمة البناء الاقتصادي (العجز) والبنية الاجتماعية (هيمنة العسكر والبيروقراطيين) والأداء السياسي (استلاب الجماهير).

فاستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأول، أدت إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة وأحياناً بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع، وظل القطاع الزراعي معتمداً على التخصص في محاصيل تصديرية (خاصة القطن) وعجز عن الوفاء بالطلب الغذائي، وعن إمداد القطاع الصناعي بالمواد الأولية والسوق اللازمة للإنتاج الصناعي وأدى ذلك إلى مشكلات في التمويل ثم جمود جهود التنمية في النهاية.

وخلال ذلك، استغلت الفئة العسكرية والبيروقراطية موقعها الاقتصادي، وقد أصبحت المالك الفعلي لأدوات الإنتاج من جهة تحكمها في قرارات الاستثمار والإدارة، في تكوين رأسمال خاص لأفرادها، في حين ظل المجتمع - المالك القانوني - مستلباً.

وجاء ضرب الدولة من الخارج في يونيو ١٩٦٧، ليقدم الظرف الموضوعي للقيم العسكرية والبيروقراطية (المرسلة) للسيطرة على الدولة، وبالتالي التمكن من إحداث تحولاتها الاقتصادية، تحت مسمى "الانفتاح الاقتصادي" ثم "الليبرالية الاقتصادية" فيما بعد.

وهنا، لا يجب الوقوع في خطأ مقولة تحول الدولة التسلطية، بعد ١٩٧٤ إلى شكل من أشكال الدولة الليبرالية الديمقراطية، فقد استمرت الدولة تسلطية اقتصادياً وسياسياً، ولم يكن الاختلاف إلا في الدرجة، وهو اختلاف فرضته الظروف الموضوعية خارجياً وذائلياً.

ما حدث هو أن العسكر بدّلوا تحالفهم مع الطبقة الوسطى صاحبة مشروع التحديث المستقل والعدل الاجتماعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى تحالف مع البيروقراطية المرسلة وبعض عناصر الرأسمالية القديمة ثم مع رأسمالي الصفقات والسمسرة فيما بعد، مع استمالة الرأسمالية العالمية.

على الصعيد الاقتصادي، فتحت الدولة التسلطية أبوابها للقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلت عن دورها التنموي / الإنتاجي، لتتفرغ لاعتماد التوكيلات وصفقات تسليم المفتاح للشركات متعددة الجنسيات، وتصدير النفط والقوة العاملة والسياحة والزراعة التصديرية، واستيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) الغربية، والصرف على ضمان الأمن الداخلي واستقرار النظام الأساسي ولو أدى ذلك إلى عجز مستمر في ميزانية الدولة يتم تمويله من زيادة أسعار الاستهلاك السياسي. ونتيجة لذلك، من الطبيعي أن يصبح معدل النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الإجمالي) الحقيقي سالباً، مع تزايد السكان. ويكشف المسح الذي أجرته بعثة البنك الدولي عام ١٩٨٩، عن أن نسبة ٤٣٪ من الأسر المصرية في الحضر، لا يزيد دخل الأسرة منها سنوياً عن ٥٠٠ جنيه. ومع تدهور المستوى التنموي الإنتاجي للدولة، خلال السبعينيات والثمانينيات، تدهور المستوى المعيشي لغالبية المصريين فمعدل ارتفاع أسعار المستهلكين أصبح تتعدى ٢٥٪ سنوياً، وحوالي خمس القوة العاملة لا يجد فرصة عمل، كما تدنى مستوى إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وإسكان وصحة وتعليم^(٨).

أما على الصعيد السياسي، فرغم أن التحول إلى التعددية الحزبية في ١٩٧٦ كان تطوراً هاماً، إلا أن الدولة التسلطية ظلت مهيمنة بأجهزتها الأيديولوجية والأمنية، وثبتت الخصائص الأساسية للبنية السياسية. فالتعددية أقرت بقرار من الحاكم، بالسماح بهامش محدود لحركة المعارضة التي اختارها بشكل يمنع الانفجار الاجتماعي وفي ذات الوقت يتيح له مكنة الانقضاض عند الخروج على الحدود، فقد حدد الحكم الهامش بحواجز مانعة تمنع

اتساعه: قانون الاشتباه، وبالعزل السياسى الرموز السياسية أحياناً، وظل الحزب الحاكم وريث تنظيمات الدولة الناصرية، حاكماً مع استبعاد مبدأ تداول السلطة الذى يمثل أهم مبادئ الليبرالية السياسية.

وهكذا يبقى المجتمع، مفصولاً عن الدولة التسلطية، على هامش قاعدتها الاقتصادية ونظامها السياسى.

إن عبد الله العروى، يحدد ثلاثة أنماط للفكر والسياسة فى المجتمعات العربية: الشيخ، والليبرالى، وداعية التقنية، وبمسميات مرادفة: سلفيون وليبراليون وعسكر. وتمدنا الأدبيات السياسية المعاصرة بنمط رابع هو "الكليبتوقراطية" أى حكم اللصوص.

ويقوم نظام "الكليبتوقراطية" على الحرية الاقتصادية فى وحدة مع الديكتاتورية السياسية، لتمرير التشريعات الاقتصادية لصالح رجال الحكم ورجال الأعمال ومصالح الاحتكارات العالمية، وقمع حركات الرفض الاقتصادى والاجتماعى.

وينظرة متفحصة، لا يستنتج المرء إلا تحول النمط العسكرى إلى نمط كليبتوقراطى. والأخطر من ذلك، أن "الكليبتوقراطية"، عندما فشلت بالاستمرار فى جعل سياستها ديناً، تحولت إلى الدين لتجعله أحد مصادر شرعيتها فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى. إلا أنه مع تأزم الكليبتوقراطية مجتمعياً، كان رد قسم متزايد من المجتمع بإشهار الدين كسياسة بديلة.

فمع تجذر الأزمة المجتمعية، تتزايد جيوش العاطلين والجائعين، بفضل سياسات صندوق النقد الدولى، وتراجع الفئات الاجتماعية الوسطى والطبقة المثقفة عن حمل دعاوى الحداثة والديمقراطية، ثم تسلم رايتها فى النهاية للجماعات الدينية متخلية عن نموذجها الثقافى ومعلنة وقوعها فى سحر النموذج السلفى.

وعند هذه النقطة، تُرصف الطريق لحكم الأصوليين سواء بالتحالف مع العسكر أو من خلال صناديق الانتخابات أو بالعنف. "حداثة مشوهة" نتجت عن تقابل صدامى عنصرى للغرب مع الشرق العربى، ومصر فى القلب منه، وتنذر بأصولية متصلبة. ولا عزاء فى النظام الدولى البازغ (المتخيل) الذى أعلن إبّان حرب الخليج إذا اعتبرناها حلقة من حلقات ذلك الصدام العنصرى، وإذا نُظر إليها على أنها نكأت جراح شعوب عانت من إحباطات مديدة وهزائم متكررة على يد الغرب المستتير.

هوامش ومراجع (٢)

(١) د. جورج قزم: انفجار المشرق العربى، من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، دار الطليعة، بيروت، ط١، ص ٢١.

(٢) لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة د. عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤) رضا هلال: صناعة التبعية، المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٥) د. عبد العزيز رفاعى: فجر الحياة النيابية فى مصر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٥.

(٦) B. Lewis, The Middle East and The West, New York, 1964, P. 61.

(٧) رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، كتاب الهلال، القاهرة، فبراير ١٩٨٥، ص ٢٣٢.

(٨) تفصيل ذلك فى البحث السابق.

جوهر الشرعية، هو قبول المحكومين للحاكم وطاعتهم له عن قناعة.

وقد كان ابن خلدون، أول مفكر اجتماعي يتنبه إلى حاجة الدولة إلى شرعية وإلى انحطاط الدولة في غياب الشرعية. فأساس أية دولة، لدى ابن خلدون، له مكونات ثلاث: العصبية، والدعوة، والملك (طبيعي أو سياسي أو خلافة)^(١). ويتعيراتنا المعاصرة، فإن العصبية مرادفة للزعامة، والدعوة هي الأيديولوجيا، والملك هو التنظيم.

وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق، عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر، الذي مازال يعتبر المنظر الأول للشرعية السياسية، فمكونات الشرعية عند فيبر هي: الزعامة الكاريزمية، والتراث والتقاليد، والتنظيم القانوني العقلاني.

ويعتبر فيبر الزعامة الكاريزمية، مكوناً مهماً للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية^(٢). ويعنى المكون الأيديولوجي للشرعية. بالتعبير المعاصر، الخطاب السياسي للنظام، أي الأفكار والمعتقدات والشعارات التي يطرحها أو يطبقها.

أما مكون " التنظيم " . فيعنى مؤسسة الحقوق والالتزامات والعلاقات. ويرى ماكس فيبر أن أفضل تعبير عن هذا المكون هو النظام السياسي المعتمد على الديمقراطية حيث يتفق أبناء الجماعة حول شؤون الحكم. ويستطيعون تعديلها في مواعيد انتخابية محددة سلفاً.

إن، يستمد أي حكم شرعيته من ثلاثة مصادر هي: الزعامة الكاريزمية والخطاب السياسي والنظام الدستوري.

وقد تعتمد شرعية الحكم على المصادر الثلاثة معاً، أو على مصدر واحد منها، وقد لا يستند الحكم على أي سند من الشرعية، لفترة تطول أو تقصر، بل يمكن أن يكون سنده التسلط والقهر، وبالتالي لا يكون قبول المحكومين له عن رضا وقناعة.

وأياً كان مصدر شرعية النظام، فإن عنصر " الإنجاز " يبدو حاكماً في رفع أو خفض شرعيته، وفي استقراره أو عدم استقراره، وفي استمراره أو تغييره^(٣).

ولذلك، نرى النظم السياسية، حتى الفردية والقبلية منها (مثلما هو حادث في المنطقة العربية)، تسعى ليلاً ونهاراً، لاستعراض منجزاتها، وإن كانت مجرد رصف طريق أو تشييد

مويرى، أو اسحق مذبذب عامه، وبما يربى يرى حقوقات دستوريه ديموقراطيه، فى الغرب، تتغير
ليبطه فعاليتها ومحدودية إنجازاتها.

وقد يبدأ الحكم مستنداً على مصدر أو أكثر من مصادر الشرعية الثلاث : الزعامة
والإيديولوجيا والتنظيم، ثم ينتهى بأن يفقد مصادر شرعيته، وبالتالي يفقد القبول العام، فيحكم
علاقته بالمجتمع العنف والعنف المضاد.

لقد اعتمد النظام السياسى المصرى، خلال فترة حكم الرئيس عبد الناصر (٥٤ -
١٩٧٠)، على شرعية كاريزمية، ارتبطت بشخص جمال عبد الناصر إضافة إلى شرعية خطاب
سياسى ثورى، اعتمد بشكل أساسى على عناصر الاستقلال، والقومية العربية، والتحول
الاشتراكى.

ومن المؤكد أن الشرعية الكاريزمية لعبد الناصر، بمعنى هالة الحب والتقدير والإعجاب
لشخصه، كان مصدرها أنه "البطل" المفجر لحركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد الملك
والإنجليز والملاك الزراعيين الكبار. ومنذ تلك الحركة وحتى اللحظة الراهنة، ظل الجيش
"عصية" الرئاسة، والمسيطر على الحكم.

إلا أن تكوين الشرعية الكاريزمية، ارتبط - فيما بعد - بجلاء الإنجليز عام ١٩٥٤، ثم
بتحدى عبد الناصر للغرب فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦،
وخلال ذلك، أصبح صوت جمال عبد الناصر، وملبسه، وكبرياؤه، ضمن عناصر شخصية
كاريزمية لا تقاوم فى عالم عربى يبحث عن بطل، وسيحاول أكاديمى عربى فى وزن د. جورج
قرم - لاحقاً - الربط بين صوت عبد الناصر وغناء أم كلثوم، فيقول :

" لقد عبر صوت عبد الناصر وغناء أم كلثوم بالنسبة إلى الشعوب العربية الصامتة منذ
أجيال عن قرون من الاستبداد والطغيان السياسى من جهة أولى، وعن آلاف السنين من
التقاليد الأبوية ومن الامتثالية العاطفية والجنسية من الجهة الثانية" (٤).

ولحالة إبراز الفارق، يقارن قرم بين ناصر والسادات فيقول "بالمقابل، فإن خطاب
السادات، الموسوم بتأناة واضحة، ما كان له، على الرغم من دفع الصوت وشعبية النبرة، إلا
أن يثير الحنين إلى الجرس المعدنى لصوت عبد الناصر الملهب للمشاعر الجماعية.. أضف إلى
ذلك أن السادات نادراً ما كان يتحدث إلى الجماهير.. أما عبد الناصر فما كان يتحدث إلا
وهو واقف، فى أماكن مفتوحة.."

وإلى جانب الشخصية الكاريزمية لجمال عبد الناصر، اعتمد النظام السياسى المصرى
على خطاب سياسى (تعبوى - اجتماعى - قومى) كمكون ثانٍ للشرعية. فعلى المستوى
السياسى الداخلى، أكد الخطاب على تحالف قوى الشعب ضد الغرب وإسرائيل فى الخارج
والأقلية المسيطرة فى الداخل.

وعلى المستوى الاجتماعى، ركز الخطاب على مبدأ كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع وتنويع
الفوارق بين الطبقات، وعلى الصعيد الإقليمى، دعا الخطاب الناصرى إلى ترجيد الأمة العربية
ومواجهة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الغربى. وكان دور الدين - الإسلام - فى
الخطاب الناصرى تعبويّاً وتبريراً.

وقد دعم من شرعية النظام الناصرى "الإنجاز" الذى تحقق حتى هزيمة ١٩٦٧. وفى
هذا الإطار، يشار إلى إنجازات الإصلاح الزراعى ومجانية التعليم والقطاع العام الصناعى..
إلخ، وهى الإنجازات التى اعتبرت - إلى جانب المواجهة مع إسرائيل - تبريراً يسوّغ غياب
الشرعية الدستورية الديمقراطية.

وما قد لا ينكره بعض خصوم السادات عليه ويحسبه التاريخ له، أنه استطاع تكوين
شرعية كاريزمية أرتبطت بشخصه كأحد أهم الضباط الأحرار الذين فجروا حركة الجيش فى
٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورقفته للرئيس عبد الناصر التى انتهت بوقاة الأخير، وبالتالي مشاركته
المسئولية عن إنجازات النظام الناصرى قبل أخطائه. واستطاع الرئيس السادات تأكيد
شرعيته الكاريزمية - لاحقاً - باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذى اتخذ قرار الحرب
فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وبوصفه "بطل العبور".

بيد أن السادات، سعى لأن يكون له نظامه وشرعيته لا أن يكون مجرد إرثاً ناصرياً،
نظاماً وشرعية. وسنحت أمام السادات - كما حدث لسلفه - فرصة نهاية مرحلة وبداية أخرى.

فالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى تتحول إلى انفراج أو وفاق. والاشتراكية
لم تتحقق فى عقر دارها (الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية). والحرب مع إسرائيل كشفت
استحالة السماح بهزيمتها. والنظم الملكية النفطية ملكت الزمام العربى بالبترو دولار، والقومية
العربية بدت وكأنها يوتوبيا.

وبنى السادات نظامه وشرعيته، فتحول نظام يوليو، اقتصادياً، باتجاه سياسة الباب
المفتوح، وسياسياً، باتجاه المنابر ثم الأحزاب السياسية، وخارجياً، باتجاه الولايات المتحدة
والصالح مع إسرائيل.

ولم يمنع كل ذلك التحول الرئيس السادات من أن يعلن أن شرعية حكمه مستمدة من كونه أحد الضباط الأحرار الذين صنعوا نظام يوليو، وأن يصف التحول - الذي أحدثه بعجلة شديدة - بأنه "تصحيح" للنظام ليس إلا. بل إن الاستناد إلى شرعية "يوليو" كان سلاحاً مشروعاً من جانب السادات في أوقات العراك السياسى مع الوفد والناصريين والشيوعيين. ففى مواجهة الوفد، هو ابن نظام يوليو الذى انقلب على نظام الملكية البائد وسيطرة كبار ملاك الأرض والرأسماليين على الحكم ومجتمع النصف فى المائة.

وفى مواجهة الناصريين واليساريين، اعتبر السادات نفسه ابن نظام يوليو الذى قام بتصحيح مساره، وبإبعاد مراكز القوى التى تسببت فى وصم النظام بالديكتاتورية، وتحويل الدولة إلى دولة مخابرات بتغيير عبد الناصر نفسه.

بيد أن السادات لم يتحصل على شرعية كاريزمية بالقدر الذى تمتع بها سلفه عبد الناصر، والتى مكنته من التواصل المباشر مع الجماهير وعزل أو استئصال خصومه السياسيين. كما أن التحولات التى أدخلها السادات على النظام السياسى والاقتصادى المصرى ونمط التحالفات داخلياً وخارجياً، هزت من شرعية انتساب السادات لنظام يوليو، وزادت من حدة معارضته وغلو معارضيه.

وفى ظل هذه الظروف، لجأ السادات إلى "الإسلام" كمصدر لإضفاء الشرعية على نظامه، وتشجيع التيارات الإسلامية لتدعيم مركزه فى مواجهة الناصريين والشيوعيين.

ولمالة الاسلاميين أو المزايدة عليهم، أدخل السادات تعديلات دستورية، جعلت الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور ١٩٧٨. وحرص الرئيس على أن يظهر بالجلاب والمسيحة بوصفة "الرئيس المؤمن"، فى انسجام أو تمويه مع ظهوره ببة الجنرال العسكرية، أو بالقبعة الغريبة. ولم تكن مصادفة، أن يختار لسيرة حياته عنوان : البحث عن الذات. وما لبث المارد الذى أخرجه السادات من قمقمه، أن أصبح أشد معارضيه. فقد تشكك الإسلاميون فى شرعيته "الإسلامية" الموهومة .. وبذلك انتهت آخر مصادر شرعيته قبل نهايته المأساوية على يد الإسلاميين.

وحين جاء مبارك إلى الحكم، حرص على تأكيد تمايزه عن سلفيه عبد الناصر والسادات. والمؤكد أن الرئيس مبارك أثبت تمايزه فعلاً عن سياسات عبد الناصر. ولئن بدا مختلفاً فى طريقة الأداء عن سلفه الرئيس السادات، إلا أن سياسات مبارك تعد - بحق - استمراراً واستكمالاً لسياسات السادات اقتصادياً وسياسياً وخارجياً. استمرار واستكمال

سياسات تحرير الاقتصاد بتدرج حثيث.. والتعددية الحزبية دون تداول السلطة.. ووضع ٩٩ بالمائة من أوراق العملية بيد الولايات المتحدة مع محاولة "تعريب" السلام المصرى الإسرائيلى.

وبعد عشر سنوات من حكم مبارك، تبين لمعارضيه قبل مؤيديه، أن العالم كله يتحول إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وأن أمريكا أصبحت القوة العظمى الوحيدة بلا منازع، وليس من بديل الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى.

ومع ذلك، حرص مبارك على الاستناد إلى شرعية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولو من قبيل إظهار الارتباط بها دون إظهار التعارض معها، فالرئيس ابن المؤسسة العسكرية التى قامت بحركة ٢٣ يوليو، وهو أحد أبطالها فى حرب أكتوبر، وإن لم يكن أحد الضباط الأحرار.

بيد أنه يمكن فهم ذلك الحرص على الارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، فى إطار الصراع مع الخصوم السياسيين على الأغلبية الصامتة فى الشارع السياسى.

ففى مواجهة حزب الوفد، كان مشروع ٢٣ يوليو ضد كبار ملاك الأرض وسيطرة رأس المال على الحكم. وأمام التيار الدينى الأصولى، يظهر مشروع ٢٣ يوليو مشروعاً إصلاحياً وضد الهيمنة الغربية أمام جماعات "متطرفة" ليس لها مشروع سياسى أو اجتماعى.

وخلال فترة عقدين من الزمان، قصد بالارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، سحب البساط من تحت أقدام الناصريين الذين اعتبروا أن حكم السادات ومبارك يمثل ردة على قيم وإنجازات الدولة الناصرية اجتماعياً وقومياً، وكان الرد بأن ما اعتبر "ردة" هو "تصحيح". وأصبح "التصحيح" هو الوصف أو المرادف لعملية تفكيك الدولة الناصرية.

وبعد ٤٠ عاماً من حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ظل الحرص على الارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، واستمر الحزب الوطنى الحاكم - بصفة وريث الاتحاد الاشتراكى فى الدولة الناصرية - يعقد مؤتمره العام فى نفس اليوم إلا أنه بعد أربعة عقود من حركة يوليو، وبعد عقدين من رحيل عبد الناصر، تثار مصداقية ارتباط النظام السياسى فى مصر بشرعية يوليو.

فال مؤتمر العام السادس للحزب الوطنى الحاكم، عقد فى ذكرى ٢٣ يوليو، فى حين أجازت حكومة الحزب حماية قوانين تمثل قطعاً واضحاً مع نظام يوليو، وتضمنت تلك القوانين "خصخصة" أى بيع القطاع العام الذى اعتبر أساس التنظيم الاقتصادى لنظام يوليو، إضافة إلى تحرير العلاقات الإيجارية فى الأرض الزراعية وإنشاء جامعة أهلية، فى حين كانت أهم إنجازات الناصرية - شعبياً - الإصلاح الزراعى ومجانية التعليم. ويشكك، أيضاً، فى مصداقية الارتباط بشرعية يوليو تواجد حزب سياسى (قانونى) لا يمكن منازعته فى الانتساب لقيم ومنجزات ٢٣ يوليو، وهو الحزب الناصرى.

ويعنى كل ذلك، أن مصداقية ارتباط الحكم فى مصر بشرعية ٢٣ يوليو، قد أصبحت

معرضة للتآكل. ومن الممكن أن يستمر الارتباط على مستوى الخطاب السياسى لفترة، إلا أنه على مستوى الواقع لن يكون له وجود.

بيد أن الحكم، يستعيد سياسات السادات بأخطائها. فإلى جانب ادعاء شرعية الانتساب لنظام يوليو، لجأ نظام مبارك إلى الإسلام كمصدر للشرعية، مع منع الإسلاميين من التحول إلى حزب سياسى معارض، وإن كانت بعض رموزهم قد تحالفت مع أحزاب أخرى (الوفد ثم العمل والأحرار).

وتمثل اللجوء إلى الشرعية الإسلامية فى إضفاء المشروعية الإسلامية على الممارسات السياسية والحياتية مثل تعديل قانون الإيجارات الزراعية، والفائدة المصرفية، إضافة إلى نفى صفة الإسلامية، عن أفكار وممارسات جماعات الإسلام السياسى. وأدت المزايدة على "الإسلام"، إلى غلبة "الخطاب الإسلامى" على مجمل الحياة السياسية، وبما أفاد- فى النهاية - أصحاب الخطاب الإسلامى من جماعات الإسلام السياسى.

إذن يبقى عنصر الشرعية الوحيد المستمر منذ ١٩٥٧، هو «الجيش» الذى خرج منه عبد الناصر والسادات ومبارك، وبمعنى آخر، ظل الجيش بمثابة «العصبية» التى استند إليها نظام الحكم رغم تحولاته بعد ١٩٥٢. نظام شعبوى، فى عهد عبد الناصر، ركز داخلياً على قضيتى التنمية والعدالة الاجتماعية. وتعامل مع القوى السياسية بمنطق النفى والاستئصال المادى (الإخوان المسلمون- الشيوعيون- الوفد)، وتعبئة الجماهير من خلال التنظيم السياسى الأوحده، مع الاستعانة بالإسلام كأداة للتعبئة.

وبإخفاق الناصرية، تحول النظام فى عهد السادات إلى نظام انفتاحى، باتجاه الحرية الاقتصادية، من منطلق التحالف مع الغرب والتصالح مع إسرائيل والتعامل مع القوى السياسية، بإسقاط هامش ديمقراطى من خلال المنابر (اليمن- الوسط- اليسار)، ثم تحولت هذه المنابر إلى أحزاب، مع مقارلة تيار الإسلام السياسى، إلا أن النظام فى أيام السادات الأخيرة، أجهز على الهامش الديمقراطى، وبذلك، تم استهلاك «الخطاب الديمقراطى» مثلما تم استهلاك سابقه «الخطاب الشعبوى».

وفى عهد مبارك، زاد تحول النظام باتجاه انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى وأعيد الهامش الديمقراطى مع قصره على حرية التعبير دون السماح بتداول السلطة، أى حرية اقتصادية مقابل شمولية سياسية. وهكذا، انتهى نظام يوليو إلى التضحية بالديمقراطية ثم إلى التضحية بالوظيفة التنموية - التوزيعية، ولكى يعيد إنتاج نفسه يتزايد اعتماده على القمع، لمنع تداول السلطة، وضمان استمرار توارثها فى الجيش.

وإلى هنا، يظهر انفجار العنف السياسى فى السنوات الأخيرة كرد على تخلى الدولة

عن الوظيفة الديمقراطية (تداول السلطة) والوظيفة التنموية التوزيعية، واعتمادها على القمع المؤسسى.

وتمثل ذلك الرد، فى عنف ميكل- بنائى (محصلة لأوضاع هيكلية - بنائية أهمها غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتهديد قيم الجماعة وإهدار حقوق الإنسان..) يسلب الدولة - كجهاز- حقها فى الاحتكار المشروع والمنظم للعنف.

لقد افتتحت سنوات الثمانينيات، باغتيال رئيس الدولة (السادات عام ١٩٨١). وخلال حكم الرئيس مبارك تعددت وتنوعت مظاهر العنف السياسى فشهدت الفترة (٨٢ - ١٩٩١) ١١٢ إضراباً، ١٧٥ مظاهرة، ٢٦ حادث شغب، واغتيال رئيس مجلس الشعب ومحاولات لاغتيال ثلاثة من وزراء الداخلية، وذلك ما أمكن رصد من خلال أعداد التقرير الاستراتيجى العربى.

أما العنف السياسى الرسمى، فقد وصل حد حملات التأديب والعقاب الجماعى. بمناسبة نزاع بين مواطن أو أكثر مع أفراد الشرطة، فتكون النتيجة فرض الحصار وحظر التجول على قرية أو مدينة أو حتى ومهاجتها. ومن أمثلة ذلك، أحداث سنورس بالفقير ١٩٨٤. وقوة ١٩٨٥، والمنصورة ١٩٨٦، ميت غمر- دقهلية ١٩٨٦، وأبو قرقاص بالمنيا ١٩٨٧، والمطرية- دقهلية ١٩٨٨، والكوم الأحمر بالجيزة ١٩٨٨، رشيد ١٩٨٩، الوايلى - القاهرة ١٩٩٠. (٥) واقترب بظاهرة العقاب الجماعى، الاعتقال الجماعى العشوائى وفق قانون الطوارئ الذى استمر العمل به طيلة الثمانينيات إلى جانب القوانين الاستثنائية مثل قانون حماية الجبهة الداخلية ١٩٨٠، وهو القانون الذى يخول إنشاء محاكم أمن الدولة - طوارئ الفصل فى القضايا السياسية، ناهيك عن تشكيل محاكم عسكرية لنفس الغرض، وتدخل الجيش عام ١٩٨٦ لفض ترد جنود الأمن المركزى، ويدخل فى نطاق العنف - الهيكلى تزوير الانتخابات البرلمانية لمنع تداول السلطة، وحجب قوى اجتماعية وسياسية عن التواجد الشرعى (مثل القوى الإسلامية والشيوعية)، واحتكار الإعلام الرسمى.

بيد أن العنف لا يقتصر على مظاهره السياسية، فالأدبيات الاقتصادية تعرف العنف- أيضاً- بوصفه إكراهاً ناجماً عن القوانين الاقتصادية. فقد كان من نتاج القوانين الاقتصادية فى السبعينيات والثمانينيات، تزايد التضخم (بمعنى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات)، وتفشى البطالة (بمعنى تزايد أعداد المتعطلين عن العمل) واشتداد حدة أزمة الإسكان (بمعنى تكاثر من لا مأوى لهم، ومن يسكنون المقابر أو مساكن عشوائية غير صحية).

يقول محمد حسنين هيكل «إن حول القاهرة على سبيل المثال ما بين ٩ إلى ١١ تجمعاً

من تجمعات الفقر، تكاد تكون طوقاً حديدياً حول العاصمة. وهو طرق يستطيع أن يرى الأضواء ولكنه يسير في الظلام، ويستطيع أن يمس الفنى، ولكنه محروم منه، وقد اتسع نطاق هذا الحزام من الفقر، بأن سقطت فيه من السلم الاجتماعى جموع واسعة، كان يمكن أن تنتمى طبيعياً إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة، ولكنها وجدت نفسها مضطرة إلى السكن في حزام الفقر، وبدأ العنف يبرز في العلاقات ما بين القلب الفنى للعاصمة والحزام الفقير المحيط بها وتولدت الكراهية .. وتولد العنف . ولم يكن العنف من طرف واحد، وعلى سبيل المثال، فإن الأعلام المستفز نوع من العنف، وإن الاستهلاك المستفز نوع من العنف، وإن أزمات الأسكان والأسعار والبطالة نوع من العنف.(٦)

والعنف، أخيراً، له أبعاده الثقافية. فإزاحة الثقافة المحلية، بما هي نظام الحقيقة والقيم والمعارف المشتركة للجماعة، بواسطة الثقافة السائدة عالمياً، تنطوى على درجة عظمى من العنف. إذ يصبح الإنسان في هذه الحالة أمام اختيار خطير: المحافظة على الذات مع البقاء غريباً عن العالم الذى يعيش فيه، أو الاستسلام لما يجده من قيم عالمه الخاص ويقطعه ثقافياً لكى يشارك في قيم العالم المسيطر، وفي هذا البقاء، يمكن فهم ظاهرة إحياء الإسلام كنظام كامل للحقيقة في علاقة الإنسان بالكون ولحياة (السلوكيات والقيم)، والتي تتجلى مظاهرها في أشكال للطقوس والعبادات وأنماط للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب- اللحية) والدعوة لتطبيع الشريعة الإسلامية، إلى حد مدهامة محلات بيع الخمور وأندية الفيديو، وبمعنى آخر، فإن الإحياء الإسلامى- في أحد أبعاده - هو رد فعل لإزاحة الثقافة المحلية بواسطة الثقافة الغربية المسيطرة عالمياً. وهكذا، يتخذ العنف الرسمى أشكالاً سياسية (القمع ومنع تداول السلطة) واقتصادية (الحرمان) وثقافية (تفريب الجماعة).

إن العنف الرسمى، قد يكون نتيجة للعنف الشعبى، ويمكن أن يكون سبباً له فاحتكار الدولة- السلطة للعنف المنظم، مشروط بالفاية من استخدام العنف، وقد استقر الفكر السياسى على اعتبار تلك الفاية: مصلحة الجماعة.

فالفاية عند أرسطو- ومن بعده توما الاكوينى - يتركز على مفهوم الخير العام. وعند هوبز، هي خلاص الشعب، وفي تراث الثورة الفرنسية هي خير الدولة، فيما كانت الفاية عند توكفيل خير البلد، وأصبحت في الاستخدام المعاصر: الصالح العام أو العمومى، والمنفعة العامة أو المشتركة، والخير المشترك.

أما حين تلجأ الدولة - السلطة إلى العنف دون اعتبار لمشروعية استخدامه (خير الجماعة) فإنها عاجلاً أو آجلاً تولد العنف السياسى الشعبى، كرد على تدهور شرعيتها. وفي مرحلة تالية، تصبح الدولة - السلطة بما لها من حق احتكار العنف المؤسسى، هدفاً للعنف

الشعبى، للإطاحة بها واستبدالها بسلطة - شرعية بديلة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من الثمانينيات انفجاراً سواء ارتبط بالدولة أو بالمجتمع المدنى، وخلال عام ١٩٩٢ نتابعت سلسلة حلقات العنف في مصر: صدام بين الشرطة والجماعات الإسلامية في القيوم.. مقتل ١٢ مسيحياً في أحداث طائفية في قرية «صنيو» بأسسيوط، أعقبتها مدهامات الشرطة لمركز ديروط وصنيو وفرض حظر التجول.. تجدد الاشتباكات بين الشرطة والجماعات الإسلامية في أسسيوط .. اغتيال د. فرج فودة في القاهرة.. تمرد أهالى «أدكو» ضد الشرطة والاعتداء على رموز الحكومة ومقارها هناك بسبب وفاة أحد المواطنين على يد الشرطة .. تمرد أهالى «أبو حماد» وإحراقهم المصالح الحكومية بعد اتهام الشرطة بالتسبب في وفاة أحد المواطنين.. قتل سائحة بريطانية والاعتداء على حافلة سياحية.. قتل نقيب شرطة في مأمورية للقبض على أحد أفراد الجماعات الإسلامية.. حملة تأديبية من الشرطة قوامها ١٤ ألف جندي على حى إمبابية للقبض على عناصر الجماعات الإسلامية بها. وهكذا، نجد أنفسنا إزاء حضور كاسح للعنف: عنف دولة ذات شرعية مأزومة ولا تسمح بتداول السلطة ديمقراطياً، يقابله عنف جماعات مهتمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتستهدف السلطة إقامة دولة بديلة.

إن «المصري» الذى تميز طابعه القومى - غالباً - بالاعتدال أو المقاومة السلبية والسلمية، أصبح واقعاً بين عنف من الدولة تعود منذ ما قبل التاريخ وعن من الإسلاميين يتعارض مع خصائص شخصيته، ويستهدف الدولة، أساساً، والمجتمع أحياناً. وتجد النخبة السياسية والمتقفة نفسها أمام اختيار بائس، بين جماعات تستهدف «تغيير السلطة» بالعنف، ودولة تمنع «تداول السلطة» معتمدة على العنف أيضاً.

ويقاوم من يؤس الاختيار، عجز النخبة السياسية والثقافة، لغياب فاعليتها وجاهيريتها، عن فرض مبدأ تداول السلطة على الدولة أو ضمان تداول السلطة إزاء جماعات تطابق في خطابها السياسى بين الإسلام - الدين والسياسة، وتؤمن بالعنف كآلية لفرض إسلامها - دينها السياسى.

ولا يبدو مخرج من ذلك الواقع المظلم، إلا من خلال «تراض سياسى» يجعل تبادل السلطة أساس شرعية الحكم، أما إذا أصر الجيش على توارث السلطة، وأصررت جماعات العنف الإسلامى على اغتصاب السلطة فقد يدفع ذلك الإصرار - في لحظة ما - لحرب تطال الدولة والمجتمع، فتتقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين.

(١) تعود الفكرة إلى :

عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٩٧ - ٩٩.

(2) Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, Translated by A.M.Henderson and Talcott Paresons, New York, Oxford University Press, 1947.

(٣) يعتبر كارل دويتش، الإنجاز أحد مكونات الشرعية :

Karl W. Deutsch, The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control, New York : Free Press, 1963.

(٤) د جودج قرم، انفجار المشرق العربي، ص ١٧.

(٥) د. محمد السيد سعيد، ظاهرة العقاب الجماعي: أشكالها ودوافعها وانعكاساتها على النظام السياسي، ورقة مقدمة للملتقى الفكرى الأول لحقوق الإنسان فى مصر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان. القاهرة، ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٨.

(٦) مجلة المصور المصرية، عدد ١ / ١ / ١٩٩٢.

خاتمة

تحديث مصر ٢٠٠٠ ونهاية التاريخ

ستكون السنوات القادمة مؤلة دون ريب. ولكن إذا كان مفهوم التقدم الآلى يبدو ساذجاً، فذلك مفهوم العودة إلى الوراء. وإذا استطعنا أن نحقق ببصيرتنا إلى أبعد مما هو مباشر، فستكون لنا رؤيا لشىء ليس جديداً فحسب، وإنما أفضل من نواح عديدة.

ألفن توفلر

حين يوصف عالم نهاية القرن العشرين (الغربي) بأنه عالم ما بعد المجتمع الصناعي والثورة التكنولوجية الثالثة وما بعد الحداثة. فإنه يتميز بذلك عن عالم المجتمع الصناعي والثورة التكنولوجية الثانية والحداثة، الذي أنجزه الغرب خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولم تزل تعيشه مجتمعات عديدة خارج المركزية الغربية. وذلك يطرح سؤالاً مهماً عن إمكانية إنجاز الحداثة في عالم ما بعد الحداثة، وهو جدول الأعمال المطروح على مصر.

في كتابيه : نهاية الأيديولوجيا (١٩٦٠)، ومجىء مجتمع ما بعد الصناعة (١٩٧٤) أكد دانييل بيل أن المجتمع الغربي قد تجاوز عصر الأيديولوجيات وتحول إلى ما بعد الصناعة وكشف بيل النقاب عن أن عالم ما بعد الصناعة، هو عالم المعلومات والأفكار وسيطرة التكنولوجيا والخبراء، وليس عالم المصنع وسيطرة المنظمين الصناعيين.

وكان من نتيجة ذلك، في حالة أمريكا مثلاً، انخفاض نسبة السكان العاملين في الزراعة من ٩٠ ٪ عام ١٧٩٠ إلى ٤ ٪ وانخفاض نسبة العمال الصناعيين إلى حوالي ٢٢ ٪ لصالح سيطرة التكنولوجيا، وفي كتابه : صدمة المستقبل (١٩٧٠)، وصف ألفين توفلر ذلك التغيير بأنه انهيار الحضارة الصناعية وظهور نظام اجتماعي جديد تمام الجودة، وأطلق عليه مسمى الحضارة أعلى من الحضارة الصناعية A Super Industrial Civilisation . وعاد توفلر في كتابه : الموجه الثالثة (١٩٨٠)، ليحدد معالم مجتمع ما بعد الصناعة وينظر - فيما بعد - لما أسماه عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، فبعد الثورة التكنولوجية الأولى / الزراعية، والثورة التكنولوجية الثانية / الثورة الصناعية، تأتي الثورة التكنولوجية الثالثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والعمالة الذهنية، ليتحول المجتمع الصناعي المعتمد على مداخن المصانع وعضلات الإنسان إلى مجتمع ما بعد الصناعة المعتمد على المعلومات والعقول.

ويعني كل ذلك أن عالم ما بعد الحداثة، عالم اليوم، هو عالم ما بعد الصناعة والثورة التكنولوجية الثالثة. عالم نهاية الأيديولوجيا، وعالمية الإنسان وتجاوز الهويات المحلية، والفردية، وما يرتبط بذلك من تشكك فلسفي وتصدع المجتمعات والدول القومية مع تجذير الوعي الذاتي في ذات الوقت.

وبذلك، يبدو العالم الغربي وكأنه قد وصل نهاية التاريخ، أو دخل نظاماً من القوضى.

لقد توصل فرانسيس فوكوياما، الياباني الأصل والأمريكي الجنسية في مقال (أيديولوجي) تضمنته محاضراته في مجلة، «نوي ناشيونال انترست»، عام ١٩٨٩، ثم كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، عام ١٩٩٢، إلى أن القرن العشرين قد أتم دورته بنصر مؤزر

للحضارة الغربية والليبرالية الغربية. مستشهداً باستنزاف البدائل المنهجية الأساسية لليبرالية الغربية (وأخرها الشيوعية)، معتبراً هذه النقطة نهاية التاريخ ذاته : أى نقطة النهاية لتطور البشرية، وانتشار الليبرالية الغربية فى العالم كله، باعتبارها الشكل النهائى للحكومة البشرية. بيد أن فكرة نهاية التاريخ ، ليست فكرة جديدة من ابتكار فوكوياما. فقبل ما يزيد عن ١٨٠ عاماً، أعلن الفيلسوف الألمانى هيجل أن التاريخ انتهى عام ١٨٠٦، لأنه رأى فى دحر نابليون الملكية البروسية فى معركة «بيننا» انتصاراً لثورة الفرنسية، وبشيراً بامتداد الدولة التى تجسد مبادئ الحرية والمساواة إلى انحاء العالم.

ومن مفارقات التاريخ، أن يكون كارل ماركس أشهر من روجوا فكرة نهاية التاريخ، فقد كان رأيه أن التاريخ سيصل إلى نهايته بتحقيق اليوتوبيا الشيوعية، التى ستحل - فى نهاية الأمر - جميع التناقضات السابقة عليها. ومثلما قام ماركس بقلب المنظومة الفكرية لهيجل، ظهر عالم الاجتماع الألمانى فيبر ليدحض مادية ماركس، ويعيد الاعتبار لمثالية هيجل معتبراً أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ، وأن الأخلاق البروتستانتية هى روح الرأسمالية، وذلك قبل ٨٥ عاماً. ثم يبدأ فوكوياما من حيث انتهى فيبر وقبله هيجل، بتقليب الثقافة على المادة، ويعلن انتصار الليبرالية والوصول إلى نهاية التاريخ.

لقد كتب فوكوياما محاضراته الأيديولوجية - الدعائية، فى زخم سقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وأكد أفكارها فى كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. بيد أن غاية المقال الأيديولوجى الدعائى لفوكوياما، ليست إلا تسجيل اللحظة الأمريكية فى تاريخ البشرية، أى انتصار أمريكا بعد سقوط النظم الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا. أما التاريخ فلم ينته بل يواصل سيره. متجاوزاً فوكوياما، مثلما تجاوز من قبله، هيجل، وماركس، .. وقد يتزايد انتشار مثل الليبرالية الجديدة، مثلما انتشرت من قبل مثل الثورة الفرنسية - كما تنبأ هيجل - ومثل الشيوعية - كما تنبأ ماركس - ولكن سيظل التاريخ مجالاً لصعود وسقوط مجتمعات وحضارات إنسانية. وبما يعنى أن صعود نظام ما بعد الحداثة الغربى، أو نظام العالم الجديد، لايعدى انزواء أو نهاية المجتمعات التى مازالت تعيش عصر الحداثة الذى تجاوزه الغرب. وذلك ما يجب أن يستوعبه كل المهتمين والمهمومين بإنجاز الحداثة فى مصر.

إن نظام العالم الجديد، مثلما يرتب مخاطر وتكاليف، فإنه فى ذات الوقت يوفر العديد من الفرص والمزايا.

فمن جهة، يفرض نظام العالم الجديد على الدولة المصرية رغم تراثها المركزى، مزيداً من «التبويل» وبما يعنى ربط القاعدة الإنتاجية الصناعية الناشئة، بالشركات متعددة الجنسيات، وربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية وبالتالي فقدان الدولة السيطرة على القرار الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج والاستهلاك. ومع ما يستتبع ذلك، فى

الأجل المنظور، من تدنى مستويات معيشة الفئات الوسطى والدنيا، وتزايد البطالة والتهميش الاجتماعى. فإن الدولة المصرية، سياسياً، لن يكون أمامها سوى الاعتماد على التسلطية - التعددية فى وحدة مع الحرية الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فإن نظام العالم الجديد، نتيجة ثورة التكنولوجيا والاتصالات، يوفر مجالاً أكبر لانتشار المعرفة التكنولوجية والمعلومات، وبما يمكن من تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية تدفع إلى تجاوز التصنيع لحقة الصناعات الاستهلاكية، إلى حلقة الصناعات الرأسمالية (المعدات والآلات). كما أن عالمية الاتصال، جعلت من العالم قرية كبيرة، من خلال الأتقار الصناعية. لتصبح أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة عبر قومية. وبذلك، تصبح للمجتمع المدنى قدرة مستقلة عن الدولة المصرية فى الحصول على المعلومات، الأفكار، وبما يسمح للفرد بالاختيار الحر، وانتشار القيم المرتبطة بحقوق الإنسان، ويمكن أن يؤدي كل ذلك - فى الأمد الأطول - إلى الانتقال من مرحلة التصنيع فى ظل تسلطية - تعددية، باتجاه المرحلة الديمقراطية، على غرار ما حدث فى كوريا الجنوبية أو شيلي.

ومن جهة ثالثة، يتجه العالم الجديد إلى الاعتماد على كتل اقتصادية قارية كحلقة وسيطة بين النظام العالمى والدول القومية، وزغم ما يعنيه ذلك من تجاوز ظاهرة الدولة القومية، فإنه يمثل فرصة اللعب على التناقضات والتوازنات بين تلك الكتل (أوروبا الموحدة بقيادة ألمانيا، التجمع الآسيوى حول اليابان، التجمع الأمريكى خلف الولايات المتحدة) فى مجالات التكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

ومن جهة أخيرة، يضع نظام العالم الجديد نُصب عينيه الحركة الإسلامية كتهديد للحضارة الغربية، وبما قد يؤدي إلى استمرار علاقة التصادم بين الغرب والمنطقة، التى تمثل بالنسبة له جغرافيا الإرهاب والتعصب. ولن يكون المخرج فى التنكر للإسلام، وإنما بالتأكيد على «الإسلام الحضارى» كأساس للهوية وإطار لتعبئة المجتمع عند الخطر، وأخيراً كثقافة. وبإمكان مصر أن تؤكد على «المشترك» بين الحضارة الغربية والتراث الحضارى للإسلام، الذى مثل مكوناً أساسياً فى الحضارة الإنسانية.

بيد أن التحدى الأكبر لمصر، فى عالم ما بعد الحداثة يتعلق بالدولة المصرية.

إن كثيرين يتصورون أن إضعاف الدولة المصرية، مع تغيير العالم، يعنى تقوية المجتمع المدنى كنتيجة، وإحراق المراحل لإنجاز الرأسمالية والديمقراطية، أى انجاز تحديث مصر. غير أن التجربة المصرية تكشف لنا عن أن لحظات قوة الدولة المصرية، ارتبطت بتوسع وتحديث القاعدة الاقتصادية وتعبئة المجتمع المدنى (محاولة محمد على والمحاولة الناصرية). كما أن انسحاب الدولة لم يترتب عليه إنجاز الرأسمالية أو الديمقراطية، بل تفاقم بسبب أزمة الاقتصاد والمجتمع (محاولة كرومر والمحاولة المعاصرة).

وتدلنا التجربة اليابانية (تحت حكم الميجى)، والتجربة الألمانية (فى ظل الرايخ الثانى)

ملحق

خطاب الإخفاق

(شهادات فكرية معاصرة)

من أجيال مختلفة..

ومن مدارس فكرية متباينة..

وقع الاختيار على عينة من ١١ شهادة فكرية معاصرة، ندر أن تكرر جنسها في الفكر المصرى المعاصر فى صدقها وحديها على النهضة، فى محاولة لأن تكون عينة ممثلة للخطاب المعاصر، والذي يمكن وصفه بأنه «خطاب الإخفاق».

إخفاق النهضة..

إخفاق الثورة..

أو بمعنى أشمل، إخفاق الحداثة.

فهل اختلف الخطاب المعاصر عن خطاب جيل الرواد بدءاً من الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده إلى سلامة موسى وطه حسين وحسن البنا؟

للوهلة الأولى، تُظهر بنية الخطاب المعاصر حول النهضة / الثورة / الحداثة خصائص مستمرة.

* السلفية، أى التعلق بالنموذج - السلف (الإسلام - الليبرالية - الاشتراكية).

* الترفيقية بين الأفكار والنماذج (الأصالة والمعاصرة، الليبرالية والاشتراكية، والإسلام والحداثة).

* التسييس لإظهار إما التماهى مع سلطة راهنة أو متصورة وإما معارضة سلطة سابقة.

على أن الدولة كان لها الدور المهم فى إنجاز التصنيع والرأسمالية. حتى أن تجارب جنوب شرق آسيا، اعتمدت على الدولة فى تحقيق تراكم رأس المال بسرعة تكفى للسير فى التصنيع. إن الدولة المطلوب تقويتها فى مصر، هى دولة المشروعات الاقتصادية، والمشاركة السياسية والاستقلال الوطنى.. أما الدولة المرجو انسحابها فهى الدولة بمعناها الأمنى البوليسى، كما أنه لا يمكن تصور نهوض مجتمع مدنى باتجاه الديمقراطية السياسية، بين عشية وضحاها، بمجرد نقل الأفكار والمؤسسات الليبرالية فذلك ما حدث خلال الفترة (١٩٢٣ - ١٩٥٢) إلا أن تلك المؤسسات والأفكار، سرعان ما أطاح بها العسكر، لأنها لم تتجذر فى المجتمع، وافترقت الأساس الاقتصادى الاجتماعى الذى يكفل لها البقاء والازدهار فالدستور والأحزاب والتمثيل النيابى، ما كانت تمثل لمجتمع بأغليته الفلاحية المعدمة، وعماله البائسين، إلا مؤسسات للأعيان لا ينبغى التمسك بها أو الزود عنها.

وانسحاب الدولة بتخليها عن دورها الاقتصادى الاجتماعى مع تحرير التجارة والأسواق والاستهلاك وتخصيص المؤسسات العامة، وربط الاقتصاد بالشركات متعددة الجنسية، لا يعنى - فى النهاية - إلا تحويل الاقتصاد إلى «سوق» دون توفير القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للديمقراطية السياسية.

وتكشف تجارب دول جنوب شرق آسيا، أن الدولة حملت على عاتقها تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية لتمكن التصنيع من الانطلاق الذاتى، وسعت لفتح أسواق خارجية لصناعاتها، ووضعت نصب عينها تأهيل طبقة من المنظمين الصناعيين والمديرين. أى أن الدولة حلت محل البرجوازية فى السياق الغربى لإنجاز الرأسمالية ثم عجلت الرأسمالية بالتحول الديمقراطى. بوسع مصر، إذن، أن تنجز الحداثة.

وأول أسس إنجاز الحداثة، دولة فعالة، فى الخارج والداخل، غير تسلطية على المجتمع المدنى، مرتبطة بالداخل وليس بالخارج. ويتمثل الأساس الثانى فى تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية، وبناء قاعدة اقتصادية حديثة. قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان وقائمة على التبادل المتكافئ مع العالم الخارجى وليس على التبعية المالية والتكنولوجية والغذائية.

ويبقى الأساس الثالث، حسم العلاقة بين الدين والدولة، وليس الأمر، كما هو مطروح، خياراً بين العلمانية والمجتمع الدينى، وإنما الاختيار بين المجتمع الطائفى والمجتمع القومى الموحد القائم على تراثنا الثقافى وشخصيته الحضارية بما يتضمنه من قيم الحداثة : العقلانية والإنسانية والمساواة. أما أن نطرح على أنفسنا المفاضلة بين الماضى والآخر (الغربى)، فإننا بذلك نستسلم لجذلية البؤس.

* حضور الآخر - الغربى، والنظر إلى «الآنا» من خلاله (أفكاره وتصورات ومفاهيمه وواقعه).

وبالجملة، فإنه خطاب يؤكد اللاتاريخية، بإهدار البعد التاريخى وتجاهله، ومن ثم قياس التدهور الحالى إلى زمن سرمدى (إسلامى - أوروبى / غربى)، وتقديس النصوص (الموروثة أو الوافدة)، والمطابقة بين مشاكل الحاضر ومشاكل الماضى (فى المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات العربية).. وذلك ما يفسر تسييس الخطاب وتوجهه السلفى ومحاولته التوفيقية.

غير أن خطاب الإخفاق الراهن، يتميز - بدرجة كبيرة - بالتخلي عن اليقين الذهنى والحسم الفكرى القطعى، والتمرد على الخلاصات اليقينية.

لذلك، يعكس خطاب الإخفاق مستوى عالياً من التوتر الفكرى الداخلى، الناتج عن اكتشاف البعض لإخفاق محاولات التسوية بين التناقضات والتغطيات على الانسجام (النظرى) بين الأضداد. وبما يفسر الحضور المتواتر للعنف اللفظى فى الخطاب. إنه خطاب يعكس فى بنيته «التدهور» المعاش، مثلما يكشف عن عجز أمامه وإزاء كيفية تجاوزه، وتوقع وانتظار التغير. ولذلك، يبدو وكأنه بيان اللحظات الأخيرة. ومع الرقض والعجز، فإن الخطاب المعاصر يلجأ إلى الهروب من خلال «إحالة» المستقبل إلى أهله، أى إحالة قضية المستقبل إلى الأجيال المقبلة.

شهادات فكرية معاصرة

وصنعنا نصباً جديدة، وأما بمبادئ الثورة المصرية، ودافعنا عن الاشتراكية ولقومية بصياغتها الأولى في المبادئ الست. وأيدنا التأميم، وفرحنا بالتمصير. وقاومنا الاعتداء الثلاثي ونظرنا للاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وجعلنا الوحدة مع سوريا بداية الوحدة العربية الشاملة، وازدهرت على أيدينا القومية العربية. وأصبحت مصر زعيمة العرب، وعبد الناصر قائداً لنضالهم، صلاح الدين يعاود الظهور. ووضعنا أسس الاشتراكية العربية وجعلناها التطبيق العربي للاشتراكية حرصاً على الاشتراكية العلمية وتطبيقاتها النوعية الخاصة طبقاً لظروف كل مجتمع وطبيعة كل مرحلة تاريخية. وأقمنا مجتمع الكفاية والعدل الذى تنوب فيه الفوارق بين الطبقات. ورقعنا شعارات الثورة: العمل واجب، العمل شرف، والعمل حياة، تحالف قوى الشعب العامل، لا صوت يعلو فوق صوت الحركة، ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وقاومنا الأحلاف الأجنبية والقواعد العسكرية منذ حلف بغداد حتى الحلف الإسلامى، وتحرر العرب، وأصبحت خارج مناطق نفوذ الدول الكبرى. وساهمنا فى صياغة وعى عالمى جديد، يعبر عن ثلاثة أرباع سكان الأرض منذ بانونج حتى عدم الانحياز والحياد الإيجابى. وانتقلنا إلى الصناعات الثقيلة، الحديد والصلب، وشيدنا الصناعات الوطنية، وإنشأنا القطاع العام، وقررنا الدعم لمحدودى الدخل، وشارك العمال فى الأرباح، وتحددت الأجور وساعات العمل. أخذ العمال حقوقهم. وحددنا الحد الأعلى للملكية الأرض، وشرعنا للتخطيط الاقتصادى الذى تقوم عليه سياسات الدولة. وحددنا إيجار المساكن، وقررنا مجانية التعليم، وأصلحنا الأراضى، وزاد الدخل القومى. وأمن نفس الجيل الليبرالى الأول بالمبادئ الاشتراكية الثانية، ونشأ جيل جديد، جيل الثورة من خلال منظمة الشباب، على المبادئ الاشتراكية لم يسمح عن الإقطاع، ولكنه نعم بمكاسب الثورة.

وفى أوائل السبعينيات، وبعد رحيل جمال عبد الناصر انقلبنا على عقبين مرة ثانية مائة وثمانين درجة، وهدمنا بأيدينا ما شيدناه بالأمس. أصبحت الاشتراكية، اشتراكية الفقر، والتخطيط وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج انغلاق، والقطاع العام سرقة ونهب، وتحديد الملكية الزراعية تفتيت الحيازات وقضاء على الزراعة، والاقتصاد الوطنى أزمة فى الأسواق ومنع للاستيراد، ومجانبة التعليم انحدار بالمستوى لا رفعه إلا الجامعات الخاصة ومدارس اللغات. الثورة قهر وسجن وتعذيب، والطلبة الثورية حاقدة، والحياد الإيجابى تحالف مضمحل مع الشيوعية. ورسخنا فى جيل السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادى. وحماية القطاع الخاص، وقيم الاستهلاك، وسهولة الاستيراد، وصعوبة الإنتاج. واصلنا قانون الاستثمار، وإنشاء البنوك الأجنبية. وعندنا إلى بورصة الأوراق المالية وأصبح الدولار هو العملة الوطنية وسعر الصرف فى السوق الحرة. وتحولت مخزونات مصر من الداخل إلى الخارج، من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية، وقفزت الديون من مليار واحد فى أوائل الثمانينيات.

(٠٠) وتربت عدة أجيال على الماركسية منذ تعرفنا عليها فى أوائل هذا القرن وأصبحت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية، دخل الماركسيون المصريون السجون والمعتقلات، وساهموا فى اندلاع الثورة

المصرية، وحلوا الحزب، وانضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربى، وساهموا فى تأسيس القطاع العام، ودعم الصحافة، وتنشيط دور النشر وتخطيط الاقتصاد القومى. وعن طريقهم ازدهرت الأدبيات الاشتراكية والثورية. وكان الاتحاد السوفيتى وقتئذ الدرع الواقى للشعوب المتحدة، وحائطاً منيعاً فى مواجهة الاستعمار، يمد الشعوب بالون المادى، ويساهم فى التصنيع، ويحذر من مغية العدوان الاستعماري على الشعوب المحررة.

ويعد ذلك أصاب الماركسيين ما أصاب الثورة المصرية من تحول من النقيض إلى النقيض من الخمسينيات والستينيات إلى السبعينيات والثمانينيات فأصبح البعض منهم جزءاً من هذا التحول، يبرز الشيء بنقيضه، وتحذرت عن الماركسي المليونير، وقتشنا عن يقاوم هذا التحول. وما حدث فى الداخل حدث فى الخارج، بعد البريستويكا.

(٠٠) وأخيراً، تربى مغفلنا على مبادئ الإسلام السياسى وريث الحركة الإصلاحية من الأنفانى إلى محمد عبده إلى رشيد رضا إلى حسن البنا، وعلى يد جماعة الإخوان المسلمين منذ الثلاثينيات وعلى ضفاف القناة. وكان للجماعة جهادها فى فلسطين، وفى حرب القناة فى ١٩٥٦، وفى الصراع ضد الاستعمار والقصر مما كلفها اغتيال زعيمها الإمام الشهيد حسن البنا. وكانت الجماعة أحد فرقاء الضباط الأحرار فى الثورة المصرية. تعلمنا المبادئ الأولى للعدالة الاجتماعية فى الإسلام، وتوزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، والصراع بين الإسلام من ناحية والرأسمالية والماركسية من ناحية أخرى، وضرورة التأميم، والملكية العامة، الاستخلاف لوسائل الإنتاج، وحق الحاكم فى مصادرة رأس المال المستقل، وأن الملكية وظيفة اجتماعية، تصرف واستثمار واستتفاع، وليس احتكاراً أو استغلالاً أو اكتنازاً، تعلمنا كل ذلك من سيد قطب الأول صاحب «العدالة الاجتماعية فى الإسلام» و«معركة الإسلام والرأسمالية» و«السلام العالمى والإسلام».

وعرفنا أن مصر قلب العروبة ومركز الإسلام، دوائر ثلاث متداخلة من الإخوان قبل قراعتها فى «فلسفة الثورة» لجمال عبد الناصر، وأصل «مالك بن نبي» باندونج وعدم الانحياز وتضامن شعوب أسيا وأفريقيا فى فكرة الآسيوية الإفريقية حيث يوجد العالم الإسلامى. وكتب مصطفى السباعى فى سوريا «الإسلام والاشتراكية» وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ والصراع بين الإخوان والثورة تصادمت فى قلوبنا وأماننا شرعيتان، شرعية الثورة وشرعية الإسلام، وهما أولى بالاتفاق. دخل الإخوان السجون، وذاقوا شتى ألوان التعذيب، ولاتوا الذل والهوان فخرج «معالم فى الطريق» يكفر المجتمع الجاهلى، ويدعو إلى إنشاء مجتمع الإيمان فى صراع حاد بين الجاهلية والإسلام، بين الكفر والإيمان، بين حكم الطاغوت وحكم الله. وانتشر مفهوم «الحاكمية» لتقويض أنظمة الحكم الحالية التى تنتقصها الشرعية والتى لم تأت بانتخاب حر أو نتيجة لعقد اجتماعى شفافى أو مكتوب بين الحاكم والمحكوم فالإسلام لا يعترف بشرعية الحكم الوراثى أو الحكم العسكرى، وتوالت أجيال الإخوان بعد أن خرجت من السجون فى أوائل السبعينيات واستعملها لتصفية الناصرية. ثم انقلب على من ساعدها عندما سار أكثر مما يجب فى الانقلاب على مبادئ الثورة المصرية

الاعتراف بإسرائيل، والصلح معها، والارتقاء في أحضان الغرب، والتبعية لأمريكا، وإعطائها ٩٩٪ من أوراق القضية، والعزلة عن محيط مصر. فتخلصوا منه. وما زالت الجماعات الإسلامية غاضبة ثائرة تعطي الأولوية للظاهر على الباطن، وللأشكال الخارجية على الأوضاع الاجتماعية. وأصبح المنتسب إلى الجماعات طريد العدالة وخريج السجن. مهدد بالاعتقال بتهمة التطرف والإرهاب فضاغ منا ما بدأنه وهو الإسلام السياسي. الإسلام في مواجهة الاستعمار والصهيونية والرأسمالية والإقطاع والقهر والاستبداد، والقادر على تحرير فلسطين. وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقرار حريات الناس وأمنهم وتوحيد الأمة، وتنمية مواردها، والاعتماد على الذات، والمحافظة على الهوية، وحشد الجماهير.

(٠٠) هل أكمل جيلنا دورة تاريخية؟ هل عدنا إلى الصفر من جديد كما عدنا بعد محمد على وعبد الناصر؟ هل نحن في مخاض جديد يتعمده جيل قادم بعد أن تهرأ كل شيء؟ هذا اعتراف للجيل القادمة واعتذار لها. لعلها تكون أسعد حظاً منا، وتؤمن بشيء يكون له النوام.

(٢) الخيار الليبرالي والاستقرار السياسي

السيد يسين

(٠٠) الليبرالية في مصر لها تاريخ قديم، غير أنها وقدت إلينا بكل «الخطايا الأولى» التي صاحبت نشأتها في الغرب. كان من مشكلاتها أنها لم تثبت أولاً نبتاً طبيعياً في التربة المصرية. لقد اقتبسنا أفكارها، وربما بصورة انتقائية، لم تعبر تعبيراً دقيقاً عن الظلال المتعددة في صورتها الأصلية. لقد كانت الليبرالية الأوروبية نتاج نضال دموي طويل لطبقات اجتماعية أرادت أن تستنقذ مستقبلها من براثن القهر الإقطاعي، في صورته الاقتصادية والسياسية وجئنا نحن لكي ننقل عن هذه التجربة مجموعة من الصيغ الفكرية المجردة والتي لم تكن نتاجاً أو انعكاساً لصراع اجتماعي أو اقتصادي تم على الأرض المصرية.

ومع ذلك شهدت الليبرالية في مصر تاريخاً حافلاً على الصعيد الفكري تجسد في محاولات مفكرى النهضة الأتخاذ، الذين قادوا عملية تنوير المجتمع المصري والعربي. وعلى الصعيد السياسي من خلال ممارسات شتى انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بعد أن فشلت الليبرالية المصرية في تجاوز حدودها الطبقية. وإثبات انحيازها الصارخ للفرد على حساب المجتمع، لقد كان ممثلوها من النخبة السياسية هم بذاتهم فئة كبار الملاك، الذين رفضوا كل مشاريع الإصلاح الزراعي، والتي كانت ضرورية لتحقيق التوازن بين الطبقات، وتحديثاً عن الملكية الفردية باعتبارها حقاً مقدساً لا يجوز المساس به. وهي نفس النخبة السياسية التي انشقت على نفسها، وتوزعت بين حزب الوفد وهو حزب الأغلبية، وأحزاب الأقلية، التي تأمرت مع القصر والإنجليز، على حزب الأغلبية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الحكم، بل إن بعض رموزها اتجهت حين حكمت إلى إلغاء دستور عام ١٩٢٣، كما فعل إسماعيل صدقي باشا عام ١٩٢٠. ومعنى ذلك أن الليبرالية المصرية في مصر قبل الثورة وقفت عائقاً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الاقتصادي وفي نفس الوقت شوهت بسلوكها الحزبي الأناني المثال الليبرالي وهرغت قيمة الأساسية في الوحد، بعد أن داس على الدستور، وحكمت في ظل الأحكام الفرعية.

وليس معنى ذلك أن ثورة يوليو ١٩٥٢ مبراة من التطرف في الاتجاه المضاد، لقد كان المفروض أن تصوغ الثورة - في غمار محاولاتها لتصحيح التوازن في المجتمع - العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة صعبة وإيجابية غير إنها - وخصوصاً في المجال السياسي - انحازت لجانب المجتمع. كما تصورت، على حساب الفرد. فسادت السياسات السلطوية، الاقتصادية والسياسية التي قلصت دور الفرد لحساب تنظيمات جماعية افتقدت الفعالية والجماهيرية وهذا في تصورنا أحد أسباب انهيار مشروع الثورة.

* جريدة الأهرام ٧ نوفمبر ١٩٩٠.

غير أن منطق هذا التصور، لا يمكن تفسيره إلا أنه تم في بداية الخمسينيات، حيث كان سائداً - على مستوى العالم - هذا المنهج الاستقطابي الأيديولوجي الذي تحدثنا عنه من قبل.

ما هو الموقف في مصر الآن، بعد أن جُئنا هذه الجولة الطويلة حول الصراع بين الليبرالية والاشتراكية؟

نحن نعيش - بكل يقين - في مناخ عالمي تسوده التوفيقية بين النظم السياسية والأفكار والقيم والمجتمعات.

ومن هنا يصبح خروجاً على هذا المناخ العالمي، ومضاداً لروح العصر، الدعوة الساذجة إلى ليبرالية مطلقة على صعيد الاقتصاد أو السياسة. وفي نفس الوقت فإن الدعوة للاشتراكية بصورتها التقليدية، أصبحت دعوة مناقضة لحركة التاريخ المعاصر.

ويبدو التحدي في أن المواقف الوسطية هي أصعب المواقف جميعاً!

فأنت تستطيع أن تكون ليبرالياً متحمساً، أو اشتراكياً مناضلاً، غير أنه إذا طلب منك أن تعيد النظر في بعض مسلمائك الفلسفية أو السياسية والخضوع لمنطق الحلول التاليفية بين المتناقضات فقد تجد صعوبة بالغة في ذلك لأننا درجنا على التمييز بين الأبيض والأسود فقط.

ولكن حانت لحظة الحقيقة، وعلى الذين يعتقدون أن الليبرالية هي الحل، بمعنى إطلاق الحافز الفردي بغير حدود، حتى لو وصلت المسألة إلى حدود الانحراف والنهب، أو تصفية القطاع العام، من أجل تشجيع القطاع الخاص، أو بيع أصولنا لأي شخص مصرياً كان أو أجنبياً، فهم في الواقع يثبتون بإطلاق هذه الدعوات الساذجة والمحسومة أنهم بعيدون عن فهم روح العصر!

وكذلك الأمر بالنسبة لهؤلاء الذين يدافعون عن القطاع العام بالحق وبالباطل، فإنه تُسقط دعاويهم، التطورات الكبرى في عالم الاقتصاد اليوم، والتي أهم علاقاتها أن معيار الإنتاجية والربحية وجودة المنتجات والقدرة على المنافسة العالية أصبحت معايير عامة تطبق في الشرق والغرب، ومن هنا فالدفاع عن بيروقراطية القطاع العام في الشركات الخاسرة ليس له ما يبرره.

وأياً ما كان الأمر، فإن الخيارات السياسية المطروحة في مصر الآن، أصبحت معالمها واضحة، بعد الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي دار في مصر في العقود الأخيرة بعد إطلاق سياسات الانفتاح الاقتصادي وبداية التعددية السياسية ونستطيع بكل وضوح رفض عدد من هذه الخيارات السياسية، إذا عرضناها على محكات مصلحة المجتمع، وعصرية الممارسات، والتوافق مع المناخ العالمي الجديد. فهؤلاء الذين يدعون أن الاسلام هو الحل، والذين يتنادون بأسلمة كل شيء: الاقتصاد من خلال شركات توظيف الأموال، والسياسة من خلال الدعوة إلى الشورى والخلافة، والإجماع من خلال اعتقال المرأة وهي نصف

المجتمع في البيت، وفي العلوم بإنشاء علوم طليعة إسلامية وكذلك علوم اجتماعية إسلامية. رداً على العلوم «الكافرة» التي أنتجها الغرب. هذا الخيار الإسلامي الذي يرفع الإسلام كشعار غامض، مرفوض، مهما تصاعدت صيحات أنصاره بأنهم يمثلون غالبية الشعب.

وفي تقديرنا أن أنصار السلطوية السياسية، ممن يرفضون التعددية السياسية ويتحدثون عن التأميم والتخطيط المركزي، بمفاهيم الستينيات، فإن خيارهم السياسي غير واقعي، ولا علاقة له بما يحدث في العالم.

أما أنصار الليبرالية المطلقة، فقد أثبتوا تخلفهم عن متابعة التطورات داخل النظرية الليبرالية الغربية ذاتها!

ما الذي يبقى إذن؟

يبقى خيار واحد، هو الليبرالية الاجتماعية أن صبح التعبير، والتي تُولف تاليفاً خلاقاً بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، في ظل دولة قوية، تمتلك مقادير قيادة التطور الاجتماعي وترشيده، دولة تسمح بمجتمع مدني قوي ولا تخشى منه، بل تشجعه وتدفعه إلى النمو.

ويبقى السؤال الرئيسي: دولة قوية نعم، ولكن معبرة عن أي طبقات؟ ومتبنية أي مشروع؟

ونقول دولة معبرة عن مجموع طبقات الشعب المصري، في إطار مراعاة التوازن العادل بين مصالح الطبقات المختلفة، ومشروع حضاري جديد، يجيد المزج بين العناصر الثقافية المشتركة، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. مشروع حضاري لكل المصريين بلا تفرقة على أساس الدين لا تنفرد بوضع ملامحه قوة سياسية ما، بقدر ما تكون توجهاته محصلة حوار وطني واسع المدى وفي إطار التفاعل الخلاق بين مصر ومحيطها العربي الكبير.

تنظيم هذا الحوار الوطني واحترام توجيهاته هو المقدمة الضرورية للاستقرار السياسي في مصر.

(٣) خطاب الخروج من المازق

فهمى هريدى

الإحباط الذى أصابنا فى سنة ٩٠ لم يكن سياسياً فقط، لكنه كان ثقافياً أيضاً. الأمر الذى يعنى أن الأزمة أعمق بكثير مما يبدو على السطح، إذ هى تتجاوز الأنظمة والممارسات السياسية، إلى وعى وعقل النخبة المثقفة.

فعندما نسال فى خواتيم العام، ونحن واقفون بباب القرن الحادى والعشرين: إلى أى شىء ندعو الناس؟ وما إطارنا المرجعى؟ وما معاييرنا ومقاييسنا؟ ثم ما هى مبادئنا؟.. عندما نلقى بهذه الأسئلة دفعة واحدة، فمعنى ذلك أن الالتباس وصل إلى منتهاه، حتى لم يعد هناك شىء واضح فى حياتنا. وبالتالي فعلىنا أن نبدأ من الصفر، لنحدد من نحن وماذا نريد وإلى أين تسير...

لقد نقلت هذه الأسئلة من سياق مقال مطول لرئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة، الدكتور حسن حنفى، نشره «الأهرام» فى ٢٦ نوفمبر الماضى، تحت عنوان «خطاب إلى الأجيال القادمة»، عرض فيه لخبرات الماضى وإحباطاته فى كل اتجاه، وكان بمثابة رسالة اعتذار عن الماضى، ورأس من الحاضر، واستقالة من المستقبل.

ورغم أن المقال يظل فى نهاية المطاف تعبيراً عن رؤية شخصية لكتابه، فإننى أزعم أنه أيضاً عاكس لحالة البلية الشديدة التى تعانى منها النخب الثقافية العربية، باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية.

هكذا، فبينما برز الحسم واضحاً فى الاختيار الحضارى على الجانب الغربى، حتى ذهب من ذهب إلى أن الانتصار الساحق للمشروع الليبرالى هو نهاية الصراع الفكرى ومن ثم «نهاية التاريخ»، بينما حدث ذلك عندهم، فإننا تابعنا على فترات متفاوتة من العام آيات الحيرة وأصداءها، التى عبرت عنها مختلف الرموز الثقافية فى مصر. ولأن المقام لا يحتمل عرضاً لمختلف صور الخطاب التى صدرت فى هذا الصدد، فإننا سنكتفى بالوقوف أمام نموذجين احدهما يجسد المشكلة، والثانى يمثل اجتهداً فى حلها.

خطاب المشكلة هو الذى أشرنا إليه توا للدكتور حسن حنفى، أما اجتهد الحل فإن النموذج الذى اخترناه له هو مقال بعنوان «الخيار الليبرالى والاستقرار السياسى»، للأستاذ السيد يسين، الذى كان مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، وقت نشر المقال فى الثانى والعشرين من يونيو الماضى.

النموذج الآخر الذى تخيرناه لمدير مركز الدراسات الاستراتيجية واعتبرناه بمثابة اجتهد فى حل

المشكلة، رفض مختلف الخيارات السياسية المطروحة فى الساحة، قائلاً: هؤلاء الذين يدعون أن الإسلام هو الحل، والذين ينادون بأسلمة كل شىء، الاقتصاد من خلال الدعوة إلى الشورى والخلافة، والإجماع من خلال اعتقال المرأة التى هى نصف المجتمع فى البيت. وفى العلوم بإنشاء علوم طبيعية إسلامية وكذلك علوم اجتماعية إسلامية، رداً على العلوم «الكافرة» التى انتجها الغرب. هذا الخيار الإسلامى الذى يرفع الإسلام كشعار غامض، مرقوض مهما تصاعدت صيحات أنصاره.

.. إن انصار السلطوية السياسية، ممن يرفضون التعددية السياسية، ويتحدثون عن التأميم والتخطيط المركزى بمفاهيم الستينيات، فإن خيارهم السياسى غير واقعى، ولا علاقة له بما يحدث فى العالم. أما أنصار الليبرالية المطلقة، فقد أثبتوا تخلفهم عن متابعة التطورات داخل النظرية الليبرالية الغربية ذاتها!

يبقى خيار، هو الليبرالية الاجتماعية إن صح التعبير، والتى تؤلف تالياً خلافاً بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فى ظل دولة قوية تمتلك مفاتيح قيادة التطور الاجتماعى وترشيده. دولة تسمح بمجتمع مدنى قوى ولا تخاف منه، بل تشجعه وتدفعه إلى النمو.. انتهى. أيضاً، فهذا الذى بين أيدينا مجرد اجتهد شخصى، لكننا بدورنا نذهب إلى أنه تعبير عن تيار فكرى قائم فى الساحة العربية، قد يختلف فى حجمه، لكن لا أحد ينكر أنه موجود ومؤثر فى بعض المواقع والمناير. وخطابه الذى يبتئ الأزمة ولا يحلها، ويعمق الحيرة ولا يبددها - لماذا؟

قبل أن نجيب، فإننا نسجل أننا لسنا فى مقام الدفاع عن كل الذين يرفعون شعار «الإسلام هو الحل»، ونذهب إلى أن قطاعاً لا يستهان به منهم يمثل جزءاً من الأزمة، لكننا معنيون أكثر بالحقبة الإسلامية فى ذاتها، وبإسهام الإسلام الذى ينبغى ألا ينكر فى مشروع الأمة. فى إجابتنا سنمسك بالخط من أوله، من خطاب الإحباط واليأس، الذى وجهه الدكتور حسن حنفى.

ليس أخطر ما فى الخطاب من الناحية الحضارية هو اليأس الذى يقطر من أسطره وفقراته، ولا هو التخليط الذى بدا فى حيثياته بين المبادئ وتطبيقاتها، أو بين مشروعات مارست السلطة والحكم، وأخرى ظلت مطاردة فى الشارع السياسى، أو بين فشل الأنظمة وقشل الجماهير، ومن ثم الأمة، ولكن الأخطر هو ذلك التعبير عن افتقاد ما قد نسميه بالمرجعية الفكرية.

إذ نحن بصدد حالة تيه مطلق، يتحرك فيها المرء بين الفراغ والظلام. فلا أرض يقف عليها، ولا قيمة يحتكم إليها، ولا «بوصلة» يهتدى بها!

طوق النجاة الذى عرضه صاحب الخطاب الثانى تمثل فيما أسماه بالليبرالية الاجتماعية، التى هى بمثابة توفيق بين الليبرالية الغربية والاشتراكية، كما أشار فى مستهل خطابه.

ولابد أن يدهش أى باحث جاد إزاء المنهج الذى تعامل به الباحث مع الخيار الإسلامى، وكيف أنه قام بتسفيهه بأسلوب هو أقرب إلى لغة الاستشراق المبكر (القرن السادس عشر)، التى تجاوزها بعض المعاصرين منهم.

ولابد أن يدهش المرء أيضاً إزاء حرص الكاتب على التماس الأعذار عن الخطايا التى مورست باسم الليبرالية فى مصر، وقوله: إننا اقتبسنا أفكارها، ربما بصورة انتقائية، لم تعبر تعبيراً دقيقاً عن الظلال المتعددة فى صورتها الأصلية. وفى الوقت ذاته فإنه يصر على ادانة الخيار الإسلامى، بعد أن عدد بعض السخافات المنسوبة إليه، دون أن يبذل جهداً فى التعرف على ما إذا كانت تلك السخافات لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن قيم الإسلام، فيبرئها منها كما يرا الليبرالية، أم أنها هى الإسلام بالفعل، فيختلف التقدير.

مع ذلك فأمثال تلك الملاحظات ليست هى أخطر ما فى الحل المقترح للمشكلة، إنما الأخطر هو ذلك الاستبعاد الكلى لدور الإسلام فى مشروع النهضة. وكأنه ليس فى قيم الإسلام وتعاليمه، أو فى تجربته العريضة وحضارته العظيمة، فضيلة واحدة يمكن أن تنضاف إلى الليبرالية الاجتماعية.

وهذه هى المشكلة التى أشرنا إليها، واعتبرناها حلاً يعمق الحيرة ولا يبيدها. وهى جوهر ما نريد أن نتحدث عنه، باعتبارها لب أزمة المشروع الحضارى للأمة. فأى مشروع للنهضة فى بلادنا يلغى الإسلام ويستبعده هو مشروع منقصل عن ضمير الأمة، ومحكوم عليه بالفشل والخسران..

(٤) التحرير الاقتصادى: الأزمة وأبعادها

د. سعيد النجار

١ - تمر مصر فى الوقت الحاضر بأزمة اقتصادية حادة، ولا خلاص من هذا المأزق إلا بمراجعة شاملة للنظام الاقتصادى والسياسى على النحو الذى يكفل العيش الكريم للشعب الكادح ويحقق العدالة الاجتماعية ويرسى قواعد الديمقراطية السليمة.

٢ - كانت الحكمة المألوفة فى عقد الستينيات أن نظام السوق لا يصلح للتنمية فى البلاد النامية وأنه لا مفر من التدخل المباشر للدولة فى النظام الاقتصادى سواء بملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج كما هو الحال فى النموذج الاشتراكى، أو بقيام قطاع عام مسيطر يقود التنمية كما حدث فى عدد كبير من البلاد النامية ومن بينها مصر.

٣ - وقد أثبتت تجربة الثلاثين سنة الماضية بطلان هذه الافتراض كما أثبتت أن عيوب التخطيط المركزى أشد خطراً على التنمية من عيوب نظام السوق. ويتضح ذلك من المقارنة بين تجربة البلاد الاشتراكية وبلاد العالم الغربى كما يتضح من المقارنة بين البلاد النامية التى اعتمدت بصفة أساسية على أسلوب التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام والبلاد التى أخذت بنظام السوق والقطاع الخاص. وقد رأينا خلال السنوات الخمس الأخيرة كيف انهارت الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وبلاد أوروبا الشرقية وكيف فشلت تلك الأنظمة فى توفير ضروريات الحياة لشعبها بمقدار فشلها فى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. هذا الفشل المزدوج فى المجالين الاقتصادى والسياسى ينطبق بنفس الدرجة على البلاد النامية التى تبنت نموذجاً للتنمية يعتمد على القطاع العام والتخطيط المركزى.

٤ - رغم سياسة الانفتاح التى طبقت فى مصر منذ منتصف السبعينيات فإن نظامنا الاقتصادى لم يتغير فى جوهرياته عما كان عليه فى الستينيات. فمازال القطاع العام يسيطر على رقعة بالغة الاتساع من النشاط الاقتصادى. فهو مسئول عن ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات، وما يقرب من ثمانين فى المائة من الصادرات والواردات، ونحو ٩٠٪ من قطاع البنوك وشركات التأمين ونحو ٥٥٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى ومازال مسئولاً عن تشغيل جيش جرار من العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة. هذه الحقيقة لم يطرأ عليها تغيير أساسى رغم ما شهده القطاع الخاص من نمو كبير فى بعض القطاعات خلال الخمس عشرة سنة الماضية.

٥ - ويبدو أن مستوى الأداء في الاقتصاد المصري يتوقف إلى مدى بعيد على مستوى الأداء في القطاع العام الذي يمثل هذه النسبة العالية من مجموع النشاط الاقتصادي وقد أوضحت كل الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والوطنية الانخفاض الشديد في مستوى أداء القطاع العام سواء من حيث الخسائر الباهظة التي تتحملها وحداته، أو ما يليق به من عبء على الخزنة العامة للدولة، أو من حيث العائد على رأس المال المستثمر. أو مساهمته في عجز شديد في ميزان المدفوعات وما ترتب على ذلك من مديونية خارجية ينوء بها كاهل الاقتصاد المصري.

٦ - وقد انعكس كل ذلك في الأزمة الحادة التي يواجهها الاقتصاد المصري منذ سنوات عديدة. تلك الأزمة التي تزداد سوءاً مع مرور الزمن والتي يعانيها المواطن العادي في حياته اليومية. وقد أدت أزمة الخليج إلى تفاقم الأمور بما ترتب عليها من عودة مئات الألوف من العاملين في العراق والكويت، والانكماش الشديد في دخل السياحة وقناة السويس، والتقصان الكبير في صادراتنا إلى البلاد العربية عامة وبلاد الخليج خاصة. صحيح أننا شهدنا أخيراً بعض التطورات المشجعة مثل إلغاء الديون العسكرية الأمريكية والديون العربية. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أننا سوف نشهد قريباً مزيداً من الإجراءات التي تساعد على تخفيف عبء المديونية الخارجية، كذلك فإن انتهاء أزمة الخليج وعودة السلام إلى المنطقة سوف يزيل بعض الآثار السلبية التي عرفها الاقتصاد منذ نشوبها. غير أن ذلك كله لا يزيد عن بعض المسكنات الوقتية، وسوف تبقى الأزمة الاقتصادية معنا بكل أبعادها ما لم نطبق تلك الإصلاحات الهيكلية التي تستأصل الأزمة من جذورها.

٧ - للأزمة الاقتصادية في مصر أربعة أبعاد أساسية:

(أ) تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي خلال السنوات الأخيرة وهبوطها إلى مستويات دون معدلات الزيادة في السكان مما أدى إلى تدهور متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

(ب) تسارع معدلات التضخم، فقد زاد معدل التضخم من ١٠٪ سنوياً تقريباً في أوائل الثمانينيات إلى ما يقرب من ٢٥٪ سنوياً في الوقت الحاضر. ولسنا في حاجة إلى تأكيد ما ينطوي عليه التسارع في معدلات التضخم من أضعاف الثقة في العملة الوطنية والهروب منها إلى حيازة أرصدة بالعملة الأجنبية في مصر أو في الخارج بالإضافة إلى ما يليق به التضخم من عبء ثقيل على أصحاب الدخل الثابت والمحدود.

(ج) ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً البطالة بين المتعلمين وهي تقدر الآن بما يعادل ١٥٪ من القوى العاملة بكل ما يعنيه ذلك من ضياع اقتصادي وتحطيم للروح المعنوية لشبابنا واذكاء للتيارات السياسية المتطرفة.

(د) الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من تراكم المديونية الخارجية بما يتضمنه ذلك من أضرار بجهود التنمية، وتدرية مزمنة للعملة الأجنبية واعتماد غير محمود على المساعدات الاقتصادية الخارجية.

٨ - رغم استمرار الأزمة مدة غير قصيرة فإننا لم نفلح إلى الآن في صياغة استراتيجية متكاملة لمواجهةها. ويبدو أننا نعتمد بصفة أساسية على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا الصدد. غير أنه من الخطأ أن نظن أن الاتفاق مع الصندوق أو البنك سوف يكون الجواب الحاسم على ما نعانيه من مشكلات فإن أزمنا الاقتصادية عميقة الجذور ولا يكفي في علاجها مجرد زيادة سعر الفائدة أو تخفيض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف أو خفض العجز في الميزانية. ولا يجوز أن ننظر إلى أزمنا الاقتصادية على أنها مجرد مشكلة سيولة يمكن علاجها بالذهاب إلى نادي باريس والحصول على بعض الموارد المالية. فإن إعادة الجدولة هي في جوهرها تأجيل ليوم الحساب. ولا بد من إصلاح شامل يستهدف رفع معدلات النمو ويقضي على الارتفاع المستمر للأسعار، ويقلل من اعتمادنا على المعونات الأجنبية. وهذه أهداف لا تلزم بالضرورة عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

د. إسماعيل صبرى عبد الله

(١٠) إن الرأسمالية بفئاتها الطفيلية الفاجرة وفئاتها المنتجة المثابرة عاجزة وحدها عن أن تبني مصر الحديثة القومية ولو في إطار رأسمالى خالص. لقد دلت الدولة ومازالت تدلل المستثمرين. منحهم من المزايا والإعفاءات إزاء الدولة وإزاء المجتمع ما ليس له مثيل في أية دولة أخرى ولا حتى جزد بهاما الشهيرة بإيواء «الأموال الهائلة» أو المربية. أكدنا ذلك باستمرار ونؤكد مع استعدادنا لفحص أى مثل من دولة أخرى تسوقه الحكومة أو دعاة الرأسمالية الجدد. لقد دخل مصر في فترة الانفتاح من تحويلات المصريين في الخارج ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار كما اقترضت الدولة إرضاء للرأسماليين حوالى ٥٠ ملياراً. ويتساءل الناس ماذا فعلت الحكومات المتعاقبة والفئات الاجتماعية المسيطرة بهذه الأموال الطائلة التي لم يسبق للاقتصاد المصرى أن تلقى ثلثها أو ربعها في فترة لا تتجاوز ١٥ سنة. هل ابتلعت هذا كله مشروعات مياه الشرب والمجارى والتليفونات وغير ذلك مما يسمى مشروعات البنية الأساسية؟ هذا أمر غير معقول. وربما كان الجواب في الأرقام التي قرأنا عنها والتي تقدم تقديرات لاستثمارات المصريين في الخارج تراوحت حسب المصدر ما بين ٤٠ ملياراً و ١٢٠ مليار دولار. وأياً كانت حقيقة الرقم فإن دلالة واضحة وصارخة. فقد استخدمت الرأسمالية المصرية تسهيلات الانفتاح لتستثمر في الخارج وليس لتستقدم رؤوس أموال من الخارج للاستثمار في مصر كما زعم المسئولون عن سياسة الانفتاح والمروجون لها. وقد نهب الطفيليون البلاد والعباد ليصدروا ما جمعوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. إن الرأبانية ليست إلا مثلاً شائعاً بين الناس لحقيقة نشاط اقتصادى متكامل ومنتهى في البلاد يقوم على النهب، فالتهرب فالفرار لاحقاً بالشهير توفيق عبد الحى. ويمكن أن نضيف إلى هذا أن حركة رأس المال كانت في اتجاه واحد فلم يقابلها حجم مماثل من الاستثمار الأجنبى في مصر. فالمعروف أن رأس المال للشركات الأوروبية الأمريكية لا يتجاوز بحال ١٠٪ من إجمالى الاستثمارات الجديدة في عصر الانفتاح، وقد ذهب أكثرها إلى قطاع البترول، وتمثل بعضها في تقييم مالى لترخيص باستخدام العلامة التجارية الأجنبية.

إننا نواجه الآن حملة شديدة تديرها أمريكا وصندوق النقد الدولى للدعاية لتبنى مفهوم أن الرأسمالية هي الطريق الوحيدة للتنمية وأن كل حيدة عنها تنذر بعطائى الأمور من خراب وضيق وتخلف. يقال هذا أحياناً تحت شعار «الخصخصة» أو تصفية البيروقراطية أو حتى محاربة الفساد.. إنها حملة تريد أن تجهز على الاقتصاد المصرى وأن تفتح أبوابه بتراب الفلوس لمن يريد أن يمتلك أصوله الإنتاجية من شركات أجنبية إلى

مصالح إسرائيلية إلى مفامرين يصفونها ويحولون ثمنها الحقيقى إلى الخارج. ويجب أن يوضح حزبنا لكل الجماهير الوطنية أن الرأسمالية المصرية في مجموعها قد أخفقت فأنصرفت عن معركة بناء الاقتصاد القومى المتنامى بإطراد. وليس معنى ذلك أن كل رأسمالى مصرى قد فقد الشعور بالوطنية أو صفى كل ارتباط بمصالح مصر العامة، ولا يدعى مثل ذلك إلا مأقون. ولكن الأمر الثابت هو أن انفراد الرأسمالية بتوجيه سياسة البلاد لا يقود لأية تنمية تذكر. وبالتالي إن الرأسمالية المنتجة يمكن أن تزدهر فقط إذا قبلت التحالف مع الطبقات الشعبية الحريصة على التخلص من الفقر والجهل والمرض. فمستقبل مصر لن يحمل خيراً يذكر إذا انفردت بتحديد طبقة واحدة. إن طبيعة معركة التنمية تفرض فرضاً التحالف الوطنى الأوسع القادر على قيادتها وتحمل ألامها واقتسام عائداتها. إن الحاجة إلى تحالف وطنى واسع تطفو على الحديث السياسى فى كثير من الأوساط. ولكننا ونحن نرحب بهذه الدعوة ننبه منذ البداية إلى تحديد مكوناتها الطبقية ومدى تلاقى المصالح بينها وواقع ما بينها من خلاف فى البعض الآخر من المصالح. ويجب أمانة أن نوضح خواء بعض المقولات الجبهوية السطحية مثل الدعوة للتحالف مع الحزب الوطنى ضد التيار الدينى. فقبل أن نتكلم عن الأحزاب لابد أن نعرف مواقف ومصالح الطبقات والفئات الاجتماعية. كما يجب أن يعرف الجميع أن التحالف ليس انضمام طرف إلى طرف ولكن بالضرورة نتاج لتنازلات متبادلة: ومن ثم لابد أن يناقش حزبنا أى عمل جبهوى في ضوء ما يعود منه على العمال والفلاحين وصغار الموظفين قبل أى شىء آخر، أما بناء التحالف الوطنى ذاته فيفترض أن الأطراف المتعاقبة توافق كلها على مشروع وطنى مستقل...

د. مصطفى محمود

حينما يصرح الساسة في الغرب بأنهم لا يمانون بالإسلام وأنهم ليسوا ضد الإسلام كدين فإنهم يكونون صادقين بوجه من الوجوه.. إذ لا مانع عندهم أبداً في أن نصلى ونصوم ونحج ونقضى ليلنا ونهارنا في التعبد والتسبيح والابتهاال والدعاء ونقضى حياتنا في التوكل ونعتكف ما نشاء في المساجد ونوجد ربنا ونمجده ونهلل له، فهم لا يمانون بالإسلام الطقوسي.. إسلام الشعائر والعبادات.. والزهد.. ولا مانع عندهم في أن تكون لنا الآخرة كلها فهذا أمر لا يهمهم ولا يفكرون فيه.. بل ربما شجعوا على التعبد والاعتزال وحالفوا مشايخ الطرق الصوفية وداقوا عنهم.. ولكن خصوصتهم وعداؤهم هي للإسلام الآخر..

الإسلام الذي ينازعهم السلطة في توجيه العالم وبنائه على مثاليات وقيم أخرى..

الإسلام الذي ينازعهم الدنيا ويطلب لنفسه موقع قدم في حركة الحياة..

الإسلام الذي يريد أن يشق شارعاً ثقافياً آخر ويرسي قيماً أخرى في التعامل ونماذج أخرى من

الفن والفكر..

الإسلام الذي يريد أن ينهض بالعلم والاختراع والتكنولوجيا لكن لغايات أخرى غير التسلط والغزو

والعنوان والسيطرة..

الإسلام السياسي.. الإسلام الذي يتجاوز الإصلاح الفردي إلى الإصلاح الاجتماعي والإصلاح

الحضارى والتغيير الكونى..

هنا لا مساومة.. ولا هامش سماع.. وإنما حرب ضرورية..

هنا سوف يطلق الكل عليك الرصاص..

وقد يأتيك الرصاص من قوى سياسية داخل بلدك الإسلامى نفسه.. النمط الغربى للحياة تحول الآن

إلى قلعة مسلحة ترفض أى منافس أو بديل.. قلعة لها جاذبيتها.. ولها مريدوها أحياناً من المسلمين أنفسهم..

والليبرالية الأمريكية والأوروبية بما فيها من انحلال مباح وحرية في العلاقات الجنسية وشذوذ مسموح

وعرى متاح ونواذى قمار وأفلام عهر لا تريد نظاماً يحد من تلك الحريات، ولو كان هذا النظام على الجانب

الآخر من الاطنطى.. خاصة إذا كان هذا النظام يشكل حضارة منافسة لها ماضيها وتاريخها..

والصدام هو قدر كل من يحاول أن يخرج بالإسلام من دائرة المسجد ويسعى به خارج التكية

الصوفية.

وأحياناً يبدأ الصدام من باب البيت ومع مسلمين من أهل البيت أنفسهم من ثوى الهويات الغربية.

وأفة هذا العصر أن التقدم العلمى المبهى فى الغرب قد غزا الكل وقهر الكل وحمل ضمن ما حمل الحياة الغربية بانحلالها.. وروج لها ضمن الصفقة التى حملت معها كل مغريات القبول.. فأصبح الكثير منا يفتح عينه ليجد نفسه وقد تعود على تلك الحياة السهلة بمفاسدها وانحلالها وظن أنها ضرورة لن تقوم بدونها نهضة علمية ولا تقدم تكنولوجى.. وهذا هو تصور إخواننا العلمانيين..

وهكذا أصبح الإسلام السياسى يحارب فى جبهتين.. فهو يُحاربُ من أهله ويُحاربُ من الأجنبي فى

وقت واحد.

ولن يكون للإسلام السياسى غلبة ولا صوت إلا إذا انهار المعسكر الآخر من داخله بالسوس الذى

ينخر فيه.. حينذاك سوف يقيق الكل وسوف يكتشفون أن التكنولوجيا الهائلة كانت مجرد بيت من الدنى واللعب المدنية والبالستيكية.. وأن الحضارة الغربية كانت بلا روح وأنها لم تكن تحمل فى داخلها مقومات استمرارها..

وقد رأينا مثلاً قريباً فى روسيا.. حينما سقط الدب الكبير مغمى عليه وهو يحمل على ظهره قنابل

ذرية تكفى لنسف الكرة الأرضية عدة مرات.

والدور على بابا نويل الأمريكى الذى يتربع على قصور الجواهر-والزخرف وصواريخ الباتريوت..

وانهياره ليس ببعيد.

والسوس بدأ يدب فى أركانه.

ولكن الوارثين لانهيار النظامين لن يكونوا مسلمى هذا الزمان الذين دب فيهم الوهن وانقسموا طوائف

وفرقة يضرب بعضهم بعضاً.

وإنما الوارثون هم مسلمون آخرون يصنعهم الله على عيته ليكمل بهم هامة التاريخ. وربما لن نراهم

وإن تكتحل أعيننا بهم وربما، يراهم أولادنا أو أحف'

ولكن حسبنا أن نبني طوية ونضع لبنة فى طريقهم الطويل.. قد يقول قائل: وما حاجتنا إلى الإسلام

السياسى بالآتمان الباهظة التى ستدفعها فيه.. ألا يكفى أننا نصلى ونصوم ونحج ونعبد الله على طريقتنا

وتعيش فى حالنا لا يتعرض لنا أحد.

والإجابة واضحة.. أننا إسنا متروكين فى حالنا، فالانحلال الغربى يتسلل إلينا من تحت عقب الباب

فى الصحيفة والكتاب والمجلة ويأخذ عقول أولادنا من خلال التلفزيون والسينما والفيديو ويرأود بناتنا من

خلال الموضات والتقاليع والأغاني المكشوفة.. والأعداء من حولنا يخططون لما هو أكثر.. فهم يريدون أن

يقاسمونا الأرض وشربة الماء ولقمة الطعام.. ومطاريد اليهود الهاريون من بلاد الجوع يريدون أن ياكلوا على

موائدنا..

إن احتلال العقل وإفساد العقيدة مقدمة لاحتلال الأرض وقرض السيطرة..

أنها حلقات يأخذ بعضها برقاب بعض. وحياة الانحلال توهن العزائم وتبلد القلوب وتربى الضعف.. فتأتى الضربة التالية فلا تجد في الجسم الاجتماعي مقاومة.. فإذا بنا ذات يوم وقد خسرنا الدين والدنيا وخسرنا أنفسنا وخسرنا كل شيء..

إن التفريط في الجدار الأول سيؤدي إلى سقوط الجدار الثاني.. وإيثار السلامة بأن يكفي الواحد منا بأن يفلق بابه عليه ويلزم سجادة صلته قد تؤدي إلى نجاته بجلده ولكن سوف يدفع أولاده وبناته ثمن تقريطه.. لأنهم هم الذين سيكتوبون بنار المعركة وهم الذين سيواجهون بصدورهم بقية المخطط.. والله أراد بالإسلام أن تكون له راية في الأرض وليس فقط أن يكون هداية للأفراد في نواتهم.. وهو

القائل:

«هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله».

(٧) تفكير بصوت عال

في «حالتنا» وما «حولنا»

لطفى الخولى

١ - حسن!

ماذا أعنى بحالتنا وما حولنا؟

أفكر بصوت عال، فأقول، ربما يكون المقصود «بحالتنا» هو حالتنا المعيشية وعلاقتنا ببعضنا ببعض ككل وفي جميع المجالات، داخل مصر. هذا الوطن الذي ورثناه عن أجداننا وأبائنا، متماسكا جديلاً معطاء بالخير والأمل. وذلك رغم ما كان عليه من فوارق الثراء والفقر واستبداد القصر والاحتلال وشيوع الهيمنة الأجنبية وهنا نحن على وشك أن نسلّمه إلى أبنائنا أقل تماسكاً وجمالاً، وعطاءً الخير فيه يتدنّى، رغم جهودنا وتضحياتنا المتواصلة - عبر أجيال - في مقابلة الفقر والتخلف وإسقاط القصر والخلص من الاستعمار. يتراعى لى في بعض الأحيان أن حال المصرى مع وطنه، شبيه بحال «سيزيف» مع صخرته في الأسطورة اليونانية.

ظل محكوماً عليه أن يحمل الصخرة الهائلة المقدسة فوق ظهره، يصعد بها جبل الحياة الوعرة حتى إذا ما بلغ مشارف القمة، هبت عواصف أو حدث عارض ما، حال بينه وبين استكمال الخطوتين الأخيرتين وتدرج بصخرته إلى السفح، ويستجمع عافيته ويعاود السقوط مرة أخرى. ويتكرر الصعود والسقوط إلى ما لا نهاية.

المصرى المبدع الكادح الصبور، يحمل منذ كان التاريخ طفلاً يحبو «مصره» فوق منكبيه يصعد بها جبل التقدم والحرية والتور، مغالياً الأعاصير والمشاق نحو القمة. غير أنه ما إن يصبح على مرمى حجر منها، حتى يتعثّر متهاوياً إلى القاع، حزينا غاضبا، من تصادم الحزن بالغضب، تتولد شرارات الأمل، ويبدأ رحلة الصعود مرة أخرى، يقبها سقوط فصعود... وهكذا دواليك.

تجربة وراء تجربة. ولكن لا تراكم لخبراتها ودروسها في الوعي الجماعي للتاريخ الفكرى والحركى، السياسى والاقتصادى، الاجتماعى والثقافى، الروحى والتكنولوجى، لهذا الإنسان المصرى في حياته اليومية. هل أبالغ؟

النظرة التاريخية لعلاقة «المصرى» مع «مصره» على امتداد القرنين الأخيرين - التاسع عشر

* من كتاب الإسلام السياسى والحركة القادمة، ١٩٩٢، ص ١٥ إلى ص ٢٠.

والعشرين - منذ عصر محمد على على سبيل المثال، تكشف عن قصور التراجيديا المبهمة الموجعة لهذه الحركة الدائبة بين الصعود والهبوط، التقدم والتخلف، الانفتاح والتقوقع.

بنى المصرى الهرم وقناطر محمد على والسد العالى ومجمع التحرير وبنى أيضاً العمارات والمدارس التى لا تلبث أن تسقط فوق رءوس ساكنيها وشاغليها إذا مرت بها ريح قوية.

أتجز المصرى مع بداية القرن العشرين تحرير المرأة - نصف المجتمع - من إفسار الحريم والحجاب والجهل وفتح لها أبواب المشاركة فى صنع حياة الوطن لكنه عاد فى أواخر القرن يحاول أن يرجعها إلى قيود الرجل وسجن النقاب وتعود الهمة.

٢ - هل هذه مقولات رومانسية يحركها شجن الحنين إلى الماضى وأيام الصبا، أو مازوشستية الذات، أو أحلام يقظة تمتزج فيها الأسطورة بوقائع الحياة؟

لا أعتقد. علينا أن نعترف بشجاعة أن هذا هو واقع حياتنا اليومية.

يكفى أن نخرج قليلاً من ذواتنا التى تضخمت بترجسيتها فى حدودها الضيقة، لنرى هذا الواقع، الذى انفصلنا عنه، هرباً أو قرعاً أو يأساً، ونلمحه بالعين واليد والعقل، فى كل شيء. فى الشعب والدولة، المجتمع والحكومة، الأحزاب والنقابات، الرجل والمرأة، المواطن - الفرد والمواطن - الجماعة، مع هذه اللحظة الباكورة من عام ١٩٩٣.

ماذا فى الأمر؟

هل الصعود والسقوط المتبادلان، قدر مكتوب علينا، لا فكاك منه؟

إذا صح أن الأمر كذلك، فماذا نقول عن الأمم التى كانت أكثر تخلفاً منا، فى الشرق والغرب عندما بدأنا معاً فى مواقيت متقاربة، رحلات صعود الجبل. تعثرنا أكثر من مرة. لكن هذه الأمم تمكنت من أن تصعد الجبل وتصل إلى قمم متتابعة. القمة طبعاً - فى كل مرة - نسبية، تختلف من أمة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر. والأرجح أن الحياة الإنسانية لا تعرف قمة أخيرة واحدة وأبدية. وإنما هى سلسلة لا نهاية لها من القمم. كل قمة تتحول إلى منطلق لقمة أخرى.

دعونا نحاكم صحة هذه المقولات بأمثلة. حسن. هاكم نماذج صارخة كانت قد شرعت تصعد الجبل فى وقت متزامن معنا، فى العصر الحديث: اليابان وحتى أندونيسيا وكوريا وسنغافورة، فى الشرق. ولا أريد أن أضيف «إسرائيل الوافدة» التى لم تكن شيئاً على الإطلاق قبل نصف قرن. فى الغرب، هناك اليونان وأسبانيا والبرتغال وكذلك إيطاليا إلى حد كبير.

هل أناسهم من معدن آخر أرقى أو أقوى من معادن ناسنا؟

هل بلادهم من ذهب فضة وياقوت وبلادنا من أسمال وخرق بالية؟

الناس هم الناس فى كل مكان: عقول وسواعد وأحاسيس وتجارب وعقائد وأفكار وأحلام.

البلاد هى البلاد فى كل مكان: الأرض والمياه والموارد والمواقع الجغرافية.

لكن البلاد تبقى قبوراً للناس أو تغرق أوطاننا لهم، بقدر ما يكون عليه إنسان هذا البلد أو ذاك من وعى وإرادة ومعرفة وتخطيط وتنظيم اجتماعى - سياسى جيد، فى الانتفاع الجماعى بالأرض والمياه والموارد والمواقع الجغرافى.

البلد، أى بلد، يصبح وطناً - إذن - عندما يقوم الإنسان بحشد طاقاته الخلاقة فى تخصيص رقعته الجغرافية وتوليد التاريخ الحى المتواصل العطاء، فى دروبها. والتاريخ طريق متعدد الألوان والثقافات والاكتشافات، يخترق الزمن المتغير والممتد بلا نهاية. ويقدر ما يواصل الإنسان عملية التخصيص فى تفاعل، صادق ونقدى، مع لحظته الزمنية الحاضرة، يصل إلى قمة من قمم الجبل ويتجاوزها إلى قمة أعلى. المهم. أن يجرى التفاعل فى كل مرة، داخل اللحظة الحاضرة، لا خارجها، حيث التية والعدم للأبد. ولا قبلها، حيث الماضى الذى لم يعد له وجود إلا كثرات، يمتزج فيه الفث بالثمين، يستنطق لجرد الاسترشاد به، لا تقليده أو محاكاته بقدسية مزيفة وكان الحياة توقفت عنده وتجمدت للأبد..

ه - أعتزف أنه منذ بضع سنين يززلنى - قبل زلزال الأرض الذى ضربنا عام ١٩٩١ أو بعده - كابوس رهيب غريب. بقدر ما يثبط النفس، فإنه يستفز العقل والوجدان فى نفس الوقت. يتراعى لى بين ظلال ونيران هذا الكابوس، كما لو أننا - جميعاً - أيا كانت مواقفنا الفكرية أو السياسية والاجتماعية، فى السلطة أو فى المعارضة، على امتداد جيلين على الأقل، قد اننصوينا بصورة أو بأخرى، فى كتائب أو ميليشيات أو مافيات متصاعدة فى كل شيء، ولكنها تتفق على شيء واحد هو تدمير - أكرر تدمير - الوطن.. كل على طريقته ومذهبه فى الثورة والإصلاح، الاشتراكية والرأسمالية، الدين واللمانية، ديمقراطية الحزب الواحد وديمقراطية تعدد الأحزاب. لا أرض - مهما كانت مساحتها - مشتركة. لا رؤية - مهما كان مداها. مشتركة - باختصار نحن ضد كل ما يمكن أن يكون مشتركاً بيننا.

(٨) هل جربنا حقاً جميع النظم... فلم نفلح؟

د. جلال أمين

طوال السنوات العشرين الأخيرة على الأقل، تكرر على ألسنا القول، إن هذه الدولة العربية أو تلك مثل مصر أو سورية، أو الجزائر أو السودان أو العراق، قد جربت النظام الرأسمالي فلم تنجح، وجريت تطبيق الاشتراكية فلم تنجح، وإن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية في حيرة الشباب وتلقهم، وفي أن كثيراً من الشباب قد ترك السياسة برمتها وانشغل بشيء آخر كالانغماس في مشروعاته الخاصة أو الانضمام إلى الحركات السياسية المتطرفة، أو الانصراف إلى ممارسة الجريمة، أو إلى الهجرة إلى خارج الوطن أو حتى إلى خارج دائرة الوعي بإدمان المخدرات... إلخ.

وأصارع القارئ باتنى لم أشعر بالارتياح قط إلى القول إننا جربنا الرأسمالية تارة والاشتراكية طورا، فلم تنجح لا هذه ولا تلك. وقد كان وراء هذا الشعور بعدم الارتياح ميلى دائماً إلى الاعتقاد بأن كلا من الرأسمالية والاشتراكية، إذا طبقت تطبيقاً مستقيماً ومنسجماً مع نفسه، من دون أن تتضارب بعض الإجراءات المتخذة مع بعضها الآخر، واستمر هذا التطبيق فترة معقولة من الزمن من دون قلائل داخلية أو ضغوط خارجية، أى إذا تمتعت السياسة الاقتصادية بعد أدنى من الاستقرار، فإن لهذا النظام أو ذاك فرصة معقولة جداً للنجاح، بل أكاد أقول أن نجاحه مضمون في معظم الأحوال. انى لا أقصد التسوية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، واعتبارهما سواء من حيث أثرهما على الرفاهية الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، فلدنى تفضيلى الخاص في هذا الأمر، لكن هذا خارج عن الموضوع الذى أنا فى صدده الآن. فالذى أقصده ليس أن النظامين سواء، بل مجرد القول إنه إذا توافرت الشروط التى ذكرتها حالا، فإن لكل منهما فرصة كبيرة للنجاح فى رفع مستوى المعيشة وإحداث التنمية السريعة المرغوب فيها، والخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم، إذا كان هذا صحيحاً، فإن ما نراه من أن الدول العربية لم تحقق بعد هذا الخروج من التخلف إلى التقدم، وإن غالبيتها العظمى لم تنجح بعد فى رفع مستوى معيشة غالبية سكانها إلى المستوى اللائق، لابد أن يعنى أننا لم نطبق لا الرأسمالية ولا الاشتراكية، بالشكل المتسق والمستقر الذى ألمحت إليه.

والحقيقة أننى لا أعرف دولة عربية واحدة طبقت أياً من النظامين بالشروط التى ذكرتها حالا، ولنأخذ مصر كمثال، طوال الأعوام الخمسين الماضية، ولكن ما ينطبق على مصر فى هذا الصدد ينطبق على غيرها؛ ففي السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية كان النظام فى مصر أقرب إلى الرأسمالية، واستمر رجال الثورة فى مصر، بعد العام ١٩٥٢، يطبقون النظام نفسه، وأملوا فى تشجيع رأس المال الأجنبى حتى منتصف

الخمسينيات. ولكن التجربة كلها انتهت فجأة بتأميم قناة السويس فى العام ١٩٥٦، أى أن عمر التجربة «الرأسمالية» فى مصر طوال هذه الأعوام الخمسين لم يزد على عشر سنوات وفى فترة أقصر بكل تأكيد من أن تنتقل مصر أو غيرها من التخلف إلى التقدم، خصوصاً إذا ذكرنا أن هذه السنوات العشر اتسم أولها باضطرابات سياسية عنيفة بسبب الكفاح من أجل القوات البريطانية، وقامت فى منتصفها ثورة العام ١٩٥٢ التى لم يكن من المتصور معها أن يطمئن أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، مصريين كانوا أم أجانب، إلى استمرار ترحيب النظام باستثماراتهم الخاصة. كان النظام الرأسمالى فى مصر إذاً (إذا جازت تسميته بهذا الاسم) خلال الفترة ٤٥ - ١٩٥٥، نظاماً ناقصاً للغاية.

ولكن التجربة التالية، التى كثيراً ما يطلق عليها وصف الاشتراكية، كانت أيضاً ناقصة للغاية. فقد بدأت التجربة بنظام يحاول أن يجمع بين النظامين، ثم جاءت تأميمات العام ١٩٦١ وإجراءاتها الاشتراكية، ولكن مصر سرعان ما فوجئت بانفصال سورية، ثم بحرب اليمن، وأخيراً بحرب ١٩٦٧، أى أن التجربة المسماة الاشتراكية لم تعمر، بأقصى تقدير، أكثر من عشر سنوات، كانت هى بدورها مليئة بالاضطرابات والحروب، أما بعد العام ١٩٦٧، فمن الصعب وصف النظام المطبق فى مصر منذ ذلك التاريخ وحتى الآن بالرأسمالية أو الاشتراكية، لأسباب لا نريد الخوض فيها، ولكن يكفى القول أن القطاع العام ظل باقياً، ولكنه تعرض لضغوط ومصاعب ومنافسات يصعب معها القول إننا نطبق الاشتراكية بعد العام ١٩٦٧، حتى إذا جاز القول بذلك قبل ١٩٦٧. نحن فى الواقع لم نجرب لا هذا النظام ولا ذلك، لأننا لم نعط الفرصة لهذا ولا لذلك، بل إن إيمان التأمّل فى تجارب الدول النامية (أو بالأحرى المتخلفة) ليؤدى بنا إلى الاعتقاد بأن هذا الحرمان من تجربة أى من هذين النظامين تجربة كاملة ومستقرة، يكاد يكون من خصائص الغالبية العظمى من هذه الدول المتخلفة وتفسير ذلك أن من خصائص التخلف فقدان الإرادة المستقلة، بحيث لا تترك للدول حرية تجريب ما ترى تجربته، فإذا بدأت بالفعل تجربة ما، لا تترك لها حرية استكمالها، بل نجدها تنقلب من سياسة إلى نقيضها، على حسب تغير مصالح وأهواء القوى الخارجية. وبدلاً من أن تصح ما يظهر لها من أخطاء فى سياسة معينة تجد الدولة نفسها مجبرة على ترك ما بدأت به برمتها والشروع فى سياسة مناقضة تماماً. إن كلا من أخطاء الاشتراكية وأخطاء الرأسمالية يمكن تصحيحه، لو تركت للدولة حقاً حرية التصرف والتأمّل فى الخطأ والصواب، ومن الممكن جداً تصحيح مثالب أحد النظامين بالأخذ ببعض مزايا النظام الآخر، إذ كان الأمر بيد أبناء الدولة نفسها لا بيد غيرهم. ولكن الدولة المتخلفة تتقذّر، من بين ما تفقده، الحق فى تصحيح أخطائها، واستكمال ما قد تكون قد بدأت من تجارب، ثم يقال لنا بعد هذا «إنكم جربتم هذا وقشلتكم، ثم جربتم ذاك وقشلتكم» وكأن بنا عبيداً دفيناً لا خلاص منه، أو كأننا مصابون بمرض متأصل فينا ولا علاج له.

* مجلة الشروق (العدد ٤١) ١٤/١/١٩٩٣.

(٩) انقاذ الأمة من مخاطر الحرب الأهلية

بين الإسلاميين والتحديثيين

د. محمد السيد سعيد

(١٠) العالم العربي يبدو الآن وكأنه يتحرك حثيثاً إلى نقطة انفجار مروع قد تأخذ شكل صدام عنيف وحاسم بين قيادات الإسلام السياسي والتيارات الدينية والتحديثية. ففي بضعة أقطار عربية وصل الصراع إلى نقطة اللاعودة أو يكاد. ففي تونس والجزائر تتم الآن محاكمة قيادات وكوادر للتيارات الإسلامية. وفي مصر ثمة صراع دام كلف الأمة عدة عشرات من الأرواح. وفي السودان يتطور تنظيم الجبهة الوطنية المعادية لحكم التيار الإسلامي تحضيراً لمواجهة حاسمة. وهناك حرب أهلية قائمة بالفعل في العراق منذ انتفاضة مارس عام ١٩٩١ والتي مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قطاعها الأساسي في الجنوب. وفي سورية لم يهدأ الصراع بين أجنحة حركة الإخوان المسلمين حول الموقف من إعلان استمرار الثورة ضد النظام الحاكم.

وأخيراً فإن الاشتباكات الدموية بين أنصار منظمة التحرير من ناحية وحركة حماس الإسلامية من ناحية أخرى في قطاع غزة والضفة قد استعصت على كل محاولات الصلح والتهديئة بعد نحو شهر من انفجارها. ومن يدري ماذا يمكن أن يحدث في ليبيا لو انهار النظام الحالي بتأثير العدوان الغربي، فليس من المستبعد أن يتفجر الصراع المكتوم بين الاتجاهات الإسلامية والقومية والليبرالية. وحتى الآن، فإن الصراع لا يزال محصوراً في صدامات محدودة، وأحياناً محسوبة. وقد يصل هذا الصراع إلى استخدام أسلوب الانقلاب العسكري كما حدث في السودان بنهاية يونيو ١٩٨٩، أو الانقلاب الدستوري كما حدث في الجزائر في يناير ١٩٩٢ غير أن هناك أسباباً للخشية من أن يتحول التوتر الملتهب إلى صدام دموي شامل بحثاً عن «الحل النهائي» للتناقضات بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات السياسية التحديثية. في عدد من الأقطار العربية عل الأقل، أو أن تجد الأمة ذاتها مدفوعة إلى «حرب أهلية» كاملة الملامح على مساحة شاسعة من جغرافية الوطن العربي عموماً.

والسؤال الذي يرد إلى الذهن مباشرة في هذا السياق هو هل يمكن تجنب الانفجار ومنع تفاقم الصدامات الدموية القائمة حالياً ومقاومة الاندفاع إلى الحرب الأهلية بين تيارات الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى، بغض النظر عن يملك السلطة الآن على دولا الدولة؟

الذين يدفعون المجتمعات العربية إلى الحرب الأهلية، على جانب الصراع الدائر الآن لا يدركون حجم

ومدى الكارثة التي يزجون بهذه المجتمعات إليها. إنهم يتصورون، إما عن جهل أو سوء طوية، أن من الممكن كسب جولة صراع نهائي بمعنى اقتلاع الآخر من الساحة السياسية والنجاح في السيطرة المنفردة على السلطة السياسية واستخدامها، أو بالأحرى إساءة استخدامها للتصفية المادية للخصم. وواقع الأمر - كما تُظهر معطيات التاريخ والواقع المعاصر - أن مثل هذا الصراع الدموي لو تفاقم فسوف يمتد زمنياً إلى أبعد كثيراً مما يتصوره حتى أكثر المتفائلين. وفي سياق حروب أهلية ممتدة قد تسقط بضعة مجتمعات عربية إلى مستنقع التحلل السياسي والاجتماعي، وتتحطم إنجازاتها المادية والمعنوية، على ضالقتها، بالمقارنة بغيرها من المجتمعات، وتفتح الأبواب على مصاريحها للتدخل الأجنبي. السياسي وربما العسكري - وتنتهك على نحو أشد حقوقنا القومية، وخاصة على أرض فلسطين. وباختصار فإن سيناريو الحرب الأهلية بين الإسلاميين والمندنيين يحمل في طياته كل احتمالات كارثة وانهايار كامل للمدنية العربية.

ومن هنا فإنه يجب ألا نطرح مثل هذا السؤال إلا على سبيل التأكيد على الضرورة المطلقة لتجنب الانفجار الذي تمهد له أحداث الصدام القائم الآن بالفعل على الأرض العربية ويدفع إليه المتطرفون على جانبي الصراع. ويجب ألا تساورنا أدنى الشكوك حول الضرورة المطلقة لإيجاد إطار ما معقول للمصالحة السياسية يضمن التطور السلمي المتكافئ لمجتمعاتنا العربية. فالحق في التطور السلمي هو أول وأهم حقوق الإنسان العربي في المرحلة الراهنة. ولكن السؤال الذي يتفرع عن هذا التأكيد هو كيف يمكن تجنب الاندفاع إلى صراع دموي «نهائي» أو إلى الحروب الأهلية الممتدة في عدة أقطار عربية وربما على امتداد مساحة عريضة من جغرافية الوطن العربي؟

نتصور أن الإجابة المثالية عن هذا السؤال هي الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي يكاد يكون هو الإطار الوحيد للتطور السلمي للمجتمعات العربية في ظروف الانقسام والصراع الساخن بين الإسلاميين وغيرهم. فالديمقراطية هي من الناحية الإجرائية أسلوب للتنافس السلمي الدوري حول الحق في تولي المناصب العامة وفقاً لقاعدة الأغلبية في انتخابات نورية عامة ونزيهة.

(١٠) السبعينيات والثمانينيات: الهدم..

البربرية.. معاداة العقل

نبيل عبد الفتاح

٥/١: مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نهاية رمزية للعالم الذى تنفسه مصر، وعاشت فى أجوائه، وصوره، وأحلامه، ولكنها دخلت مرحلة جديدة، وصعبة فى تاريخها المعاصر. فتغيرت اتجاهات الحاكم، وصفوة حكمه، وما لبث أن تغير علم الوطن واسمه، ورموزه، وأخذت سياسات ويؤى جديدة تشكلت فى رحم النظام القديم الذى انهار بعد هزيمته فى يونيو ١٩٦٧ - تمثل امتداد لبوادر التحول فى النظام الناصرى بعد كارثة يونيو ١٩٦٧ - وكان التوجه للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على المحاور السياسية كافة كطرف ثالث كونه فى التسويات السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى، ثم اقتصادياً. وتم تدشين سياسات الباب المفتوح فى النظام الاقتصادى خطوة بعد أخرى، مع قدر من الليبرالية الشكلية المقيدة سياسياً لتعطى للحكم المطلق بعضاً من اللمسات القشرية لتجميل وجه الحكم، والحاكم أمام أجهزة الإعلام، والمنظمات المالية الغربية الحاكمة.

٥/٢: إن حقبة السبعينيات من هذا القرن شهدت انهيارات لانساق مجتمعية، وقيمة وثقافية، وسياسية، ولكن الجديد كان فى أنها باطنية وأخطر من أصواتها المذوية وفى ذات الوقت كانت سريعة فى إيقاعها. كجزء من تحولات العالم المتغيرة، ولكن أوجاعها الاليمية، كانت فى روح الوطن، والمواطنين، وفى نسيجهم النفسى الجماعى. وكانت ربح النفط المدمرة، واحدة من أخطر المتغيرات، التى فتحت أبواباً للتكيف المشوه، والسلبى مع آليات الأزمة المصرية، وبحيث تؤجل انفجاراتها، وفتحت إمكانية أمام المصريين للقيم الفردية، فى صياغة الحلم الخاص، والمشروع الفردى. ولكن ذلك، عكس مجموعة من السلبيات وكان أقلها الشره الاستهلاكى والرؤية الاستهلاكية للحياة، وإنما الأخطر هو تدهور الكفاءات الوطنية العاملة فى النفط، والنظرة النفعية للوطن ذاته.

٥/٣: وترتب على النفط والانفتاح تدهور آليات التوزيع الاجتماعى للثروة الوطنية والسلطة، وتزايد اعتماد الدولة على مواردها الريعية، مع انحطاط قدرة النظام الإنتاجى - الاجتماعى، وإدمان الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية ولكن أخطر ما حدث هو العقلية السياسية الريعية التى سرعان ما امتدت آثارها إلى الثقافة، وإلى الروح العامة للسلوك الوطنى، حيث سيطرت الأنا مالية فى مناخ متعددة للحياة المصرية.

٥/٤: وبرزت ظاهرة الإحياء الدينى - الإسلامى والمسيحى - ونزعات التوتر الطائفى، وسيادة النصوص الدينية، والخطاب الدينى، فى أجهزة الاتصال الجماهيرى المختلفة، إحدى علامات العقدين

المصرمين خاصة مع تصاعد المد السياسى الإسلامى، والطابع الانتهازى لخطاب السلطة السياسية، الأمر الذى راح ضحيته رئيس الجمهورية السابق عند المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. وكانت أبرز معالم هذه المرحلة الساداتية، هو شيوع الميتافيزيقا السلفية فى مدارس الفكر والعمل السياسى كافة، ونزعة معاداة العقل، وغياب التجديد فى الأفكار، والحركة، والنزوع إلى تصفية المواهب، وشيوع قتل الأجنة كمقد سياسى بين الحكم وأحزاب المعارضة السياسية والاعتماد على زبائن للنظام، ومقاولين معتمدين لتيارات سياسية، وفكرية تم تحديدها قسراً.

٥/٥: لم يستطع الحكم أن يصوغ مشروعاً أياً كان، وإنما ظل مشروع الباب المفتوح اقتصادياً - والمقبول سياسياً هو المعتمد، وخضوعاً لما يدور فى المركز الأم للنظام - الرئيسى أى فى واشنطن طرحت التخصيصية فى الاقتصاد أيضاً، دونما أى اهتمام لتخصيصية سياسية، أو ثقافية، أو إعلامية. مع ازدياد معدلات الهدر فى الموارد الوطنية، وسوء توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتزايد نوعية، وحجم، ونفوذ مؤسسة الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى. مع شيوع العنف السلطوى الطليق من أى قيود قانونية ودستورية، ثم بروز ظواهر لعنف مضاد من جماعات محجوب عنها الشرعية القانونية. وفى ظل العنف تفقد الأمة سيطرتها على عقلها، وقدرتها على الإبداع، والحوار البناء.

٥/٦: أخطر ما فى مشهد الثمانينيات استمرارية غياب الإبداع، والعقل وشيوع الثرثرة القومية سياسياً وثقافياً، ومع سيادة اللغو وصناعة الهراء الإعلامى، والسياسى، والثقافى - مع استثناءات محدودة - كان الإلهام، أو سطوة الضغوط الخارجية، من أمريكا وأوروبا، والإقليم ثقيلة، وكان الخضوع، والرخاوة لا نظير لهما لتيارات سياسية، وفكرية تم تحديدها قسراً فى تاريخنا الحديث. إن سيادة خطاب النفط الارتدادى المعادى لكل القيم الكبرى التى قاتلت الأمة المصرية وراعى، كان له القدح الملقى وراحت الصفوة الحاكمة تزدرى كل قيمة وطنية عليا، وسقطت الغالبية من أجيال مختلفة من المثقفين المصريين صريعة النفط وثقافته، ليس هذا فحسب، وإنما الضعف أمام غواية «ولادة» سياسات عديدة كانت تمثل نقباً لثقة الوطن والأمة فى إقليمها وعالمها. وكان هدم أبنية الاستقلال الوطنى أبرز بنود العقد السياسى غير المكتوب بين الصفوة وزبائنهم وأزلامهم وأنابها، بل ويبحث كل سياسى أو مثقف عن عناصر للثقة والمغانم خارج حدود هيكل القوة الداخلى.

* من كتاب، خطاب الزمن الرمادى: رأى فى أزمة الثقافة المصرية، ١٩٩٠، ص ١٤٥ إلى ص ١٥٠.

د. رفيق حبيب

(..) ممن هو جيلي؟ لا أعرف، نعم.. لا أعرف، فهو جيل مطحون بين ظروف تحطمه، ومجتمع لا يشعر به. جيل، لا يعرفه أحد، فهو غائب عن الكتب والمقالات، غائب عن الصحافة ووسائل الإعلام، وهو بكل صدق، جيل لم يجد أمامه إلا التعصب والتطرف حتى العنف، أو المادية. ومن ملامح تجربتي، سوف أبحث عن جيلي، الذي وعى في طفولته الهزيمة (١٩٦٧) وفي طفولته مات جمال عبد الناصر (١٩٧٠) فعرف فقدان الرمز، قبل أن يعرف الرمز، وفي فجر شبابه عرف الانتصار (١٩٧٣) وراحت تداعبه الآمال والأحلام، وراح يجري وراء مسيرة النصر، فإذا بكل شيء ينهار ويتداخل، فيتزأج الانفتاح مع التهليل (١٩٧٤) والسلام مع الاستسلام (١٩٧٧) وقمة شموخ الرمز بالاغتيال (١٩٨١).

ولم يكن جيلي، هو صاحب المسميات ولا الأحكام، لم يحدد معاني النصر والهزيمة والسلام والاستسلام، ولكنه وجد كل شيء، يسمى بكل اسم، وكأن الحقيقة قد ماتت، وحتى ما جاء به جيلي من أفعال، أصبح أشياء لا نعرف حقيقتها. فالنضال والجهاد والعنف والإرهاب والجريمة، أصبحت شيئاً واحداً، والإيمان والإحياء الديني، والهوس والغيبيات والخرافات، أصبحت شيئاً واحداً. وبات واضحاً، أن جيلي ينتحر، وأنه يرفض المجتمع ويمزقه، ولكن، بات واضحاً أيضاً، أن جيلي ولد مشوهاً، وأن الجاني الحقيقي، وهو الجيل الحاكم، لم يجد طريقاً للخلاص من المشكلة، إلا قتل ولده المشوه، برغم أن الوالد هو سبب تشويه الوليد، كما أن الحاضر هو نتاج الماضي.

من داخل هذه الأزمة، قررت أن أكتب، وأن أمارس دوري كباحث.

* صناعة التبعية : قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي ،

دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.

* الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ،

دار سينما للنشر، القاهرة ، ١٩٩١.

* لعبة البترودولار : الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج ،

دار سينما للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.